دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية

الأستاذ الدكتور
يحيى عبابنة

دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية

تأليف

أستاذ الدكتور يحيى عبابنه
أستاذ الدراسات اللغوية في قسم اللغة العربية
جامعة مؤتة



2000

رقم التصنيف : 410.1

المؤلف ومن هو في حكمه: الدكتور يحيى عبابنه

عنوان الكتاب: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية

الموضوع الرئيسي: 1- اللسانيات

2- اللغة العربية

رقم الإيداع: 2846 / 10 / 2000

بيانات النشر : عمان: دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك ISBN 9957 - 00 - 125 -6

● دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية .

● الدكتور يحيى عبابنه .

● الطبعة العربية الأولى : الإصدار الأول ، 2000 .

الشروق

دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف : 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس : 4610065

ص.ب : 926463 الرمز البريدي : 11110 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614

نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862

غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

■ التنفيذ والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام :

الشروق للدعاية والإعلان والتسويق / قسم الخدمات المطبعية

هاتف : 4618190/1 فاكس 4610065 / ص.ب . 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorok Jo@nol.com.Jo

المحتويات

الفصل الرابع

التقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية

الفصل الخامس

الحركات المزدوجة وأثرها في توليد الصيغ اللغوية

الفصل السادس

الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة/ دراسة في القراءات القرآنية

الفصل السابع

قانون الأصوات الحنكية وأثره في تشكيل صفات الكلمة/ دراسة في صوت الجيم

الفصل الثامن
الأصل التاريخي لصور الحرف النبطي

الفصل التاسع
المشترك اللفظي بين اللغة العربية واللغات السامية

إهداء:

إلى أرواح أشقائي الذين عادوا إلى الملكوت الرحيم
غير عابئين ببهرجة الحياة الدنيا
فكانوا طيوراً تغرد دائماً في جنة الخلد
إلى سالم ويحيى وسامية
أرواحاً طاهرة تسعد بحضرة الرضوان

يحيى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد، فهذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي شغلتني في أثناء عملي في التدريس في الجامعة مدة تزيد على عشر سنوات، كان همي فيها البحث عن أسرار اللغة العربية وعلاقاتها الداخلية، ولعل أكثر ماشغلني منها هو البحث في بنية الكلمة العربية، ولذا فقد جاء أغلب هذه الدراسات منصبا على الناحية الفنولوجية، وتأثير هذه الناحية في بنية الكلمة وتشكيلها.

وقد رأيت أن أقسم هذه الدراسة إلى الفصول الآتية:

1- الفصل الأول: تحدثت في عن أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، وهو فصل في النظام المقطعي للغة العربية، وتناولت فيه مكونات المقطع الصوتي، وأنواعه في العربية والسياقات، ثم بينت أثر المقطع المرفوض والمقطع المكروه في كثير من الأوضاع المثبتة في متن هذا البحث، وأغلبها مما يقع في باب التحويلات الفنولوجية.

2- الفصل الثاني: وقد تحدثت فيه عن إحدى السوابق في اللغة العربية، وأثرها في تشكيل بنية الكلمة، وهي سابقة التاء، وقد اتخذت المصادر العربية باباً لهذا البحث، وبالتالي فقد قسمته إلى ما تكون التاء فيه أصلاً في الفعل، وما تزاد فيه لغرض صوتي وما تزاد فيه لغرض دلالي.

3- الفصل الثالث: وقد جعلته للحراك التاريخي وأثره في بنية الكلمة، متخذاً من اسم المفعول من الفعل الثلاثي نموذجاً، وقد عرضت فيه للصيغ المختلفة التي عبرت عن اسم المفعول دلالياً، ولاسيما ما عبرت عنه صيغتا (فعيل) أو (فعول) وتطورهما إلى صيغة (مفعول).

4- الفصل الرابع: وقد جعلته للحديث عن باب لم يمسّ من قبل، وهو ما يسمى ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة، وهو أمر يأباه النظام المقطعي للغة العربية، وقد قسمته إلى قسمين الأول: ما يظهر في البنية السطحية، وهو أشكال ما يُسَمّى

بهمزة بين بين، والثاني : ما لا يظهر في البنى السطحية، وهو أمر يخص بعض البنى العميقة، ودرسناه في ضوء ما يمسى بالدراسات الحديثة صراع الأنماط اللغوية.

5- الفصل الخامس: وجعلته للحديث عن الحركات المزدوجة وأثرها في إعادة تشكيل بنية الكلمة، وذلك كالأثر المسبب عن الانتقال من الحركة المزدوجة الهابطة إلى الحركة المزدوجة الصاعدة، وحذف شبه الحركة والتعويض عنها بالتاء، والمخالفة المسببة عن الحركات المزدوجة، وحذف الحركات المزدوجة نهائياً والتحول في نواة الحركة والمبالغة في التصحيح والقلب المكاني والفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز ومن الهمز إلى الحركات المزدوجة.

6- الفصل السادس: وهو مخصص للحديث عن الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة، وقد جاءت مفردات هذا الفصل مفصلة لفكرة الهمزة المقحمة التي لا تكون أصلاً في الكلمة، من مثل الهمز الناشئ عن المقطع المكروه أو تقصير الحركة الطويلة والتعويض عن الجزء المحذوف منها، والهمز الناشئ عن التوهم، والهمز الناشئ عن التخلص من الحركات المزدوجة.

7- الفصل السابع: تحدثت فيه عن قانون الأصوات الحنكية، وأثره في تشكيل بنية الكلمة، وقد جاء لتفصيل أثر هذا القانون في صوت الجيم.

8- الفصل الثامن: وقد خصصته للخط، ولما كنت قد وضعت كتاباً متكاملاً عن صور الكتابة العربية [1] فقد جعلته للحديث عن الحلقة التي اعتقد العلماء أنها أصل الكتابة العربية، وأعني بها، الكتابة النبطية، متحدثاً عن أشكال الحروف فيها، وأصول هذه الأشكال.

9-الفصل التاسع: وقد جعلته للحديث عن المشترك اللفظي بين العربية واللغات السامية وعلقت فيه على عدد من الكلمات دلالياً وصوتياً، مما يمكن أن يكون نواة لأبحاث مقارنة في الحقول الدلالية والصوتية لهذه اللغات.

(1)التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، دراسة تاريخية مقارنة بين العربية والكتابات السامية، وهو من منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة، 2000 .

وبعد

فهذا الجهد أضعه بين أيدي الباحثين والعلماء العرب وهو مقدّم لهم لما اجتهدت أن أضمنه إياه من دراسات أغلبها محكم ومنشور في مجلات معروفة، وأنا شديد ثقة من أنني سأفيد من ملاحظات العلماء الأفاضل، كما أنني أجعل هذه الداسات لتكون نتوءاً قد يرى فيه الباحثون ما يستحق الوقوف عليه، وتفصيل ما أجمل منه، كما حدث مع دراسات أخرى، رأى بعض الزملاء من الباحثين في الأردن وخارج الأردن ما يمكن أن يتسع ليستوعب بحثاً كاملاً في رسالة علمية، وقد حدث هذا من بعض إخواننا طلبة الدراسات العليا، فقد راسلني أحد الباحثين من العراق الشقيق مستأذناً في تطوير بحثي الموسوم بـ « أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، تحت إشراف الأستاذ الدكتور طارق الجنابي الأستاذ في جامعة بغداد بالعراق الشقيق.

فإلى هؤلاء الطلبة أيضاً أتوجه بكتابي هذا، وأنا أعرف فيهم رغبتهم الدائمة في الإفادة والاستزادة، وإلى علماء الأمة المخلصين الذين أستأمنهم الله على وعاء كتابه العزيز.

وأشير أيضاً إلى أن بعض الدراسات في هذا الكتاب قد نشرت في مجلات علمية محكمة، فالفصل الأول نشر في مجلة أبحاث اليرموك عام 1993 م، كما أن الفصل الثاني قد نشر في الدورية نفسها في عام 1997 ، وهو الفصل المخصص للحديث عن السوابق وأثرها في بنية الكلمة، وأما الفصل الثالث (الحراك التاريخي وأثره في بنية الكلمة/ اسم المفعول في اللغة العربية نموذجاً) فقد نشرته مجلة أبحاث اليرموك في عام 1994 تحت عنوان : «أثر التطور التاريخي في صيغة اسم المفعول».

وأما الفصل الخامس: الحركات المزدوجة وأثرها في توليد الصيغ اللغوي، فهو بحث منشور في مجلة جامعة الإمارات العربية المتحدة، وأما الفصل السادس الذي يخصّ الهمزة المقحمة فقد نشرته في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات في العام 2000، وكذلك بالنسبة للفصل السابق، فقد نشرته في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات بعنوان (تطور صوت الجيم في العربية).

والله من وراء القصد

الفصل الأوّل

في النظام المقطعي للغة العربية
أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة

تمهيد

لم تكن فكرة المقطع الصوتي مقبولة في بداية الدرس اللغوي الحديث، وقد صرّح «سويت» بأن المقطع لا أهمية له من الناحية الصوتية، بل إن القسم الوحيد الذي يتحقق في الكلام عمليا هو المجموعات النفسية التي تعود إلى الضرورة العضوية للتنفس، كما ان «روسيلّو» الفرنسي قال إن الكلمة والمقطع غير موجودين إلا في الكلام المقطّع، ونقل عن «سيريبيتشر» قوله: إن الكلام لا يحتوي على قوالب من الأصوات كما تمثلها الحروف، أو أيّ مجموعات أكبر كالمقطع (1) .

وأما موقع المقطع الصوتي من الترتيب الهرمي للأصوات فهو في المرحلة الثانية، بعد ما نطلق عليه اسم «الفونيم»، أو هو العربة الثانية في القطار بتعبير « ستيتسون Stetson»(2) ، فالفونيم يحتل العربة الأولى ، ثم يأتي المقطع ضمن ما يسمى بمجموعة النغم التي تحتوي على النبر وتتابعات من المقاطع. وقد ذكر«برتيل مالمبرج» أنّ تشكيل المقطع يتم في مرحلة تالية للاصوات التي تتجمع في وحدات أصواتية، وأهم هذه الوحدات هو المقطع الذي يشكل فكرة من الأفكار الأساسية في علم الأصوات(3) .

ويرى فرديناند دي سوسير أن المقطع يمتاز بحدود ، وأن الذي يحدد حدود المقطع هو الانتقال من الانفجار الداخلي إلى الانفجار الخارجي في السلسلة الصوتية، وأن انتظام المقاطع في سلسلة واحدة من الفونيمات يعتمد على سرعة هذا الانتقال، كما أن للمقطع قمة تمثلها الأصوات الصائتة، وأما الحدود فهي الأصوات الصامتة، consonats (4) .

وذهب «موريس جرامونت» و« بيير فوشيه » بعد دي سوسير إلى أن المقطع يتميز بشدٍّ متزايد في عضلات جهاز المصوّت، وهذا الشد متلو بشدٍّ متناقص، وعليه يكون النطق في بداية المقطع أكثر نشاطا، ثم يتناقص تدريجيا، وهي نظرية مؤكدة عند ستيتسون Stetson أيضا[5].

وأما عن كنه المقطع الصوتي، فإنه تجمُّع على شكل وحدة صوتية، ولهذه الوحدة مركز أو نواة هي التي تحمل النبر في اللغة، وتكون أعلى سماعاً من بقية أجزاء المقطع التي تدعى هوامش المقطع أو حدوده، وتكون نواة هذا المقطع مكونة من صوت صائت، وتبدو المقاطع واضحة بحدودها الصامتة وحركتها عند النطق البطيء[6] .

وقد اصطلح بعض العلماء العرب المعاصرين لحدود المقطع مصطلح الهوامش، والهوامش عند هؤلاء تعني الصوت الصحيح الذي يسبق النواة «الصائت» أو يتلوها[7] .

مكونات المقطع الصوتي

ذكرنا سابقا أن القاعدة الاساسية للمقطع هي نبضة صدرية يصحبها تعزيز عضلي، ولكنه مع هذا يشكّل وحدة معقدة جدا، وتحليله يحتاج تحليل ما يرتبط به من الحركات بأنواعها، سواء أكانت حركات إجهار voicing أم حركات تأنيف na-salizing وهذه الحركات هي التي تجعل النبضات الصدرية تتشكل في صورة كلام بيِّن، وينقسم مركب الحركات هذه إلى عناصر متعاقبة. وعلى هذا فمن الصعب تحليل المقطع الصوتي على الرغم من أنّ تجزئة الكلام إلى مقاطعه أمرٌ في متناول المتكلم العادي[8].

ونعني بتحليل المقطع الصوتي: تجزئة هذا المقطع إلى أجزائه المختلفة التي هي نقاط متعاقبة في سلسلة الحركات التي تكونه، وتقسم مكوناته إلى نوعين من أنواع الفونيمات:

1- الحركات vowels وكل حركة فيه هي نواة للمقطع.

2- الصوامت consonants وهي حدود المقطع[9] .

وبعبارة أخرى إنّ تحليل الكلام إلى مقاطع أمر ميسور ولكن تحليل المقطع إلى مكوناته الصوتية أمر شديد الصعوبة.

تعريف المقطع الصوتي

المقطع الصوتي هو مجموعة من الأصوات التي تمثل قواعد صوتية مكونة من أصوات صامتة تتلوها قمة مكونة من أصوات العلّة، واتفق على كون هذه القمة نواة عالية الإسماع، على أنه يجب أن نضع في حسابنا أنه لا يمكن وضع حدٍ محسوس للمقطع الصوتي؛ لأن الكلام الإنساني متداخل الأجزاء، بحيث يكتسب الجزء القوي شيئاً من ضعف الجزء الذي يليه أو الذي يسبقه، ويمكن أن يحدث عكس هذا الشيء بمعنى أن يكتسب الجزء الضعيف قوة الجزء الذي يليه، أو الذي يسبقه(10)، وهذا التعريف صوتي فونتيكي مجرد phonetical، وأما من الناحية الفنولوجية phonological فيعرف المقطع بالنظر إلى كونه وحدة في كل لغة على حدة، وحينئذ لا بد أن يشير تعريف المقطع إلى عدد التتابعات المختلفة من السواكن والعلل، زيادة على عدد من الملامح الأخرى، مثل الطول والنبر والتّنغيم، أو إلى علل مفردة أو سواكن مفردة، تعد في اللغة المعينة مجموعة واحدة...(11). ولذا فإننا بحاجة إلى أن ننظر إلى أي لغة نود تعريف المقطع فيها فنولوجيا بمعزل عن اللغات الأخرى.

أنواع المقاطع في اللغة العربية والساميات

سننطلق في تسمياتنا للمقاطع من شكل العنقود الصوتي الذي تتوالى فيه الأصوات الصامتة وطول الصائت الذي يعدُّ الصوت الأعلى من حيث درجة الإسماع، فإذا كان الصائت الذي يحمل النبر طويلا (ā) أو (ū) أو (ī)، فإن المقطع سيكون طويلا، وإذا كان الصائت قصيرا، (a) أو (u) أو (i) فإن المقطع سيكون قصيراً، وبالتالي فإننا سننطلق في تسمياتنا من الحدود الصائتة التي تسبق النواة أو تليها(12). فإن كان المقطع منتهيابالنواة أي الصائت، فهو المقطع المفتوح، وأما إذا انتهى بصامت آخر فهو المقطع المغلق.

ومما يجدر ذكره أنّ بعض اللغات البشرية ليس فيها إلاّ المقطع المفتوح كاللغة اليابانية وبعض اللغات الاخرى في امريكا وإفريقية(13)، كما أن هناك تباينا في درجات قبول المقاطع بين لغة وأخرى، مما تفرضه طبيعة النظام المقطعي في كلّ لغة(14).

ونشير أيضا إلى ان اللغات السامية ومنها العربية، لا تسمح بأن يبدأ المقطع الصوتي فيها بأكثر من حد صامت واحد(15)، وأما عن جهود العلماء العرب القدامى فلا نكاد نظفر إلاّ بالقليل في هذا الشأن، غير أن الفارابي فطن إلى هذا الموضوع، ربما بسبب اهتماماته الموسيقية. وتحدث عن بعض أنواع المقاطع في العربية، فقال : « كل حرف غير مصوت أتبع بمصوت قصير، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك، من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع بمصوت أصلا وهو يمكن أن يقترن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل، فإنا نسميه المقطع الطويل(16). وسنقتصر حديثنا في هذا البحث على اثر المقطع المرفوض الذي لا تقبله طبيعة النظام المقطعي للغة العربية في تشكيل بنية الكلمة العربية.

أشكال المقاطع في اللغة العربية

تتعدد المقاطع في اللغة العربية وتتنوع، فمنها القصير ومنها الطويل، ومنها المفتوح ومنها المغلق، و بعض هذه المقاطع شائع كثير مرغوب به في اللغة، وبعضها نادر لا يجوز إلاّ في ظل شروط صوتية فنولوجية معينة، وسنحدد هذه الأشكال وفقا لسلسلة الاصوات التي تكونها، ويمكن أن نقسمها إلى الاقسام الآتية:

1- المقطع الثنائي القصير المفتوح :

وهو مقطع يبدأ بصامت وينتهي بحركة قصيرة، وهو من المقاطع الشائعة في العربية وقد رمزنا له بالرمز «ص ح ق» حيث «ص» ترمز إلى الصامت و« ح ق » ترمز إلى الحركة القصيرة، ومثاله مكونات الفعل «ضرب» وهي « ضَ رَ بَ » :/da/ ra/ba ، وضُرِبَ « ضُ رِ بَ » du/ri/ba.

ومن الجدير بالذكر أن بعض اللغات السامية قد تخلصت من هذا النوع من المقاطع، فهي لغات ترفض الحركة القصيرة في المقطع الثنائي المفتوح. وذلك كاللغة العبرية والسريانية إذ تقوم اللغة العبرية بإطالة حركته إذا أريد الاحتفاظ بالحركة، كما هو الحال في الأفعال الثلاثية مثل katal التي تقابل «قتل» في العربية فالمقطع kā هنا، أصله مقطع قصير= ka ، وقد رد بروكلمان هذا إلى أنّ الحركة القصيرة لا تناسب نغمة الغناء المتوارث للنصوص المقدسة في المعابد، وقد تسقط هذه الحركة، وعند ذلك يُعوض عنها بحركة مخطوفة، وربما بقيت في الكتابة ولكنها تطول في النطق(17).

و قد ذكرنا انه من المقاطع الشائعة كثيرا في اللغة العربية، والأفعال الثلاثية في حالة الفصل الكلامي، تتشكل من هذا النوع من المقاطع الصوتية، ولم يشكّل المستوى الفصيح في العربية أمثلة على رغبة اللغة في التخلص من هذا النو ع إلاّ ما رواه لنا احمد بن يحيي ثعلب في مجالسه من رجز أورد فيه الشاعر رغبة إحدى اللهجات في إغلاق المقطع الثنائي القصير وهو قول الراجز:

لا خير في الشيْخ اذا ما اجلخّا

وســـال غـــرب عـينـه ولخّــا

تحت رواق البيت يغشى الدُخُّا(18)

فقد ورد في البيت الاخير قوله « الدّخّا » والاصل : الدُخان فتحولت إلى الدُخُّان بتشديد الخاء، أي :

du/ḫàn > duh /hàn

وقد عدّ العلماء هذه الظاهرة مما تلحن به العامة ، وأورد لنا ابن مكي الصقلي في كتاب « تثقيف اللسان» امثلة كثيرة على هذا مثل(19) :-

لِثَة> لِثَّة	li / ta / tun > lit / ta / tun
شفَة > شُفَّة	sa / fa / tun > suf / fa / tun
قُوَارة > قَوَّارة	ku / wā / ra / tun > kaw / wā / ra / tun

fu / lă / kun > ful / lă / kun — فُلاق الحطب > فُلّاق الحطب

kă / fi / ya / tun > kă / fiy / ya / tun — قافِية > قافيّة

وهناك أمثلة أخرى في أواخر الكلم أوردها الصقلي، ولكن السبب فيها كان انتقال النبر إلى المقطع الأخير[20] غير أنّ الفصحى قد قبلت في بعض أنماطها الشاذة كلمات من هذا القبيل مثل : اليَمُّ وأخٌ وغيرها مما يعد صحيحا وإن كان شاذاً .

2- المقطع الثنائي الطويل المفتوح

وهو مقطع صوتيّ يُحدُّ بصامت في بدايته وتكون نواته صوتاً صائتاً، وهي الصوت الذي ينتهي به المقطع، ونرمز له بالرمز «ص ح ط» ويعني الرمز«ح ط» : حركة طويلة، وهو من المقاطع الجائزة في اللغة العربية، ويمثل إلى جانب المقطع السابق، مساحة لابأس بها من المقاطع الموجودة في العربية ومثاله: ما:ma و في fi والمقطع: قو ku في كلمة «يقول» وهكذا.

3-المقطع الثلاثي القصير المغلق

ويحد هذا المقطع بحدين صامتين:الحد الأول في بدايته، ثم النواة وهي حركة قصيرة ويغلق صامت آخر هذا المقطع ممثلا للحد الثاني، ونرمز له بالرمز«ص ح ق ص» وهو مقطع كثير الشيوع في العربية، وتصلح جميع الحركات القصيرة لأن تكون نواة له، ومثاله : «مَنْ» man ومِنْ «min»وكُن» kun، إذ كانت الفتحة نواة للمقطع الأول والكسرة للمقطع الثاني، والضمة للمقطع الثالث.

4- المقطع الثلاثي الطويل المغلق

ويحدُّ هذا المقطع كذلك بصامتين، الأول في بداية المقطع والثاني في نهايته كالمقطع السابق تماماً، والفرق بينهما هو النواة التي كانت في المقطع السابق صوتا صائتاً قصيرا «ح ق» ولكنها في هذا المقطع صوت صائت طويل ، ونرمز له بالرمز:«ص ح ط ص».

وقد يبدو الفارق بين هذا المقطع والمقطع السابق ضئيلا لا يعتدُّ به، ذلك أن الفرق في طول الصائت فقط، غير أن تتبّعنا لأثر هذا المقطع في بنية الكلمة قادنا إلى أنه يمثل قيمتين في هذا الشأن:

1-قد يكون هذا المقطع مكروها فقط وذلك إذا تحقق فيه الشرطان الآتيّان :

أ- أن يكون في آخر الكلام في حال الوقف عليه مثل :بابْ، ناسْ والمقطع «قولْ» في : يقولْ...الخ

bäb,näs,ya/kul

ب- أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكرراً في المقطع الذي يليه، وذلك كما في الأنماط التالية:

– ولا الضالّين	wa / lad / dal . / li / na
– فاحمارّ	fah / mar / ra
– دابّة	dab / ba / tun

ومع أنه جائز في ظل هذين الشرطين إلاّ أنه مقطع مكروه في العربية[21]. ويمثل أقل المقاطع دورانا فيها، وسنبحث أثر هذا المقطع في بنية الكلمة بعد قليل.

2- وأماالقيمة الثانية فهي أن اللغة لا تكتفي بكراهة هذا المقطع إذا لم يتوافر فيه الشرطان السابقان، وإنما ترفضه رفضا نهائيا، وسنرى مظاهر هذا الرفض في الصفحات الآتية:

5-المقطع الرباعي القصير المغلق بصامتين

ونواته حركة قصيرة مسبوقة بحد هو صوت صحيح كما في نظام العربية الذي لا يجيز الابتداء بالحركة، ويحد من الناحية الأخرى للنواة بصامتين. وترمز له بالرمز« ص ح ق ص ص ».

وهذا المقطع نادر جدا لا يكاد يوجد الاّ في أواخر الكلمات الساكنة الوسط في حالة الوقف عليها مثل:بِنْتْ bint ولَحْمْ lahm واخت ubt > وغيرها مما يمكن ان

يوقف عليه على هذا الوضع، ولأنه لا يجوز إلاّ على هذا الحدّ فلم يؤثر في بنية الكلمة العربية.

أثر المقطع المرفوض والمقطع المكروه في بنية الكلمة العربية

المقطع المرفوض هو المقطع المبتدئ بصامت على أنه الحد الأول له وتكون نواته حركة طويلة ويغلق بحد صامت آخر، وهو الذي تحدثنا عنه في الفقرة رقم 4 من أنواع المقاطع ، ورمزنا له بالرمز «ص ح ط ص »، ولا يكون مرفوضا اذا توافر فيه أحد الشرطين السابقين، وهما ان يوقف عليه في آخر الكلمة مثل «باب»: bàb أو إذا كان المقطع الذي يليه مبتدئا بصامت يماثل الصامت الذي ختم به هذا المقطع . وإلاّ فهو من باب اللحن، فقد ذكر العلماء لحونا لا تجوز في الكلام الفصيح من أمثال:

اصفارَ وجهه، والصواب اصفارّ.

احمارَ وجهه، الصواب احمارّ.

املاسَ الشيء، والصواب املاسّ (22).

وهو نفسه المقطع المكروه في العربية، ولكن في حال إذا ما توافر فيه الشرطان اللذان يجوزانه، ومع توافرهما، إلاّ أن حيزاً كبيراً من اللغة لا يسمح باستعماله، ونعني بهذا الحيز المستوى الشعري الموزون، فهذا المقطع إذا لم يكن مرفوضا إنما يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر الاّ في الوقف عليه في القافية، بمعنى أنه لايجوز فيه أمثال دابّة وشابّة واحمارّ واصفارّ واملاسّ وغيرها، وقد أدرك العلماء القدامى هذا وعبروا عنه تعبيرا صريحا، فهذا أبو العلاء المعري يقول: «... الكلمة إذا اجتمع فيها ساكنان يتوسطانها لم يمكن أن تنظم في حشو البيت العربي الاّ في موضع واحد كقوله:

قَرُمنا القصاصَ وكان التّقاصُ فرضاً وحتْماً على المسلمينا

وليس ذلك بمعروف ولكنه شاذ مرفوض، وما شذ من كل الاسماء، فإنه لا ينكسر به القياس، وإذا كان الساكنان جمع بينهما في آخر الكلمة وقفً

وسكوتٌ، فإنه يستعمل ذلك في أواخر أوزان معروفة تسعة أو عشرة ، كقول القائل:

جاء شقيق عارضاً رمحه إنّ بني عمك فيهم رماحْ

وغير هذا من أمثلة أوردها أبو العلاء المعري(23)

ومع أن المعري وغيره من بعض القدامى قد جوزوا ورود هذا المقطع في البحر المتقارب إلاّ أنّ المعاصرين رفضوا أن يكون هذا الذي جوزوه صحيحا، وإن هذا البيت الذي أورده المعري وإن كان صحيح الرواية، فلا بد أنّ الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا بتشديدها، إن لم تكن الكلمة محرفة أصلا عن «القصاص»(24).

وتحتوي بعض الكلمات التي ورد فيها المقطع الثلاثي الطويل المغلق على بعض الدلالات الزمانية وربما المعنوية التي جعلت العرب يبنون هذه الأوزان أصلا ، فاسودّ لا تساوى اسوادّ وادّهم لا تساوي ادهامّ أصلا من حيث الدلالة، والشاعر قد يجد نفسه مضطرا لاستعمال هذه الدلالات ولكنه يصطدم بهذا المقطع الذي لا ينسجم مع لغة الشعر . ولهذا فهو أمام خيارين:

-إما أن يقلع عن استعمال هذا النمط ويترك الدلالة التي اختارها.

-إما أن يلجأ إلى حيلة تخلصه من هذا المقطع، وذلك باللجوء إلى تقسيم نواته إلى حركتين قصيرتين : وسنأخذ مثالا شعريا منه ونقوم بتحليله حتى نعرف هذه الحيلة:

قال كثير عزّة:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً اذا ما احمأرّت بالعبيط العواملُ(25)

والشاهد من البحر الطويل، والأصل في «احمأرت» هو: احمارت ووزن البيت يتم على النحو الآتي في النمط المهموز:

ب – – / ب – – – / ب – ب/ ب – ب – / ب – –/ ب – – /ب—/ ب – ب –

فعولن مفاعيلن فعولُ مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وهو وزن صحيح تماما . وأما إذا استعمل الأصل فسيكون وزنه كالآتي:

ب – –/ ب – – – /ب – ب/ ب – ب –/ ب – –/ *– – / ب – –/ ب –ب –

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن ؟؟ فعولن مفاعلن

فقد انكسر الوزن عند التفعيلة الثانية «ب– – –» من الشطر الثاني، وقد وضعنا اشارة «*» فوق التفعيلة للدلالة على المقطع المرفوض في الشعر، وأما كيف استطاع الشاعر التخلص من هذا المقطع، فقد تم الامر وفقا للخطوات الآتية:

1– الاصل وهو : ما احْمارّت mah / mār / rat

إذ إنّ المقطع الثاني هو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، وهو جائز في النثر؛ بسبب توافر شرط جوازه وهو تضعيف آخره ، ولكنه غير جائز في الشعر.

2– يلجأ الشاعر إلى تقسيم نواة المقطع المكونة من صائت طويل حتى يستطيع استعماله في الشعر إلى حركتين قصيرتين فيصبح: mah / ma *ar / rat

وهذه المرحلة النظرية لا يقبلها النظام المقطعي العربي، إذ لا تقبل العربية مقطعا بنواتين «ص ح ق ح ق ص». وإذا قلنا إن المقطع انقسم إلى مقطعين، فالمقطع الأول «ma» جائز، إلا أنّ المقطع الثاني «ar*» غير جائز؛ لأن نظام العربية يرفض أن يبدأ المقطع بالنواة الصائتة، ولذا فإن الشاعر سيلجأ إلى الخطوة الاخيرة.

3– يلجأ الشاعر إلى إقحام الهمزة في المقطع الثالث«ar*» ليصبح «ʾar» وهو مقطع جائز من النوع الثالث « ثلاثي قصير مغلق» وهو كثير الشيوع في العربية شعرها ونثرها.

mah / mār / rat > mah / ma / ar / rat > mah / ma /ʾar / rat

وبهذه الحيلة استطاع الشعراء استعمال هذه الصيغة ، وقد انتقل هذا الاستعمال من لغة الشعر إلى لغة النثر، فاستعملت صيغة «افعألّ» المهموزة الناتجة بسبب رغبة الشعر في استعمال صيغة «افعال» إلى جانب الصيغة الأصلية التي لم تهمز أصلا.

وثمة أثر غير مباشر لهذا المقطع ساهم في إيجاد كلمات جديدة في اللغة العربية تستعمل جنبا إلى جنب مع الصيغة الأصلية لوزن «افعالّ» وتلك مثل : ابذعرّ بمعنى

تفرق[26]. وقد استعملت في الشعر والنثر[27] ، وقد أوضح بعض المعاصرين العلاقة بين هذه الكلمة وبين مادة «بذر» وفيها : بذر الحب: نثره وفرقه، فالأصل فيها: ابذارّ ، ثم همزت فأصبحت ابذأر، ويولغ في تحقيق الهمزة كما في العنعنة، فأصبحت الكلمة: ابذعر[28]. وكلها مستعملة في اللغة. ومنها أيضا:

ارْمَلَّ > ارْمَالَّ > ارْمَأَلَّ > ارْمَعَلَّ

ومنها ايضا اسمعدَّ الرجل، إذا امتلأ غضبا وهي متطورة عن اسماد ومعناها : ورم وانتفخ من الغضب[29]. وهناك امثلة اخرى تطالعنا في المعاجم العربية.

كما اثرت هذه الظاهرة بصورة غير مباشرة ايضا في اللغة عن طريق إنتاج أبنية لغوية جديدة سببها التقارب الصوتي أيضا بين هذه الهمزة الناتجة بسبب كراهة هذا المقطع في لغة الشعر والهاء، ففي الظاهرة الأولى مالت اللغة إلى المبالغة في تحقيق الهمزة فنتجت العين، وأما هنا فقد مال المتكلم إلى تسهيل الهمزة فانقلبت إلى هاء، وهذا إبدال معروف في اللغة بسبب التقارب في المخرج بين الهمزة والهاء الحنجرية[30]. ومن الأمثلة التي يمكن ان نسوقها على هذا:

–اجرهدّ ، والاصل فيها جرد، ومعنى اجرهدّ : صعُب واشتدّ، واجرهدّت الارض: اذا لم يوجد فيها نبت ولا مرعى[31]، والأصل اجرادّت الارض ثم استعملت مهموزة أي: اجرأدت، ثم خففت الهمزة فانقلبت إلى هاء فاصبحت اجرهدّت.

ومنها أيضا :

- ادلمّ > ادلامّ > ادلأمّ > ادلهمّ، والمعنى من السواد.

- اكْفَرّ > اكْفَارّ > اكفأرّ > اكفهر، والمعنى من السواد أيضا، وغيرها كثير.

ونَخْلُصُ من هذا الأثر إلى ان المقطع الثنائيّ الطويلَ المغلق عندمـا لم يتـمكن الشعراء من استعماله في الشعر، لجأوا إلى التخلص من هذا المقطع، مما دفعهم إلى إيجاد صيغة جديدة هي صيغ افعـألّ وتطوراتها الناتجة بسبب التقارب الصوتي.

أثر المقطع المرفوض في حذف الصائت الطويل في الفعل المضارع الأجوف المجزوم

الأفعال المضارعة تجزم بحذف الحركة التي تستحقها بعد دخول حرف الجزم أو أي عامل يعمل الجزم على هذه الأفعال ، فعندما يدخل الحرف «لم» على الفعل «يضربُ» فإنه يجزمه[32] ، بأن يَحْذِفَ حركة الضمّ من آخره:

يَضْرِبُ > لَمْ يَضْرِبْ

lam / yaḍ / rib < yaḍ / ri / bu

وبهذا، فإن مقاطع الفعل قبل دخول الجزم كانت ثلاثة، ومع دخول حرف الجزم وحذف الحركة بتأثيره، فإن نواة المقطع الأخير تكون قد تلاشت ولا يبقى من المقطع إلاّ الحدّ الصحيح الذي لا يمكن انْ يُكَوِّنَ مقطعاً بذاته، أي : lam yaḍ / ri / b وهو فونيم الباء. وبالتالي فان هذا الفونيم يصبح حدا آخر للمقطع القصير المفتوح الذي يسبقه (ri) فيستخدم حَدُّ اغلاقٍ لَهُ ليصبحَ المقطعُ (rib)، وبهذا تتحول الكلمة من ثلاثية المقاطع إلى ثنائيتها.

وهذه القاعدة هي القاعدة نفسها التي تنسحب على الأفعال المعتلة الجوفاء وغيرها، وتأثير المقطع الثلاثي الطويل المغلق يبدو واضحاً جلياً في الأفعال الجوفاء في حالة جزمها، ولنأخذ مثالاً يوضح هذا الأمر:

يقولُ > لم يقولْ

lam / ya / ḳu / l < ya / ḳu / lu

والذي حصل هنا ان الجزم قد سبَّب حذف الحركة التي تُشكِّل نواة المقطع الأخير في حالة الرفع «lu» فأصبح المقطع مكونا من حدّ صامت، وهذا الحدّ يصلح لأن يكون حد إغلاق ايضا للمقطع السابق «ḳu» وهو مقطع ثنائي طويل مفتوح فيصبح المقطع «ḳuL» وهو مقطع ثلاثي طويل مغلق، ولا يصلح هذا المقطع إلاّ في حالة ما إذا كان المقطع الذي يليه مبتدئا بحد صامت كالحدٍّ الذي أغلق به هذا المقطع، أي «L» أو في حالة الوقف عليه، وهذان الشرطان ليسا موجودين دائما،

ولا يتوافران في هذا المقام لان اللغة العربية لغة متصلة في أغلب الاحوال، ولذا فقد لجأ الناطقون باللغة إلى تقصير النواة الصائتة فيها من ضمة طويلة«ū» إلى ضمة قصيرة «u» فأعيد ترتيب المقاطع على النحو الآتي:

يقولُ > لم يقولْ > لم يقُلْ

ya / kū / lu lam / ya / kūl lam / ya / kul

(التقصير بسبب المقطع المرفوض)

ويقودنا إلى هذه النتيجة انَّ العربية تكره تعدد العلامات ، فلا تميل إلى جزم الفعل المضارع الأجوف بالتسكين وحذف الصوت الصائت كما نصّ القدماء على هذا.

وقد أشار الدكتور (داود عبده) إلى انّ الذين عدّوا تقصير الصائت الطويل في «يقل» حذفا لحرف العلة قد تأثروا بنظام الكتابة العربية ، والدليل على ذلك أن أحداً منهم لم يشر إلى حذف هذا الحرف في :"أخا الولد"[32]. فالأصل فيها >ahā Lwal ومقاطعها : >a / hāl / wa / la / di .

إذ إن المقطع الثاني «hāl» هو المقطع المرفوض الذي لم تتوافر فيه شروط قبوله الآنفة الذكر، فقصرت الحركة، فصارت:

>a / hal / wa / la /di

وهي مقاطع مقبولة في مجملها.

أثر المقطع المرفوض في صياغة فعل الأمر من الأجوف

إن ما قلناه حول أثر المقطع الثلاثي الطويل المغلق في الفعل المضارع الأجوف المجزوم يمكن أن ينسحب بحذافيره على إعادة ترتيب مقاطع فعل الأمر من الأجوف أيضا، ففعل الأمر من الصحيح يتم تسكين اخره، وهو ما عُبّرَ عنه ببناء الفعل على السكون مثل: اضربْ، وخذْ، وغيرها.

فالأصل فيهما يَضْرِبُ ويَأْخُذُ ، وعندما يحذف حرف المضارعة تصبح

«ضَرِبْ» ḍrib وهذا غير جائز في نظام المقاطع العربية الذي لا يسمح بعنقود صوتي يبدأ بصامتين ، إذ ليس فيها «ص ص» في أول المقطع الصوتي البتة، ولذا تجتلب همزة الوصل حتى تتخلص من الابتداء بالساكن ومن توالي الصامتين منها، فتصبح «اضربْ» وأما يأخذ فتصبح: «أُخُذْ ʔhuḏ» ثم تجتلب همزة الوصل فتصبح (اأخذ) واللغة لا تحب توالي الامثال، لأن همزة الوصل تقطع في حال الإفراد؛ لأن المقاطع في العربية لا تبدأ بحركة، فيستغني عن الهمزة وهمزة الوصل أيضا فتصبح : خُذْ.

وأما في حالة الفعل المعتل، فالذي يحصل في بداية الأمر هو ما يحصل في الافعال الصحيحة ، أي أنها تبني على السكون، فمثلا عندما نأمر من الفعل «يقول» فاننا نحذف حرف المضارعة ونسكّن آخره فيصبح : قُولْ وعند كتابته نرى انه مكوّنٌ من مقطع واحد هو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، أي «kūl» وهو في هذا الوضع مقطع مرفوض؛ لأن شروط جوازه لم تتوافر في هذا الفعل، ولذا فقد لجأ الناطقون بالعربية إلى التخلص من هذا المقطع عن طريق تقصير الصائت الطويل الذي يُمَثِّلُ نواة هذا المقطع فيصبح «kul » وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق من النوع الشائع في العربية.

ويندرج تحت هذا، الماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل:

قال > يقول > قُولْنَ > قُلْن kā / l a > kūl / na >/ kul / na

باع > يبيع > هن بيعن > بعن bā / ʕa / > ya / bīʕ / na > biʕ /na

أثر المقطع المرفوض في صياغة الفعل الماضي الناقص الذي لحقته تاء التأنيث الساكنة

عندما تلحق الأفعال الصحيحة تاء التأنيث الساكنة لا تحدث أثرا في صياغة هذه الأفعال مثل:

ضرب > ضَرَبَتْ

ḍa / ra ba > ḍa / ra / bat

أضْرَبَ > أَضْرَبَتْ

>aḍ / ra / ba > >aḍ / ra / bat

استقتل > استقتلت

>is / taḳ / ta / la > >is / taḳ / ta / lat

إن الاثر الوحيد الذي أحدثه دخول هذه التاء الساكنة هو أنها اغلقت المقطع الثاني القصير المفتوح في أواخر هذه الأفعال وهي المقاطع:

bat < ba في المثالين الاول والثاني

lat < la في المثال الأخير.

وهو أثر لا يقدم في أمر المقاطع؛ لأن المقاطع جميعها في هذا الأنماط من النوع الذي تقبله العربية ولا تمانع في تبادله مع غيره من المقاطع الجائزة.

ولكن الأمر يختلف في الأفعال الناقصة الثلاثية او المزيدة، وذلك ان حقّها الا يحذف منها الصوت المعتلّ، لولا تشكُّل المقطع المرفوض وهو المقطع الثلاثي الطويل المغلق، الذي لا تتوافر فيه شروط استعماله في العربية، وسنحلل الامثلة التي توضح ما ذهبنا اليه :

وفى > وَفَاتْ > وَفَتْ ثلاثي وهو اصلا على وزن « فعل»

wa/fat < wa / fāt < wa / fā

أعطى > أعطاتْ > أعطتْ مزيد على وزن «أفعل»

>a< ṭat < >a< / ṭāt < >a< / ṭā

صلّى صلاّت صلّت مزيد على وزن « فعّل»

ṣal / lat < ṣal / lāt < ṣal / lā

نادى نادات نَادَت مزيد وهو اصلا على وزن « فاعل»

nā / dat < nā / dāt < nā / dā

تجلّى تجلاّتْ تَجلّتْ مزيد على وزن « تفعل في الاصل»

ta / ğal /lat < ta/ğal< lāt < ta / ğal / lā

تعَالَى > تَعَالاتْ > تَعَالَتْ مزيد على وزن «تفاعل» في الأصل

ta /ʿā / Lat < ta /ʿā / Lāt < ta /ʿā /Lā

انْجَلَى انْجلاتْ انجلَتْ مزيد على وزن «انفعل» في الأصل

>in / ǧa /lat < >in / ǧa < lāt < >in/ ǧa/ lā

اسْتَدعَىَ > اسْتَدعَاتْ > اسْتَدْعَت مزيد على وزن (استفعل) في الأصل

>is / tad / ʿat ,>is / ʿtad/ʿāt < >is / tad / ʿa

فقد تولد في هذه الأفعال المقطع الثلاثي الطويل المغلق نتيجة لإلحاقها بتاء التأنيث الساكنة، وهو مقطع يرفضه النظام المقطعي للغة العربية مما استدعى الناطقين بالعربية التخلص منه عن طريق تقصير نواته، حتى تغيَّر إلى النمط المقبول وهو الثلاثي القصير المغلق الذي لا يرفضه نظامنا المقطعي.

ولا يتوقف أثر هذا المقطع على هذه الحالة للفعل الناقص، وانما يؤثربصورة غير مباشرة في الأفعال الناقصة المسندة إلى ضمير الفاعلتَيْن، فقد حدث قياس خاطيء على الأفعال التي لحقتها تاء التأنيث، على الرغم من عدم وجود المقطع الثلاثي الطويل المغلق الذي ترفضه العربية[34] ، مثل:

- قَضىَ > قَضاتَ > قَضَتْ

المقيس عليه ḳa / ḍat < ḳa ḍāt < ḳa / ḍā

- قضى قَضَاتا قَضَتَا

المقيس ḳa / ḍa / tā - < ḳa / ḍā / tā < ḳa . ḍā

وجه الشبه: متوهم

الحكم : التخلص من الصوت الصائت الطويل واستبداله بصوت صائت قصير قياسا متوهما على الثلاثي الذي لحقته تاء التأنيث.

أثر المقطع المرفوض في الفعل المضعَّف الآخر المسند إلى نون النسوة

عرفنا فيما سبق أنَّ الفعل الناقص إذا أُسند إلى نون النسوة، فإنه سيكون مقطعا مرفوضا من النوع الطويل المغلق مثل:

يتوفى > يَتوفَّأين > يتوَفيْن

وسبب تكون هذا المقطع المرفوض هو أنّ الإسناد إلى هذه النون يوجب بناء الفعل على السكون سواء اكان هذا الفعل ماضياً أم مضارعاً أم أمراً. وهي قاعدة معروفة في النحو العربي(35).

وهذه العملية الصوتية تبدو أكثر وضوحا في نوع من الأفعال يسمى بالفعل المضعّف الذي يحتوي على المقطع المرفوض في الشعر أصلا، ولكن شروط جوازه في لغة النثر موجودة مثل ماسَّ، ويماسُّ وما يماثل هذين الفعلين.

إن المقطع الثلاثي الطويل المغلق في هذين الفعلين مقبول في لغة النثر؛ ذلك لأن المقطع الذي يليه يبدأ حدُّه بصامت يماثل الصامت الذي أغلق المقطع نفسه

ماسَّ mās / sa

يُمَاسُّ yu / mās / su

وهو مقطع ثقيل، لذلك نجد من العرب من يفكُّ هذا التضعيف، بأن يفصل بين الصوتين المتماثلين بحركة مثل:

ماسَسَ mā / sa / sa

يماسسُ yu / mā / si / su

والفكُّ لغةٌ حجازية وهو الأصل، وأمّا التضعيف فهو لغة في نجد، عند بني تميم(36)، والسبب في هذا الفكُّ لغة كما نرى هو استثقال هذا المقطع على الرغم من كونه جائزاً.

وهذا الأمر سيختلف في حال إسناد هذه الافعال إلى نون النسوة ومن الناحية النظرية، فإن (يماسّ) ستكون صورتها الصوتية على النحو الآتي:

yu / mās / sna -

وقد وقعت هذه الكلمة «نظرياً» في محظور لا يمكن أن يقبل في اللغة العربية تحت أي ظرف وفي أيّ بنية صوتية. وهو المقطع الأخير «sna» حيث يرفض نظام المقاطع في لغتنا وجود مقطع يبدأ بصامتين «ص ص ح ق» وإن كان مثل هذا المقطع

مقبولا في الانجليزية مثلا، نحو: Stip أو Stop، بل إن الانجليزية تسمح بهذا المقطع «CCC V»، الذي يبدأ بثلاثة صوامت مثل Strange وقد يعترض على هذا بأن الصامت (S) ليس حداً للمقطع الأخير، وانما هو حدُّ إغلاق للمقطع السابق، غير اننا نعرف أن العربية لاتقبل ايضا هذا المقطع الذي صورته الصوتية «ص ح ط ص ص» لانه ليس من بنيتها المقطعية؛ ولذلك فإن العربية قد تخلصت نتيجة لهذا من حرج النظام المقطعي المضطرب في الكلمة السابقة «النظرية» وذلك عن طريق ما أسماه القدماء فكّ التضعيف الواجب:

– ماسَّ > ماسَسَ > ماسَسْنَ

اختياري (اختياري) (اجباري)

mā / sas / na < mā / sa / sa < mās / sa

-يُماسُّ > يماسِسُ > يماسِسْنَ

اختياري اختياري اجباري

yu / ma / sis / na < yu / mā / si su < yu / mās / su

أثر المقطع المرفوض في نداء المحلى بأل التعريف

لقد قرر النحويون البصريون منذ بداية الدرس النحوي أن ما فيه الألف واللام لاينادى بـ«يا» ألبتة وعللوا ذلك بأن فيه جمعا بين أداتي تعريف، وهذا لا يكون الاّ في ضرورة الشعر(37).

ونحن لانتفق مع البصريين في علّة هذا المنع وإن اتفقنا معهم في المنع من حيث المبدأ؛ ذلك لأن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء هذه الظاهرة هو سبب صوتي يتعلق بالمقاطع الصوتية، ولا يتعلق بالدلالة بأيّ صورة من الصور، والسبب من وجهة نظرنا يكمن في انّ دخول أداة النداء «يا» المكونة من مقطع ثنائي طويل مفتوح على لام التعريف، يشكّل معها مقطعا ثلاثيا طويلا مغلقا لا تتوافر فيه شروط جوازه في العربية، مما دفع الفصحى لأن تنهج نهجا يتمثل في تعميم رفضه حتى في تلك الكلمات التي تضيع فيها لام التعريف، مما يسبّب تكوين مقطع ثلاثي طويل مغلق جائز، وسنوضح هذا الامر بالمثال الآتي:

– الحارث (ʾa) l \ ḥā \ ri\ ṯu ما بين القوسين همزة الوصل التي تسقط في درج الكلام .

– يا الحارث yāl \ ḥā\ ri \ ṯu سقطت همزه الوصل فتشكل المقطع المرفوض.

وليس في هذا المقطع شرط يسمح بجوازه، ولذا فقد لفظته العربية ولم تقبله وقد وقد يسألُ سائلٌ بأنّ هذا الامر إنما يقبل في تلك الأسماء التي يكون فيها الصوت الذي يلي لام التعريف صوتا من الأصوات التي نسميها القمرية ، وان هذا ينتفي مع اللام الشمسية، مثل :

– الرجل (ʾa) r | ra| ǧu | lu همزة الوصل.

– يا الرجل yār \ ra \ ǧu \lu سقطت همزة الوصل.

فقد تشكل المقطع الثلاثيّ الطويل المغلق ، ولكنه مقطع جائز ، إذ إن المقطع التالي «ra» قد بدأ بصامت يماثل الصامت الذي أغلق المقطع المذكور ، وهو شرط من شروط جوازه. ونحن نعزو سبب رفض العربية لهذا، إلى ان العربية تفضلّ طرد الباب على وتيرة واحدة، وانه نتيجةً لرغبتها في التخلُّص من تعدد العلامات، قامت بمعاملة الحروف الشمسية معاملة الحروف القمرية رغبة في توحيد انظمتها.

وأما ما حدث في لفظ الجلالة فيمكن أن نفسره من جهتين:

1– أن العربية قد تخلصت من المقطع المكروه فيها عن طريق قطع الهمزة فيه :

يا الله > يا الله

yā \ ʾal | lā | hu < yāl | lā | hu

والقطع لغة معظم العرب(38)

2– أنّ المقطع المكون بعد أداة النداء على الرغم من كراهية اللغة له، فإنه جائز؛ لأن المقطع الذي يليه مبدوء بصامت يماثل ما ختم به المقطع نفسه فجائز ان نناديه دون أن تقطع همزة الوصل(39).

ونودّ ان نذكر هنا انّ لام التعريف قد تُشَكِّلُ المقطع المرفوض في غير المنادى

المحلى بـ «ال» ولكن القدماء لم يركزوا فيها نظرهم؛ بسبب طبيعة نظرتهم إلى نظام الخطّ العربيّ، على الرغم من أنّ العربية قد تخلصت من النواة الصائتة الطويلة واستبدلت بها نواة صائتة قصيرة محولة شكل المقطع من الثلاثي الطويل المغلق إلى الثلاثي القصير المغلق مثل : يا ابن أخي.

عندما تسقط همزة الوصل من « ابن» في درج الكلام يتشكل المقطع الثلاثي الطويل المغلق «ص ح ط ص» الذي لا يتحقق فيه شرط من شروط جوازه ، فتقوم اللغة بتقصير الحركة.

يا بْنَ > يا بْنَ

yab | na < yā b / na

فَتُقَصَّرُ الحركة نطقا ولكنها تظل موجودة في النظام الكتابي، وهي إحدى المشكلات الخاصة التي فرضتها طبيعة الخط العربي الذي أعطى رموزا مشتركة لأصوات اللين وبعض الأصوات الصحيحة مثل (الواو) و(الياء) و(الالف) التي استعملت للتعبير عن (الواو w) و (الياء y) و (الهمزة) كما عَبَّرت عن أصوات اللين التي تُعَبَّرُ عنها بالكتابة الصوتية ب (ū)– كالواو في (يقول) و (ī) كالياء في « يبيع» و (ā) كالألف في «قال»، وإن كان القدماء قد أدركوا الفرق بينهما فعَدّوا الحركات القصيرة أبعاضاً لحروف المدّ (40) .

- (في) القرية مع الاسم المحليّ بال

الحرف «في» مكوّنٌ من مقطع ثنائي طويل مفتوح (fī) فإذا أتبعناه باسم محلي بـ«ال»، فإن همزة الوصل تسقط في درج الكلام، فيتشكّل منه ومن لام التعريف الساكنة، مقطع ثلاثي طويل مغلق fīl / mad / ra / sa / ti، وقد لجأت اللغة إلى تقصير النواة الصائتة أيضا .

- في المَدْرَسَةِ > فِي المَدْرَسَةِ

fil \ mad \ ra \ sa \ ti < fīl | mad \ ra \ sa \ ti

الواو اللينة مع الاسم المحلى بال

– أبو الحارث ‎>a \ bul \ ḥā \ ri \ ṯi‎

أيضـا يشكّل المقطع « بو » المكون اصـلاً من مـقطع ثنائي طويل مـفـتـوح مـع لام التعريف المقطع المرفوض الذي تقصـر نواته للتخلص منه وتظهره الكتابة الصوتية كالآتي:

أبو الحَارِثِ > أبو الحَارِثِ

‎>a | bul | ḥā | ri | ṯi < >a | būl | ḥā | ri | ṯi‎

وقد نجد مثل هذا الأثر في غير لام التعريف ، فالأسماء المبدوءة بهمزة وصل مستجلبة ليتمكن الناطق من الإبتداء بالساكن وعندما يلحقها حرف مكون من مقطع ثنائي طويل مفتوح، يتكوّن أيضا المقطع المرفوض مثل:

إنّ في اسْتِقْبَالِ الضيفِ راحةً للعرب.

فـقـد تشكّل المقطع المرفـوض نتـيـجة لإلحـاق الحـرف «في» بالاسـم «اسـتـقـبال» فسقطت همزة الوصل، والسين الساكنة اصبحت حدّاً مغلقاً للمقطع الطويل المفتوح «في» ، فلجأت اللغة إلى التّخلُّص من المقطع المرفوض عن طريق تقصير الصـائت الذي يمثل نواة المقطع:

في استقبال > في استقبال «بتقصير الكسرة الطويلة من «في»

fis | tik |bā| li < fīs | tik | bā | li

وقد يكون وجود هذا المقطع جائزاً، ولكن اللغة مع جوازه تكرهه؛ لذلك تلجأ إلى إعادة ترتيب المقاطع ، حتى يتسنّى لها التـخلُّص منه، وقد عدّ هذا التخلص لحنا حتى مع وروده في القراءات الصحيحة السبعية، والشعر العربي وسعة الكلام، ففي قوله تعالى : أتحـاجّونّي في الله وقد هدانِ(41). قرأ نافع وابن عامر من السبعة وهشام بخلاف عنه: أتحاجوني، بتخفيف النو ن، واصله بنونين: اتحاجّونني، وادغم باقي السبعة هاتين النونين(42). وقد فسّر بعض العلماء المعاصرين هذا التخفيف على أنه حذف لتوالي الأمثال(43).

ومما ورد على هذه الظاهرة قول الشاعر:

أبالموت الّذي لا بُدّ أنّي ... مُلاقٍ لا أبا لكِ تُخوفيني(44).

فالأصل تخوفينّي بتشديد النون. وفيها المقطع الثلاثي الطويل المغلق، ولكنه جائز في اللغة بسبب توافر احد شرطي جوازه التي ذكرناها سابقا، ونحن نميل في تفسير هذا الحذف إلى غير قانون الحذف، فيمكن ان تكون كراهة هذا النوع من المقاطع هي التي سببت إعادة ترتيب المقاطع الصوتية، على نحو يخلّصها منه (45).

ونمثل ذلك بالكتابة الصوتية:

اتحاجّونّي	>	اتحاجّوني
(في قراءة الجمهور)		(في قراءة ابن عامر ونافع)
>a\tu\ḥāǧ/ǧūn/ni	<	>a/tu/ḥāǧ/ǧū/ni
تكرر فيها مقطعان من النوع المكروه		تخلّصت اللغة من أحد المقطعين المكروهين عن طريق حذف الحد المُغْلِق للمقطع الثاني.

اثر المقطع المرفوض في الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة.

من القواعد الاساسية في النحو العربي أن الأفعال الماضية تبنى على السكون اذا أسندت إلى ضمائر الرفع المتحركة «تُ» «نَا» «تُم» «نَ». وهذه القاعدة تنسحب على الافعال جميعها، ولا تستثني نوعا منها، ومنها الأفعال الجوفاء، مثل:

ضَرَبَ > ضَرَبْتُ > ضَرَبنا > ضَرَبْتُمْ > ضَرَبْنَ

قَال > قُولْتُ > قولْنَا > قُولْتم > قُولْنَ

ḳūl nà < ḳūl | tum < ḳūl | na < ḳūl t(u) < ḳāl

ثم حدث تقصير الحركة الطويلة، للتخلص من هذا المقطع المرفوض، وهذا ما حدث في الافعال المزيدة مثل « اراد » .

أرادَ > أرادْتُ > أرادْنَا > أرادْتُم > أرادْنَ

أراد – أَرَدْتُ أَرَدْنَا أَرَدْتُم أَرَدْنَ

وينطبق هذا على المضارع الأجوف المسند إلى نون النسوة ايضا مثل:

يَقُولُ > يَقُولْنَ > يَقُلْنَ

ya / ḳul / na < ya / ḳūl / na < ya | ḳū | lu

يَبِيعُ > يَبِيعْنَ > يَبِعْنَ

ya | biʿ | na < ya |bīʿ|ʿna < ya | bī|ʿu

يَخافُ > يخافْنَ > يَخَفْنَ

ya/ ḫaf/ na < ya / ḫāf / na < ya / ḫā / fu

يَخْتَارُ > يَخْتَارْنَ > يَخْتَرْنَ

yaḫ | tar | na < yaḫ |tār | na < yaḫ | tā |ru

يَسْتَقِيمُ > يَسْتَقِيمْنَ > يَسْتَقِمْنَ

yas | ta | ḳim | na < yas |ta | ḳīm |na < yas |ta | ḳī | mu |

فقد تخلصت اللغة في المرحلة الأخيرة من المقطع الثلاثي الطويل المغلق، عن طريق تقصير نواته الصائتة إلى صائت قصير، فتحول المقطع إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق، وهو مقطع جائز في العربية أيضا.

الكسر على أصل التقاء الساكنين من آثار المقطع المرفوض

وهو تعبير اتخذه علماء العربية للتعبير عن نوع من انواع العمليات الصوتية التي لجأت اليها اللغة للتخلص من مقطع لا يقبله النظام المقطعي للغة العربية، وهذا المقطع ينتج بسبب بعض العلاقات النحوية الصوتية الطارئة على اشكال محدودة من اشكال التراكيب اللغوية، ومن الامثلة التي يمكن أن نسوقها لتوضيح هذا ، حروف الجزم الداخلة على الأفعال المضارعة المسندة إلى المعرّف بأل التعريف، فحرف الجزم يؤثر في الفعل المضارع صوتيا، فيجزمه، فيصبح ساكن الآخر،

وينضم الصوت المتبقي من المقطع بعد حذف نواته إلى المقطع السابق، مشكلا معه مقطعا جديداً من النوع الثلاثي القصير المغلق، وأما همزة الوصل في «ال» التعريف فتسقط في درج الكلام ويبقى منها في هذه الحالة صوت اللام الساكنة الذي لا يمكن أن يشكل مقطعا مستقلاً بذاته؛ لأنه يفتقر إلى النواة التي تحمل النبر، ولا يوجد ما يمكن أن ينضمُ إلى هذا الصوت من مقاطع؛ لأن المقطع السابق مغلق بصامت، وليس في العربية مقطع يمكن أن يغلق بصامتين؛ ولذلك تلجأ إلى إعادة ترتيب المقاطع في التركيب بما يتلاءم مع النظام المقطعي للعربية، ونوضح هنا هذا بما يأتي :

يذهبُ الرجلُ. تتكون هذه الجملة من المقاطع الآتية:

يذ/ هـَ / بُرْ / رَ / جُ / لُ /

lu | ğu | ra | bur | ha | yad

وعندما يدخل حرف الجزم تكون المقاطع (نظرياً) كما يأتي:

لَمْ / يذ / هَبْ / الْ / رَ / جُ / لُ

lam | yad | hab | : (ʾa) | ra | ğu | lu

وعندما تلجأ اللغة إلى التخلص من همزة الوصل في درج الكلام، تصبح المقاطع نظريا كما يأتي :

لَمْ / يذ / هَبْ لْ رَ جُ لُ

lam | yad | hab | l | ra | ğu | lu

ولمّا كان المقطع (l) غير جائز في العربية، ولا يمكن أن ينضمّ إلى المقطع السابق (hab) لأنه سيصبح (habl) أي : (ص ح ق ص ص) وهذا غير جائز في العربية إلاّ إذا كان المقطع يمثّل كلمة واحدة وفي الوقف عليه، وهذا مالا يتوافر في هذا المقطع، لجأت اللغة إلى استخدام كسرة أطلق عليها اسم عملية الكسر على أصل التقاء الساكنين، فيتغير ترتيب المقاطع فيصبح على النحو الآتي:

لَمْ / يذْ / هـَ / بِرْ / رَ / جُ / لُ

lam | yad | ha | bir | ra | gu | lu

وهي مقاطع جائزة في نظام العربية المقطعي، وهذا هو ما حصل في الأفعال الماضية التي تلحقها تاء التأنيث الساكنة ، والمسندة إلى فاعل محلى بأل التعريف مثل:

ذَهَبَتِ الجَارِيَةُ

فقد كسرت التاء بسبب عدم جواز المقطع السابق ص ح ق ص ص الذي لا تتوافر فيه شروط صحة المقطع .

الهوامش

(1) الدكتور احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة (1991) ص 279 عن Motor, Phoneticcs Amsterdam, 1951,p.135 Stetson,r. h.,

(2) Stetson,R.H., Bases of phonology,Ohio,1945,p.25

(3) برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، «د.ت» ص154.

(4) فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، تعريب الدكتور يوئيل عزيز، بيت الموصل، الموصل ،1988م، ص 75.

(5) برتيل مالمبرج، علم الأصوات 161-162 وانظر : ديفيد ابر كرومبي، مبادئ علم الأصوات، تعريب الدكتور محمد فتيح، مطبعة المدينة: القاهرة، ط1/1988م. ص 59.

(6) الدكتور محمد علي الخولي، الاصوات اللغوية، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1/ 1987ص 192-193.

(7) المرجع السابق نفسه، ص193.

(8) ديفيد ابركرومبي، مبادىء علم الاصوات، ص60-61.

(9) المرجع السابق، ص 61، وانظر: الدكتور عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، مكتبة الكيلاني، ط2/1968، ص 135-136. وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تعريب صالح القرمادي، تونس1966، ص191.

وهناك حديث مفصل عن مكونات المقطع في كتاب الدكتور إبراهيم انيس: الأصوات اللغوية ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط5/1979م، ص160-169، والدكتور سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة،1980، ص 268.

(10) الدكتور عبد الرحمن أيوب، اصوات اللغة، ص 139 والدكتور احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 284 والدكتور صلاح الدين حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم، الرياض، ط1/1984، ص139، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة للمؤلف نفسه، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ط1/ 1981م ، ص44، والدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية مكتبة الخانجي ، القاهرة1987، ص 194.

(11) برتيل مالمبرج، علم الاصوات، ص 154-155، وماريوباي: اسس علم اللغة، تعريب الدكتور احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ص3/1987م. ص 96، والدكتور صلاح الدين حسنين، دراسات في علم اللغة، ص 138-139، والمدخل إلى علم الأصوات له ايضا، ص 44.

(12) ليس في العربية مقطع يكون للحد الصامت تاليا للنواة إلاّ إذا كان صامت آخر يسبق النواة الصائتة.

(13) ماريوباي، اسس علم اللغة، ص96، وانظر: الدكتور احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص299.

(14) Robins,R.H.,General Linguistics,Longman,London,1966,p.139

(15) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، تعريب الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، 1977، ص43.

(16) ابو نصر الفارابي، الموسيقى الكبير ، تحقيق غطاسة عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة، «د.ت»، ص1057.

(17) الدكتور رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات ، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983، ص 20.

(18) ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة،ط4/ 1980م 2/ 383، والبيتان الأول والثاني في لسان العرب «جلخ» 3/ 113 وفيه ان معنى « اجلَخ الشيخ»: ضعف وفترت عظامه واعضاؤه .

(19) ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة«د.ت»، ص191.

(20) المرجع السابق، ص189-194.

(21) الدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص194.

(22) ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص194.

(23) ابو العلاء المعري، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن« بنت الشاطيء»، دار المعارف، القاهرة، ط2،1984م، ص 162-163.

(24) الدكتور رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ص196.

(25) ديوان كثير عزة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1971م، ص294.

(26) ابن منظور، لسان العرب، « بذعر» 51/4.

(27) في حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «ابذعر النفاق» أي : تفرق وتبدد. انظر: مجد الدين بن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، « د.ت» 111/1.

(28) الدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية،ص216.

(29) ابن منظور ، لسان العرب، «سمد»220/3و«سمعد» في الصفحة نفسها.

(30) الدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص220.

(31) ابن منظور، لسان العرب،« جرهد» 120/3.

(32) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب ، بيروت، « د.ت» 7/3.

(33) الدكتور داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح بالكويت، « د.ت»، ص45 .

(34) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1990/2م ص105.

(35) سيبويه، الكتاب، 20/1 و 236/4.

(36) سيبويه، الكتاب، 530/3.

(37) سيبويه، الكتاب178/3و195/2وانظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت، 1977م 74/3.

(38) ابن منظور، لسان العرب، «اله» 470/13.

(39) المرجع السابق« اله » 470/13.

(40) ابو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1985/1م، 17/1.

(41) الأنعام: 80 .

(42) مكي بن ابي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2/ 1981م، 436/1، وابو زرعة بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1984/4م، ص257. وانظر: ابو حيان الاندلسي، البحر المحيط ، مطابع النصر الحديثة، الرياض 1983م 169/4.

(43) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص 73.

(44) نسبه بعض المحققين إلى ابي حية النميري، انظر: ابو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الاعلى للمقدسات الاسلامية، القاهرة 1399هـ 375/4، وأبو الفتح بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2«د.ت» 345/1، وابن عصفور الاشبيلي، المقرب، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد 1986م، ص211.

(45) الدكتور داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص 112 و ص124.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

– الدكتور إبراهيم انيس، **الأصوات اللغوية**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ط1979/5.

– الدكتور احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة،1991.

– برتيل مالبرج، **علم الأصوات**، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب، القاهرة «د.ت».

– جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، تعريب صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس،1966.

– جلال الدين السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية بمدينة الكويت، 1977.

– أبو حيان الاندلسي، **البحر المحيط**، مطابع النصر الحديثة بالرياض، 1983.

– الدكتور داود عبده، دراسات في علم **أصوات العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت «د.ت».

– ديفيد ابركرومبي، **مبادىء علم الأصوات** ، تعريب الدكتور محمد فتيح ، مطبعة المدينة ، القاهرة ، ط1، 1988.

– **ديوان الاعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرحه مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1987/1.

– **ديوان كثير عزة**، تحقيق إحسان عباس ، بيروت،1971 .

– الدكتور رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1990/2.

– **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة 1987.

– **في قواعد الساميات**، مكتبة الخانجي، القاهرة 1983.

– أبو زرعة بن زنجلة، **حجة القراءات** ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1984/4.

– الدكتور سعد مصلوح، دراسة **السمع والكلام**، عالم الكتب، القاهرة 1980.

– سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، «د.ت» .

– الدكتور صلاح الدين حسنين، دراسات في **علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن**، دار العلوم، الرياض، ط1984/1.

– **المدخل إلى علم الأصوات**، دراسة مقارنة ، دار الاتحاد العربي، القاهرة ط 1981/1.

– أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، **مجالس ثعلب** ، تحقيق عبد السالم هارون، دار المعارف، القاهرة، 1399هـ.

– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ط 1980/4.

– الدكتور عبد الرحمن ايوب، **اصوات اللغة**، مكتبة الكيلاني، القاهرة، ط 1968/2.

– ابن عصفور الاشبيلي، **المقرب**، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986.

– ابو العلاء المعري، **رسالة الصاهل والشاحج**، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن «بنت الشاطئ»، دار المعارف، القاهرة، ط 1984/2.

– أبو الفتح بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2/ «د.ت» .

– **سر صناعة الاعراب**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1985/1.

– فرديناند دي سوسير، **علم اللغة العام**، تعريب الدكتور يوئيل عزيز، بيت الموصل، العراق،1988.

– كارل بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، تعريب الدكتور رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض، 1977.

– ماريو باي، **اسس علم اللغة**، تعريب الدكتور احمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط1987/3.

– مجد الدين بن الاثير، **النهاية في غريب الحديث والاثر**، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، «د.ت».

– الدكتور محمد علي الخولي، **الاصوات اللغوية**، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1987/1.

– مكي بن ابي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط1981/2.

ابن مكي الصقلي، **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، تحقيق عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة. (د.ت).

–ابن منظور الإفريقي ، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1955.

– أبو نصر الفارابي، **الموسيقى الكبير**، تحقيق غطاسة عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة، « د.ت ».

المراجع الاجنبية

- Robins,R.H.,General Linguistics,Longman,London, 1966

- Stetson,R.H.,Bases of Phonology, Ohio, 1945.

- Stetson , R.H., Motor Phonetics,Amesterdam , 1951 .

الفصل الثاني

في السوابق وأثرها في بنية الكلمة
سابقة التاء في مصادر العربية

تمهيد

بدأ التفكير في موضوع هذا الجزء من الكتاب عندما حاولنا تحليل وجود سابقة التاء في مصدر الوزن (فعّل)، فقد ورد له وزن (فِعّال) في بعض الروايات ، علما بأن وزنه القياسي الذي قُرّرَ في كتب التصريفيين هو إما (تفعيل، وإما تفعلة)، وقد وجدنا أنّ تحليل هذه السابقة في الوزنين الأخيرين يحتاج إلى تتبع تاريخي وإعمال فكر يُتَوَصَّل فيهما إلى حلٍ مقبولٍ من ناحية لغوية.

وفي اثناء بحثنا وتَتَبُّعنا لهذا الموضوع، وجدنا أنّ كثيرا من الأنماط في مصادر اللغة العربية بحاجة إلى أن نعلل وجود سابقة التاء prefix في بنائها.

إن وصف هذه السابقة بأنها مشكلة لا يَتَأتّى من وجودها في المصدر ، فكثيرا ما ترد في مصادر العربية ولا نعدها كذلك؛ لأنها موجودة أصلا في فعل هذا المصدر، كما في مصدر الفعل (تَفَعّلَ)، و (تفاعل)، وسيأتي الحديث عن هذا ، غير أنّ هذه السابقة بحاجة إلى تفسير ونظر عندما يخلو الفعل مزيداً كان او مجرداً من وجودها ، بمعنى أنّها تكون موجودة في المصدر حسب ، ولما اكتملت مادة البحث اقتضى منا أن نقسمه على ثلاثة أقسام:

1- ما تكون التاء فيه أصلا في الفعل.

2- ما تزاد التاء فيه لغرض صوتي يقتضيه السياق الصوتي الوظيفي (الفنولوجي).

3- ما تزاد التاء فيه لغرض دلالي.

أولا : ما تكون التاء فيه أصلا في الفعل

لم تسجل اللغة العربية عبر تاريخها الطويل من أوزان مادة مزيدة تبدأ بسابقة التاء غير وزنين اثنين وهما (تفعّل) و (تفاعل). وسنوجز فيما يأتي حديثا عنهما وعن التاء فيهما :

1. وزن تفعّل:

ويبنى هذا الوزن من الأفعال من مضعف العين (فعّل) بزيادة السابقة (ta) في أوله ، ولا يظهر هذا الوزن في صورته الأصلية في مجموعة اللغات السامية إلاّ في العربية والجعزية الحبشية. وذلك نحو: تَقَتّل في العربية الذي يقابله في الجعزية الحبشية takattala. وأما العبرية والسريانية فليس فيهما هذه الصورة الأصلية ؛ بسبب اشتقاق ماضٍ جديدٍ من المضارع فقد ورد في السريانية الفعل ʾetpakkad بمعنى (فُقِدَ) وجاء في العبرية hitkattēl بمعنى (تَقَتَّلَ).(1)

وقد استهدينا بحركة هاتين اللغتين (السريانية والعبرية) لتعليل ما حدث في اللغة العربية من حركة لهذا الوزن، فقد حدث فيهما مثل هذا الاشتقاق، ولكن بدلا من سيطرة الاشتقاق الجديد على الوزن القديم وحلوله في محلّه كما حدث فيهما، دخلت الأنماط الجديدة في الاستعمال الفصيح، جنباً إلى جنب مع الصيغة القديمة.

وتفسير هذا أنّه عند صياغة المضارع من هذا النوع من الأفعال، كالفعل (تذكّر) مثلا، فإنه سيكون (يَتَذَكَّرُ)، وهنا من الممكن أن يتدخل قانون صوتي غير إلزامي، وهو قانون الحذف، فقد توالت الحركات القصيرة وهي الفتحات، أي : يَتَذَكَّرُ yatadakkaru فقد جاء فيها ثلاث فتحات قصيرة، واللغة تكره توالي الحركات القصيرة، وإن كانت لا ترفض مثل هذا التوالي، فهي تتخلّص منه ما أمكنها ذلك، ولما كان هذا الأمر واردا في العربية ، فمن المتوقع أن تتخلّص اللغة من إحدى هذه الفتحات، لإعادة الترتيب المقطعي في النمط اللغوي، وقد وجدت اللغة أنّ التخلص من الفتحة في المقطع الأول من المحال؛ لأن نظامها المقطعي لا يسمح بالابتداء بالساكن أولا، ولأن الفتحة في هذا الموضع هي التي تحمل النبر، وأما

حذف الفتحة في المقطع الثالث (dak) فهو من المحال أيضا؛ لأنه سيلتقي ساكنان في هذه الحالة، وهذا ما يرفضه نظام العربية المقطعي أيضا، أي:

d̠akk > d̠kk

إنّ هذا العنقود الصوتي(d̠kk) لا يمكن أن يكون موجودا في العربية تحت أي ظرف وفي أيّ بيئة، ولهذا فقد لجأت اللغة إلى حذف الفتحة من المقطع الثاني (ta)، فتغير نمط الكلمة إلى نمط آخر:

يَتْذَكَّرُ   يَتَذَكَّرُ

yatd̠akkaru < yatad̠akkaru

فقد تلت الذال المجهورة التاءَ المهموسة ، وهما متقاربتان في المخرج، وهذا النمط الجديد (يَتْذَكَّرُ yatd̠akkaru) بصورته الصوتية التي نراها، مدعاة لتدخُّل قانونٍ صوتي إجباريٍ (في هذا الوضع) وهو قانون التأثُّر المدبر الكلي المتصل، أي أنّ التاء في هذه البيئة الصوتية الجديدة ستتأثر بالذال بعدها بدون وجود فاصل، فتنقلب إلى جميع خصائصها الصوتية، وهذا المخطط الصوتي يوضح لنا الأمر:

yad̠|d̠ak|ka|ru < yat|d̠ak|ka|ru

وبعد هذه الخطوة يمكن للغة أن تشتق ماضيا جديدا من المضارع الجديد، وهو (اذَّكَّر) وكذلك في جميع أمثلة هذا الوزن، وقد دخلت هذه الصيغة جنباً إلى جنب مع الصيغة الأصلية في الاستعمال الفصيح. وأما مصدر هذا الفعل فقد نُصَّ على أنه يأتي على وزن (التَّفَعُّل).

ولا يُشكِّلُ وجود سابقة التاء في هذا المصدر مشكلة تحتاج إلى تعليل ومتابعة، بسبب وجودها في الفعل الذي اشتق منه، إذ إنّ وجودها في الفعل يشكل علّة كافية لوجودها في المصدر.(2)

ب- وزن تفاعل:

يتكون هذا الوزن بإضافة السابقة (ta) على وزن (فاعل)، ولا يوجد هذا الوزن إلاّ

في المجموعة السامية الجنوبية، أي: العربية والعربية الجنوبية والجعزية الحبشية، إذ تخلو منه المجموعة الشمالية بفرعيها(الشرقي والغربي)، فلا وجود له في العبرية والآرامية والآشورية وغيرها من لغات المجموعة السامية الشمالية[4]. وقد أطلق عليه المستشرق (كارل بروكلمان) مصطلح: وزن الانعكاسية من وزن الهدف[5]. ويأتي مصدره على زنة (تفاعل)[6]، أي بإجراء بعض التغييرات الكيفية في فونيمات الحركات البنائية، ويتمثل هذا التغيير بإلغاء حركة العين في الفعل ويستبدل بها الضم باستثناء الذي تكسر العين فيه عند بناء المصدر منه، كما يتطلب هذا التغيير إلغاء حركة اللزوم البنائية واستبدال الحركة المتغيرة بها؛ لأنه سيتحول من حالة البناء إلى حالة الاعراب. وأما من حيث حركة هذا الوزن التاريخية، فلا يكاد يختلف ما حدث فيه عما حدث في الوزن السابق، ونمثل ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

1– يَتَدارك = yatadāraku = المرحلة الأصلية.

2–يَتْدارك = yatdāraku = مرحلة التخلص من الفتحة في المقطع الثاني بسبب توالي الفتحات وتدخل قانون الحذف « قانون غير إلزامي في مثل هذا الوضع».

3–يَدَّارك = yaddāraku= مرحلة التاثير الصوتي المدبر الكلي المتصل.

4– ادَّارك = iddāraka (>) = الماضي الجديد الذي اشتق من صيغة المضارع الجديدة، واستعماله جنبا إلى جنب مع الصيغة الاصلية (تدارك).

وليس في العربية من الأوزان المزيدة بالتاء غير هذين الوزنين، وأما الأوزان المجردة التائية الفاء، فمن السهولة أيضا تعليل وجود التاء فيها؛ لأنها موجودة أصلا في الفعل وذلك نحو:

– تجر > تجارة

– تلا > تلاوة

– تفه > تفاهة

– تلف > تلفاً

– تبع > تبعاً

– تغرت القدر > تَغَرَاناً وهو الغليان.(7)

وغير هذه الأمثلة أيضا، إذ يمكن أن نقول فيها ما قلناه في المزيدة من حيث علّة وجودها مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ التاء في الأوزان المزيدة تعد سابقة prefix في حين هي مكّونٌ أساسي من مكونات الوزن في الأفعال الثانية الفاء، ولا تُعَدُّ سابقةً.

ثانيا: ما تزاد فيه التاء لغرض صوتي:

لقد رصدنا في أثناء تتبعنا لهذا الموضوع في المعاجم العربية أربعة أوزان قليلة الاستعمال في اللغة العربية نتجت بسبب قانون التعويض الذي لجأت إليه العربية في الأفعال المجردة ، ووزنين من الأوزان التي استعملت في الأفعال المزيدة، وفيما يأتي تفصيل هذه الأوزان:

أ. في الأفعال الثلاثية المجردة، ومنها الأوزان الآتية:

1– وزن تُعْل tu<l : وهو وزن نادر جداً، ولا يمكن ربطهُ بالفعل الذي يكون مصدرا له، فقد أوردته بعض المعاجم العربية مصدرا للفعل (وضع) إلى جانب بعض المصادر الأخرى التي استعملت لهذا الفعل، مثل: الوَضَاعَة والضَّعة والضِّعة والوَضْع والوضُوع والوضيعة، (8) ولعلّ المصدر (تُضْع)وهو اغرب مصادر هذا الفعل على الإطلاق، وقد ورد مستعملا في معنى «وضعت الحامل الولد»، ولا يمكن تفسير انقلاب الواو إلى تاء وفقاً لقوانين التقارب الصوتي، بسبب التباعد بين صفات الواو والتاء، وسنأتي إلى تفصيل هذا.

2– وزن تُعَال tu<al:ويمكن أن نقول فيه ما قلناه في الوزن السابق من حيث ندرته وقله استعماله، ومثاله: ورث تراثا، فأصل التاء فيه كما ذكر ابن منظور هو الواو.(9)

3– وزن تَعَل ta<al: ولم نعثر له إلاّ على استعمال عربي واحد وهو قول العرب: تَخِذْتُ الشيء تَخَذاً،(10) وهو من الفعل تَخَذَ، وقد ورد هذا الفعل في قراءة ابن

كثير ويعقوب: (لو شئت لَتَخَذْت عليه اجرا)[11]. فيروى عنهما انهما قرآ بالتخفيف[12]. وقد ورد أنّ التخفيف هو قراءة أبي عمرو بن العلاء أيضاً[13].

4- وزن تَعْل‌ا‌>ta: وليس له من الامثلة في حدود ما وقفنا عليه إلاّ ما يُروى عن كُراع النَّمل، ومن قول العرب تَخَذَ تَخْذاً[14].

تفسير وجود هذه السابقة

لقد اشرنا في تمهيدنا لهذه المحاولة أنّ الإشكال يكمن في كون هذه السابقة (التاء) غير موجودة في أصله الثلاثي، اي أنها ليست من الفونيمات الأصلية الصامتة المكونة لجذر الأصل، فإذا أردنا أن نعيد هذه المصادر إلى أصولها الثلاثية التي وضعت لها فستسقط هذه التاء على الوجه الآتي:

المصدر	الاصل الثلاثي
1. التُّضَعُ	وَضَعَ
2. التُّراثُ	ورث
3. التُّخَذُ	اخذ
4. التَّخْذُ	أخذ

وبعد هذه الخطوة نجد أنّ هذه الأمثلة انحازت إلى نوعين من الأفعال، فالمصدران الأول والثاني جاءا من الثلاثي المثال الواوي، وذلك من الفعلين (وضع) و(ورث) وفاء هذا النوع من الأفعال ضعيفة عرضة للتغيير والحذف. واما المصدران: الثالث والرابع، فقد جاءا من الأصل الثلاثي نفسه، وهو الفعل (أخذ)، وفاء هذا الفعل(همزة)، والهمزة صوت صعب النطق؛ لأن نطقه يتطلب انغلاق الوترين الصوتيين انغلاقاً تاماً، ثم انفراجهما فجأة، وهذا الانفراج يحدث انفجارا والإنفجار هو صوت الهمزة، وهذه عملية تحتاج إلى جهد عضلي كبير.[15]

ومن هنا فهو صوت معرَّض للتبديل والتغيير والحذف طلبا للسهولة والتيسير، ولقد تبيَّن لنا من التحليل الصوتي للنمطين الأول والثاني أنّ المسؤول عن إيجاد هذه

السابقة هو تشكل ما يطلق عليه في الدراسات الصوتية الحديثة: المزدوج الهابط أو الحركة المزدوجة الهابطة (falling dipthong) وهذا يتكون في الغالب في صيغة الافتعال. كما في هذه الأمثلة، إذ اننا عند صياغة وزن الافتعال نضطر إلى إجراء عمليات تغيير كيفية وكمية عن طريق الحذف والتعويض، ومن هنا تبدأ عملية التغيير الأساسية التي ينتج عنها هذه السابقة، التي تصبح كأنها جزء من المكونات الأساسية للوزن، فعند صياغة وزن الافتعال من هذه الإنماط الفعلية، فإنها تصبح كما يأتي:

1. وَضَعَ > اوتضعَ

(˃) iw taḍa˓a < waḍa˓a

2. ورث > اوترث

(˃) iw taraṯa < wariṯa

فقد تشكّل عند صياغة الافتعال منهما(˃iwtaraṯa) و (˃iw taḍ a<a) المزدوج الهابط (iw) الذي تشكل الحركة فيه (i) نواة المقطع (wi)، وأما (w) فهي حد إغلاق له، والمقطع (˃iw) مقطع مرفوض في العربية، إذ يرفضه نظامها المقطعي، ولذا فإن اللغة تميل إلى حذفه والتخلص منه؛ وذلك عن طريق اسقاط الواو الساكنة، وهذا الحذف يشكل إجحافا بصيغة الإفتعال؛ لإنه يسقط الفاء، وإسقاطها يخلّف فراغا ملموسا من الناحية الفنولوجية، ويمكن تمثيل ذلك بالمخطط الصوتي الاتي:

اوتضع. > اتّضعَ

(>) i*/ta/ḍa/<a < (˃) iw/ta/ḍa/<a

فقد أشرنا إلى الفجوة الصوتية في وزن افتعل، بهذه العلامة (*)، وهي تشير إلى وجود فراغ صوتي في النمط اللغوي، ومن الطبيعي أن تميل اللغة إلى تعويض النقص لتملأ هذه الفجوة، وهو ما حدث في المثال الآخر:

اوترث > اترث

(˃) i*taraṯa < (˃)iw taraṯa

فقد حذفت الواو الساكنة من المزدوج الهابط (iw) فتشكل المقطع المفتوح(>ī) وهو مقطع مفرغ من فاء الافتعال، ففيه إذن تلك الفجوة التي تحدثنا عنها.

لقد وجدت اللغة نفسها أمام ثلاث طرق، فإما أن تحذف هذه الواو من غير تعويض، وهذا لا يكون في صيغة الافتعال [16]، أو أن تحذف هذه الواو مع تعويضها عن طريق إطالة الكسرة التي تشكل نواة المقطع، حيث يتحول المقطع من نوع القصير المغلق الذي يحتوي على المزدوج الهابط (iw) إلى مقطع طويل مفتوح (>ī)وليس فيه هذا المزدوج الهابط، وهذا لايكون أيضا في صيغة الافتعال، وإنما يكون في صيغة الإفعال كما في المثالين الآتيين:

اورث > إوراثاً > إراثاً > إيراثاً

>īrāṯan < >i rā ṯan <> iwrāṯan < >awraṯa

1- الفعل على وزن أفعل.

2- قياس مصدره.

3- بعد حذف الواو الساكنة للتخلص من المزدوج.

4- بعد التعويض عن طريق إطالة نواة المقطع

إذ نلاحظ عملية التعويض في الخطوة الأخيرة عن طريق إطالة الكسرة القصيرة التي تشكل نواة المقطع الجديد.

وأما الطريقة الثالثة التي تلجأ إليها اللغة، فهي حذف الواو الساكنة من المقطع (>iw) للتخلص من المزدوج الهابط ومن ثمّ تقوم بتعويض الفجوة التي يحدثها هذا الحذف عن طريق التشديد الذي يتم في تاء الافتعال، وهي الطريقة التي اختارتها اللغة في هذه الصيغة، ونمثل ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

أوترث > أوتراث > اتراث > اتراث

(>) ittirāṯ < (>) i*tirāṯ < (>) iwtirāṯ < (>) iwtaraṯa

1-صيغة افتعل في القياس.

2– المصدر القياس النظري.

3– حذف الواو الساكنة للتخلص من المزدوج. 4– تعويض الفاء المحذوفة عن طريق تشديد التاء.

إذ تشير العلامة(*) إلى الفجوة الناتجة عن حذف(w) من المزدوج الهابط في الخطوة الثالثة، ومن ثم قامت اللغة بتعويض هذا الحذف لملء الفجوة المذكورة عن طريق تشديد تاء الإفتعال في الخطوة الأخيرة، ومن ثم تحدث عدة تحركات أخرى، ومن ضمنها صياغة أفعال جديدة مثل (ترث)[17] وبعدها يحدث اشتقاق المصدر الجديد عن طريق التوهم، أو ما يدعى بالقياس الخاطئ، كما يسميه بعض المعاصرين[18].

وتتم عملية القياس الخاطئ هذه على الأفعال الثائية الفاء التي أشرنا إليها في بداية هذا البحث مثل « تبع»، وهذا مخطط صوتي لعملية القياس:

1. تَبِعَ > اتّتَبع[19] > اتبع > اتباع > تبع

tabi<a < (>)ittibā< < (>) ittaba<a < (>) ittaba<a < tabi<a

1– الفعل الثلاثي الأصلي.

2– صيغة افتعل. (قياس)

3–بعد عملية التأثر .

4– المصدر.

5– عودة إلى الماضي المجرد

ب– ورث > اوترث > اترث > اتراث > ترث

taraṯa < >ittirāṯ < >ittaraṯa < (>)iwtaraṯa < wariṯa

1– الفعل الثلاثي الأصلي.

2– وزن الافتعال (قياس) وفيه يحدث الحذف عن طريق التشديد .

3– وزن الافتعال بعد التعويض .

4 – المصدر من الوزن الجديد .

5- الفعل الجديد الذي اشتق قياسا على الثاني الفاء.

إذ تقاس الأفعال التي حذفت الواو منها في هذه الصيغة على الأفعال التائية الفاء هذه، والعلة في هذا القياس هي المشابهة، ولكنها ليست مشابهة حقيقية، وإنما هي متوهمة، غير أنّ اللغة في عمل قوانين تطورها تكون تلقائية، ولهذا فقد اتخذت هذا الطريق غاية لها، ووصلت إليه عن طريق التوهم، فأنتجت مثل هذا النمط ، الذي دخل إلى جنب النمط الأصلي في الأمثلة التائية الفاء في الإستعمال الفصيح.

ومثل هذا يمكن أن يقال عن المثال الآخر، وهو « التضع» فالأصل فيه «الوضع» وهذا الأصل مستعمل أيضا، وتمثل ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

وضع > أوتضع > اتضع > اتّضع > تضع

tuḍ<un < (>) ittaḍa<a < (>)itaḍa<a < (>)iwtaḍa<a < waḍa<a

1- الفعل الواوي (المثال).

2- قياس الافتعال منه.

3-بعد حذف الواو الساكنة .

4- بعد التعويض عن طريق التشديد .

5- المصدر الجديد.

إنّ هذا الأثر الذي فصلنا في أمره لا يتوقف عند هذه الأمثلة من المصدر، التي وقفنا عليها كاملة، بل يتعداها إلى غيرها مما هو من غير باب المصادر، فهو يفسر وجود سابقة التاء في بعض الأنماط اللغوية الأخرى، فهو التعليل الذي نراه أيضاً لمثل استخدام (تَقِيَ) بمعنى (اتَّقى)، ومضارعه (يَتْقَى)، على عكس مما ذهب اليه أبو زيد الانصاري من أنّ قوما يحذفون التاء الأولى في (يتّقي)، فقالوا : (يَتْقِي)(21) .

ومنه أيضاً ما رواه ابن سيده عن أبي زيد من قول العرب: تَجِهَ يَتْجَهُ بمعنى اتّجه، وقد عقّب ابن منظور على ذلك بأنه ليس من المحذوف من«اتجه» كتقي يتقي، إذ لو كان كذلك لقيل : تَجَهَ بالفتح، وأما تجاه فأصله وجاه(22).

وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى أنّ هذا هو الطريق الذي وصلت إلينا عنه كلمات أُخرى أيضاً مثل: التُكَلان من «وكل» والتُّخَمَة من «وخم»، والتَّقْوَى من «وقى»، والتكأة من « توكأ»، والتالد والتليد من(ولد)(23).

واطلق المستشرق (برجشتراسر) على هذا النوع من الحركة اللغوية مصطلح (بناء الأبنية)، فقد أشار إلى أنّ هذا المظهر ليس من التغيرات الصوتية المحضة، وإنما ابدلت الواو بالتاء بواسطة بناء الأبنية، وذلك أن الافتعال من « وهم» هو: (اتهم) بقلب الواو بالتشابه، ثم ادغمها في تاء الافتعال، و (اتّهم) كـ (اتّبع) في مظهرها، فظنوا أنها من (تهم) كتبع، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء، ومنها التُّهَمَةُ(24).

ونحن وإن كنا نتفق مع المستشرق برجشتراسر في مسألة التوهم أو القياس الذي بُنِيَ على المشابهة المتوهمة، غير أننا نختلف معه في أمر الابدال، فهو يذهب إلى أنّ التاء أبدلت من الواو، وهذا رأي يصعب قبوله، إذ إننا نقر بالقاعدة التي ذهب اليها القدماء، وأيدها علم الأصوات الحديث، من أنّ الإبدال الصوتي لا يكون إلاّ بين صوتين متقاربين في المخرج(25)، وهذا التقارب غير موجود بين التاء والواو، وقد بيّنا أنّ ما حدث في هذه الأمثلة انما هو حذف حدث للتخلص من المزدوج الهابط الذي تشكل في صيغة الإفتعال، ثم حدث تعويض لهذا الحذف عن طريق التشديد لملء الفراغ الذي أحدثه هذا الحذف، وبهذا التعويض نشأت أنماط لغوية جديدة كما رأينا.

وأما ما حدث في المثالين الاخيرين (التَخَذُ) و (التَّخْذُ) » فأمر يختلف عما حدث في المثالين الأول والثاني من حيث العلّة، وإن كان يتفق معه من حيث الشكل الصوتي النهائي الجديد، ولعل السبب في هذا يعود إلى توالي الهمزات في مقطع صوتي واحد، فعند صياغة وزن الافتعال من الفعل (أخذ)، فإنه سيكون على هيئة (إإتخذ)، إذ تقطع همزة الوصل في حال الابتداء، وتوالي همزتين في مقطع واحد (ʔiʔ) أمر لا تحبذه اللغة، بل تكرهه، وتحاول التخلص منه، ولهذا فإنها تحذفه، وحذفه يخلّفُ فجوة كتلك التي خلّفها حذف الواو الساكنة من المزدوج الهابط في صيغة الافتعال من المثال، ولهذا فإن اللغة تتجه نحو تعويض هذا الحذف، ويتم

التعويض هنا عن طريق التشديد أيضا وطريقة التعويض هذه هي الطريق التي تحدث في حالة وجود حذف في صيغة فاء الافتعال، ويمكن أن نمثل هذا بالمخطط الصوتي الآتي:

أخذ > إئتخذ > اتَخَذَ > اتَّخذ

(ᵓ) ittahada < (ᵓ) i*tahaḏ a < (ᵓ) iᵓtahada < ᵓahada

1- الفعل الأصلي المهموز

2- صيغة افتعل القياسية

3- الحذف بسبب توالي المتماثلات « الهمزات»

4- التعويض عن طريق التشديد

فهذا إذن هو ما حدث في هذا النمط فهو تعويض المحذوف الذي أشرنا اليه بعلامة (*) غير أنّ الحركة اللغوية لهذا النمط لا تتوقف عند هذا الأمر، فقد طغت عملية القياس المتوهم على هذا التحرك أيضا، إذ قيس الفعل الجديد «اتخذ» على الأفعال التي تكون فاؤها تاء مثل : «تبع»، فأعيد إلى الماضي على هذا الأساس، ولكن القياس جعل الناطقين يعيدونه إلى فعل تائي الفاء بعد أن كان أصله مهموزا، فقد تمت العملية على النحو الآتي:

أ. المقيس عليه

أ. تبع > ائْتَبَعَ(26) > اتبَعَ > تبع

1- الماضي الماضي.

2- الافتعال منه (نظرياً) .

3- الافتعال بعد التأثير (الإدغام).

4- عودة إلى صيغة الماضي.

ب. المقيس

أخذ > إتخذ > اتّخذ > تخذ

1-الماضي الأصلي .

2- الافتعال منه (نظريا).

3-الافتعال بعد الحذف والتعويض .

4- الماضي الجديد قياسا على (تبع).

والعلّة الجامعة في هذا القياس أيضا هي علّة المشابهة المتوهمة، وبعد هذا، يتم صياغة المصادر : (التَّخَذ) و (التخْذ) من الفعل الجديد (تخذ)، ومما يمكن أن تسبقه سابقة التاء أيضا في غيرهما من أمثلة يمكن للباحثين أن يعثروا عليها منثورة في المعاجم اللغوية العربية.

ب. في الأفعال المزيدة

الحديث في هذه النقطة يخص باب (فَعَّلَ)، وينتج هذا الوزن بتكرير عين الفعل، فيصبح دالا على الشدّة والتكرار في الحدث[27] وبعيداً عن الدلالة التي تنتج بسبب هذا التضعيف ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى تعليل تضعيف العين تعليلا صوتياً بحتاً، فقال : "يلاحظ أيضا أن تضعيف العين إنّما يعني في التحليل الصوتي تطويل مدة النطق بها من مخرجها، حتى ليمكن أن يقال إنّ الصامت المضعف هو صامت طويل"[28]. ومهما يكن من أمر، فإننا نقول إنّ هذا الوزن المزيد يخلو في أصوله وزيادته من فونيم التاء، أو مما أطلقنا عليه سابقة التاء.

مصدر وزن فعّل:

إنّ نظرة إلى البناء الصوتي لهذا الوزن تجعلنا نقيس وزن مصدره على وزن (فِعّال)، إذ لا بدّ من تضعيف العين في المصدر؛ لأنها جزء من تركيبه الصوتي، ولكن مصدره القياسي في الاستعمال اللغوي جاء على وزن (تفعيل)، فلا بدّ في هذه الحالة من تعليل وجود سابقة التاء في المصدر لخلو الفعل منها.

وقد لجأ سيبويه والقدماء في تعليل وجود هذه السابقة إلى علة التعويض، فقد جعلت العرب التاء في أول هذا الوزن بدلاً من العين الزائدة في (فعلت) التي تحذف في وزن (تفعيل)[29] وقد تبنّى المبرد هذا الرأي أيضاً [30].

ومما يدل على صحة هذا التعليل الذي ذهب اليه علماؤنا القدامى، ورود بعض الأنماط اللغوية على وزن (فِعّال)، وهو الوزن الأصلي الذي يمكن أن يكون قياسياً قديماً، ولهذا فنحن نرى أنّ وزن (تفعيل) إنما هو وزن حادث جديد، ويمكن ان نعدّ سابقة التاء شاذة في وجودها فيه، اي غير قياسية، ومما ورد من هذه الأنماط قول بعض العرب: "كَلَّمْتُه كِلاماً، وحمَّلْتُهُ حِمّالا"[31]، وقال الله تعالى:**﴿وكذبوا بآياتنا كِذّابا﴾** فقد قرأ الجمهور : كِذّابا بالتشديد، وهي لغة يمانية[33] وذكر الزمخشري أن صيغة (فِعّال) هذه، صيغة فاشية قياسية في لغة العرب، وذكر أيضاً أنه سمع ذلك من فصحاء العرب[34] فقال :"وسمعني بعضهم أفسّر آية، فقال: لقد فَسَّرتها فِسّاراً ما سُمِعَ بمثله"[35] ونجد مثل هذا الامر عند من سبق الزمخشري، فقد روى الفراء عن أحد اليمانيين الأعراب: الحلق أحبُّ إليك ام القِصّار؟[36]، وللفارسي شيء من هذا الرأي أيضاً [37] وقال الشاعر الكلابي مستعملاً هذا النمط:

لقد طال ما ثَبّطتني عن صحابتي ... وعن حوج قِضّاؤها من شفائيا[38]

وهذه الأمثلة بالإضافة إلى الحسّ اللغوي، تقودنا إلى أنّ هذا الوزن هو الوزن الأصلي لمصدر(فَعّل) المضعف العين.

ويمكن أن يقودنا إلى هذا أيضا بعض الاضطراب الذي وقعت فيه صياغة هذا المصدر من بعض الأفعال، حيث استعملت اللغة مصدر المجرد لهذا الوزن، كما روى الإمام ثعلب انّ العرب تقول: صلّى صلاة وتصلية؛ وذلك لأنّ الفعل المضعف(صلّى) جاء هنا بمعنى مجرده[39]. ورد ابن منظور رأي ثعلب قائلا: والصلاة واحدة الصلوات المفروضة، وهو اسم يوضع موضع المصدر، تقول: صلَّيْتُ صلاة، ولا تقل:تصلية[40] .

كما يجيء مصدر هذا الوزن على زنة(تفعلة) مثل: كَرَّمَ تكرمةً وهنّأ تهنئة[41]، وأما إذا كان معتلا ناقصا، فلا يجيء على (تفعيل)، ولكنه يجيء على (تفعلة)،وذلك

نحو: وصّى توصيةً، وروّى ترويةً، وزكّى تزكيةً، ولا يرد فيه غير هذا[42] إلاّ على وجه الشذوذ في الضرورة الشعرية كقول الشاعر:

باتت تُنَزّي دلوه تَنْزِيًا

كما تُنَزّي شَهْلَةٌ صبيًا[43]

فالمصدر (تَنْزِيًا) ضرورة عند علماء اللغة، والوجه القياسي أن يقول (تَنْزِيَةً)، ولكنه اجراه مجرى السالم[44].

ومع هذا التقرير الذي قرره علماؤنا القدامى، غير ان بعضهم قرر انّ كلّ ما جاء من مثال (سوّى) و (جلّى) و(حلّى) يجوز في مصدره وجه ثانٍ، وذلك نحو: حلّى تحلياً وتحلية، وسوّى تسوياً وتسوية[45].

وذكر بعضهم نقيض هذا ، إذ أجرى السالم مجرى المعتل، وذلك نحو: جزّأ تجزئة وعبّأ تعبئة، وكل هذا وارد عن العرب، وقد وصف ابو الفتح بن جني الاولى بأنها قليلة[46] وتابعه على هذا ابو حيان الاندلسي، كما ذكر ابن جني أنّ الهاء في (تفعلة) عوض عن ياء (تفعيل) أو ألف (افعال)[48] وامّا إذا كان يائي العين، فقد اجاز فيه المازني وابو حيان الأندلسي الإدغام والإظهار، نحو : حيّى تحيية وتحية، وذكر أنّ الإدغام أحسن واكثر[49]، كما يأتي مصدره ايضا على وزن (مُفَعّل) كقول امرىء القيس:

وإنّ شِفائي عَبْرة مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من مُعَوّلِ[50]

فقد أشار ابن جني في حديثه عن هذا البيت إلى أنّ في قوله (معوّل) مذهبين: احدهما : انه مصدر عَوّلتُ بمعنى «أعولت» اي : بكيتُ، والثاني: انه مصدر عَوّلتُ على كذا بمعنى (اعتمدت عليه)[51].

وعلى مستوى اللغات السامية نقول إنها على الرغم من اشتراكها مع العربية في وزن الشدة هذا، غير أنها تختلف معها في صياغة المصدر منه، إذ إنه ليس بين هذه اللغات لغة واحدة تزيد التاء في اول هذا المصدر ما عدا العربية، وهذا من الادلّة التي دفعتنا إلى القول بأن الأصل في مصدر هذا الوزن في العربية هو وزن

(فِعّال)، ففي الحبشية يقابل وزن الشدة في العربية، وزن (k̟attala) بمعنى قَتَّلَ ومصدره (k̟attelō) أو (k̟attelōt) (52) إذ يظهر التضعيف فيها، في الوقت الذي فقدت العربية فيه هذا التضعيف في صيغتها الحادثة (تفعيل).

وأما في العبرية فيقابل وزن (فعّل) وزن k̟attel ومصدره المطلق فيها k̟attōl، وأما مصدره المضاف فيها فهو k̟attēl (53) فقد ظلّ التضعيف ظاهراً فيها.

وفي الآرامية نجد الفعل k̟attel ومصدره k̟attālā، ويبدو التضعيف واضحا فيها ايضا(55).

وفي الآشورية نجد الفعل uk̟aššid، وهو فعل مضارع، ومصدره k̟uššudu(54) بالتضعيف أيضا(56).

وعلى هذا فقد ظلّ التضعيف موجودا في جميع أوزان المصدر في اللغات السامية ما عدا وزني (تفعيل) و(تفعلة) في اللغة العربية، حيث أسقطت التضعيف فيهما فقط، مما يدعم وجهة نظرنا في أنّ وزن (فِعّال) هو الوزن الأصلي فيها، وأن وزني (تفعيل) و(تفعلة) إنما هما وزنان حادثان فيها أيضا.

استعمال سابقة التاء في وزني (تفعيل) و(تفعلة)

إنّ أمر البحث في تاريخ استعمال وزني (تفعيل) و(تفعلة) ليس أمراً هيناً، فما زلنا نجهل عمر اللغة العربية، وإن كان اعتقادنا انه طويل، غير اننا نحتكم في رأينا السابق الذي بسطناه في الحكم على أصالة وزن (فِعّال) وحدوث الأوزان الأخرى يستند إلى أمور لغوية بحتة، منها:

1-المتتبع للاستعمال اللغوي لهذا الوزن (فعّل) يجد أنّ صيغة (فِعّال) مستعملة استعمالاً واضحاً، فقد بقي كثير من امثلتها، مما يمكن ان نطلق عليه مصطلح المتحجرات اللغوية(57) وقد أوردنا كثيرا من هذه الأمثلة سابقا.

2- يفترض الذوق اللغوي انّ اللغة تميل في البداية إلى استعمال الاشتقاقات المختلفة دون وجود السوابق واللواحق (prefixes and suffixes) وأنها ستميل إلى استعمال مصدر من نفس جنس الفعل، أي أنه سيخلو من هذه التوابع، بمعنى أن

وزن (فِعّال) الذي يخلو من السوابق واللواحق أقرب إلى الحس اللغوي البدائي من وزني (تفعيل) و(تفعلة).

3–إن مقارنتنا للغات السامية تبين لنا أنّ جميع اللغات التي عرفناها لم تستعمل سابقة التاء أبدا ، ولا غيرها من السوابق واللواحق، بل ظل أثر التشديد واضحا فيها ، وأما العربية فقد طورت وزن (فِعّال) واستعملت سابقة التاء في وزني (تفعيل) و(تفعلة) لسبب صوتي، وهذا السبب يعود بداية إلى كره العربية لقضية التشديد، فهي تميل في كثير من الأحيان إلى التخلص منه عن طريق فكّه، لتخفيفه وتسهيل عملية النطق، ثم تبدل من أحد المضعفين صوتا آخر ، عن طريق استعمال قانون المخالفة، تماما كما في (سنبلة)، فالأصل فيها أن تكون (سُبُّلة) بدون نون، ولكن قانون المخالفة تدخل بعد فكّ التضعيف، ثم أُبدل من إحدى الباءين نونا لم تكن موجودة في الأصل، بدليل أننا لا نقول: سنبل الزرع، وإنما نقول: أسبل الزرع وسَبَلَ، وقد جاءت الكلمة في العبرية خلوا من هذه النون، فهي فيما šibbōlet[58] وقد أشار بعض العلماء إلى كثير من هذه الأنماط من مثل:

1– قِرّاط > قيراط بدليل الجمع، فنحن نجمعها على «قراريط» فتظهر الراء الثانية، ولو لم يكن الأمر كذلك لقلنا : قياريط.

2– دِنّار > دينار، بدليل الجمع أيضا، فنحن لا نجمعها على ديانير، ولكننا نقول: دنانير، فتظهر النون الثانية[59].

وقد نقل لنا الكسائي بعض ما لحنت فيه العامة في القرن الثاني الهجري من هذا القبيل، فقد كانوا يقولون: أترنج وإنجاص وإنجانة بالنون[60] مكان : أترجّ وإجّاص وإجّانة.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة يرويها أصحاب كتب لحن العامة المختلفة، والمعاجم اللغوية العربية، بل إننا ما زلنا نسمع أثر هذا القانون في الاستعمال اللغوي العامي الآن ، فالعامة تقول: فَنْرَك الشيء بمعنى فَرَكَهُ، وتقول : قرنبيط في مكان قُنَّبيط وإنجاص أيضاً، ولا بد أن شيئا من هذا قد حدث في مصدر الوزن (فَعَّل) حيث فك التضعيف بسبب كراهة اللغة لظاهرة التشديد، ثم أبدل أحد المضعفين تاء، وبعدها

قد تكون اللغة اتجهت نحو تعميم أثر قانون الأصوات الصفيرية مطبقة إياه على هذا الوزن ، وأما الياء في هذا الوزن فالأرجح أنها قد جاءت لتمييزه [61] عن أوزان الثلاثي (تَفْعال) و(تِفعال) وهذا الذي قلناه ينطبق أيضا على وزن (تفعلة).

ثالثا: ما تزاد فيه التاء لغرض دلالي:

ويشتمل حديثنا في هذا الموضوع على الأوزان الآتية :

1. تَفعِلَة
2. تَفْعُلَة
3. تَفْعَلَة
4. تُفْعُول
5. تِفْعال
6. تَفْعَال

وفيما يأتي تفصيل هذه الأوزان في الاستعمال اللغوي:

1. تَفْعِلَةٌ taf'ilatun

وهو وزن نادر في الاستعمال ، وشاذٌ في القياس، ورد منه (تَهْلِكَةٌ) وهي مصدر للفعل (هلك) الثلاثي، وقد جاء استعمال (تهلكة) مصدرا لهذا الفعل مشتركا مع عدد كبير من الصيغ الاستعمالية للفعل نفسه[63].

وقد جاء منه أيضاً بعض الأمثلة القليلة مثل: تَجِلَّة، وتَحِلَّة، وتَضِرَّة من الضرر، وتَقِرَّة من القرار، وتَغِرَّة من الغرور، وتَضِلَّة من الضلال، وتَعِلَّة من العلل ، وتَجِرَّة من الاجترار، وتَكِمَّة من كمي الشهادة، وهو سترها[63].

2. تَفْعُلَة taf<ulatun

وهو وزن نادر جداً، جاء منه(تَهْلُكَةٌ) بضم اللام[64]، وقال أحمد تيمور: لم يجئ منه إلاّ تَهْلُكَة[65].

3. تَفْعَلَةٌ taf<alatun

ولم أتمكن من الوقوف على أكثر من مثال واحد لهذا الوزن، وهو (تهلكة) .

4. تُفْعُولٌ tuf<ūlun

وقد جاء منه تُهْلُوك، وهو مصدر للفعل (هلك) أيضاً[67] وجاء في رجز أنشده أبو نخيلة لشبيب بن شبة :

شبيب عادي لمن يجفوكا
وسبّب الله له تُهْلُوكا[68]

5. تِفْعالٌ tif<ālun

وأمثلته كثيرة بالقياس إلى أكثر المصادر السابقة، ونص سيبويه على أنّ هذا الوزن لا يتبع زيادة الفعل، فقال: "وأما التِّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة كما لحقت الرئمان، وهو من الثلاثة[69]، ومن الأمثلة عليه قول الراعي النميري:

أمّلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تأتي مَوَاعِدُه   فاليوم قَصّرَ عَنْ تِلْقائك الأمَلُ.

ومن الأمثلة التي وردت على هذا الوزن قولنا: لا يزال في تِمْشاء، وعينه في تِبْكاء، والتِّمْشاء: المشي، والتِّبْكاء:البكاء[71] وذكر سيبويه أنّ بناء هذا الوزن جاء للتكثير من الناحية الدلالية، ولذا فقد أطلق عليه تسمية وصفية، وهي قوله: : "باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت"[73]، ومعنى المبالغة مطروق عند غير سيبويه فقد نصّ عليه ابن عصفور نصاً صريحاً[73].

على أنّ الأمر لا يخلو من المعارضين لمبدأ أن يكون وزن (تِفْعال) بكسر التاء من أوزان المصدر أصلا، فقد أنكره قوم منهم أبو جعفر النحاس[74].

6. تَفْعَالٌ taf<ālun

وقد بحثه سيبويه تحت باب "ما تكثر فيه المصادر من فَعَلْت" ولذلك فهو عنده مما

تلحقه الزوائد لتُغيِّرَ بناءه، مفيدة معنى التكثير، كما أفادت هذه الزوائد معنى التكثير عند زيادتها في الفعل المضعف، وقد مثل له بالتَّهْذار من الهَذْر، والتَّلعاب من اللعب، والتَّصْفاق من الصَّفق، والتَّجْوال من الجَوَلان، كما ذكر سيبويه أيضا أنّ هذا الوزن لا يمكن ان يكون مشتقاً من المزيد ولكنه من الثلاثي[75]، وفي قوله تعالى ﴿**قل ما يكون لي ان أبَدِّلَهُ من تِلقاء نفسي**﴾[76] قُرِئ بفتح التاء وقد ذكر ابو حيان الأندلسي أن الفتح مصدر من مصادر المبالغة مثل: التَّطواف والتَّجوال والتَّرداد[77].

وذكر غير واحد من العلماء أنّ كسر التاء في أمثلة هذا المصدر مما لا يجوز، فهذا ابن مكي الصقلي يعدُّه مما يطرد فيه غلط العامة، وأن الصواب الفتح[78].

وقد تابع بعض النحويين سيبويه في معنى التكثير غير أبي حيان الأندلسي الذي عرضنا رأيه، فقد ذكر أبو بكر بن السراج هذا المعنى ، وافرد له باباً خاصاً به، فقال: "هذا باب ما يُكَثَّرُ فيه المصدر من (فَعَلْت) وتلحقه الزوائد ويبنيه بناء آخر على غير ما يجب للفعل ، تقول في الهذر: التَّهذار، وفي اللعب: التَّلعاب، والصَّفق: التصفاق والترداد والتَّجوال والتَّقتال والتَّسيار[79]. وهذا القول لا يكاد يختلف عما جاء به سيبويه.

وبعد عرضنا لهذه الأوزان الستة وهي تَفْعُلَة وتَفْعِلَة وتَفْعَلَة وتُفْعُول وتِفعال وتَفْعال ، يتبين لنا أنّ سابقة التاء فيها لم تنتج لغرض صوتي: لحذف أو لغيره، وإنما هي سابقة جيء بها لإضفاء مزيد من القوة على معنى المصدر الأصلي ، فقولنا (هلاك) لا يمكن ان يأتي في موضع (تَهْلُكَة) في قوله تعالى (**ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة**) معطياً المعنى نفسه الذي نلحظه في هذه الآية.

على انّ الأمر لايخلو من الأوزان الثلاثة الأولى (تَفعُلَة وتَفْعِلة وتَفْعَلة) من اثر اللهجات، وذلك في حركة العين، وإلاّ فإن هذه المصادر الثلاثة هي في المعنى مصدر واحد.

كما أنّ المصدر (تفعول) فيه معنى غير الذي نجده في هلاك، غير أنّ أمر الحكم عليه صعب بسبب عدم وجود أمثلة عليه كثيرة.

والامر في المصدرين تِفْعال وتفَعال لايحتاج إلى مزيد من التعليق، فأثر المعنى أكثر قوة فيهما من مصادر أخرى على زنة فَعْل، فالسَيْر ليس كالتسيار من حيث المعنى ولا القتل كالتقتال ولا اللعب كالتلعاب وهكذا.

الهوامش

(1) الدكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص236.

(2) سيبويه، الكتاب 79/4 والمبرد، والمقتضب 101/2 والزجاجي، الجمل، ص 385.

(3) وهذا لا يعني اننا نؤيد أن الفعل هو أصل الاشتقاق، فهذه مسألة جدلية، والراجح الآن أنّ المادة الصامتية هي الأصل.

(4) الدكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ص236.

(5) بروكلمان ، فقه اللغات السامية، ص110.

(6) سيبويه، الكتاب 81/4 وانظر المبرد، المقتضب، 216/1 و 101/2، ولم يضف المحدثون شيئًا إلى ما قاله القدماء في موضوع هذا المصدر، أحمد الحملاوي، شذا العرف 46-47 وفخر الدين قباوة، تصريف الاسماء والأفعال ص 123 وبروكلمان، فقه اللغات السامية، 132.

(7) ابن منظور، لسان العرب، « تغر » 92/3.

(8) ابن منظور، لسان العرب«وضع» 397/4-400.

(9) ابن منظور، لسان العرب، « ورث» 200/2

(10) ابن منظور ، لسان العرب، « تخذ» 478/3.

(11) الكهف 77.

(12) الاصفهاني، المبسوط في القراءات العشر، ص 281.

(13) مكي بن ابي طالب القيسي، الكشف،70/2– وانظر البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، 223/2، وابو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب 197/1.

(14) ابن منظور ، لسان العرب، « تخذ » 478/3.

(15) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص 76.

(16) ولكنه واجب في صيغة الأمر، فالأصل في الأمر منه: اورث ('iwrit) و('iwšal) اوصل فتقوم اللغة بحذف المقطع الذي يحتوي المزدوج الهابط« iw» كاملا من غير تعويض فنقول silrit.

(17) وهو غير مستعمل في صيغته هذه، ولكنه نظري.

(18) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص 99.

(19) مرحلة نظرية من حيث الكتابة استعملناها للفرق بين تاء الافتعال وتاء الفعل الأصلية في هذا المثال.

(20) بعد عملية القياس المتوهمة على الافعال التي تكون فاؤها تاء.

(21) ابو زيد الانصاري، النوادر في اللغة ص 4 وانظر الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص108.

(22) ابن منظور، لسان العرب « تجه» 480/13 وانظر أبو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب 198/1.

(23) الدكتور رمضان عبد التواب: التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه، ص 109.

(24) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص51-52 وانظر الدكتور رمضان عبد التواب، المرجع السابق، ص 110.

(25) أبو الفتح بن جني، سر صناعة الإعراب180/1.

(26) مرحلة نظرية هدفها التوضيح«كتابياً».

(27) الزمخشري، المفصل ، ص 281 وانظر الدكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ، ص 232.

(28) الدكتور عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص70.

(29) سيبويه، الكتاب 79/4.

(30)المبرد، المقتضب، 2/98-99 .

(31) سيبويه، الكتاب 79/4.

(32) النبأ/28.

(33) ابو حيان الاندلسي، البحر المحيط 404/8.

(34) وهذا لا يكون لأن الزمخشري لم يعاصر الفصحاء ، وإنما يجوز انه ذهب إلى انه سمعها ممن احتفظ ببعض مظاهر الفصاحة كما كان ابن جني يفعل مع بعض الإعراب.

(35) الزمخشري، الكشاف 209/4.

(36) الفراء، معاني القرآن 229/3 وانظر ابن منظور، لسان العرب «قصر» 96/5.

(37) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع 247/1.

(38) الشاهد في معاني القرآن للفراء 229/3 والبحر المحيط 14/8 برواية «حاجة» مكان «حرج» وانظر التفسير الكبير للرازي 17/31 برواية « ريثتني» مكان «ثبطتني» وروح المعاني للآلوسي 16/29 برواية البحر ايضاً.

(39) ثعلب، احمد بن يحيى، مجالس ثعلب 424/2.

(40) ابن منظور، لسان العرب «اصلا» 466/14.

(41) ابن جني، المنصف، 195/2، والقزاز ، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص 267، وابن يعيش، شرح المفصل 58/6 وأبو حيان الأندلسي: النكت الحسان، ص 216، وانظر السيوطي، همع الهوامع 50/6.

(42)ابن هشام: أوضح المسالك 262/2 ، وانظر السيوطي: همع الهوامع 50/6 .

(43) لم أقف على نسبة هذا الشاهد، وانظر: القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 267، وابن يعيش، شرح المفصل 58/6، وابن منظور، لسان العرب « شهل » 373/11، نزا » 342/ 15، وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص 55 وص 99.

(44) القزاز ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص267.

(45) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص 55 و ص99 وانظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 632/1.

(46) ابن جني، المنصف، 195/2.

(47) أبو حيان الأندلسي، النكت الحسان، ص 216.

(48) ابن جني، الخصائص 302/2.

(49) أبو حيان الأندلسي، النكت الحسان، ص 216.

(50) ديوان امرئ القيس، ص 9.

(51) ابن جني ، سر صناعة الإعراب 257/1.

(52) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية ص 126.

(53) كارل بركلمان، فقه اللغات السامية، ص 126 وانظر الدكتور رمضان عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 232.

(54) المرجعان السابقان.

(55) للآرامية كثير من الأوزان السماعية مثل، mdhḥalyūṯā بمعني ترغيب، والمصدر ḥallāfā للفعل ḥallef بمعنى تغيير أو تبديل، انظر Costaz,L. English Syriac Dictionay, p.62,106

(56) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 126.

(57) وهذا المصطلح يعني أنّ الظاهرة اللغوية عندما تموت لا تنتهي نهائيا من الاستعمال اللغوي، بل يبقى منها بعض الأمثلة التي تدل عليها ، تماما كما نستهدي بالمتحجرات الطبيعية على الحياة الطبيعية التي كانت سائدة في عصر ما .

(58) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 46.

(59) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهرة وعلله وقوانينه ص 58.

(60) الكسائي ، ما تلحن فيه العامة ص 116.

(61) ينص قانون الأصوات الصفيرية على أنه إذا ولي التاء صوت صفيري « س،ش،ص،ز» فإنه يحدث قلب مكاني إجباري ثم عمم أثر هذا القانون على جميع أمثلة صيغة افتعل، انظر الدكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة215-219.

(62)الفيروزابادي،القاموس المحيط «هلك» 324/3، وابن منظور، لسان العرب « هلك» 503/10-504 والرازي، مختار الصحاح، ص 697.

(63) السيوطي، المزهر في علوم اللغة 151/2.

(64) الزمخشري، أساس البلاغة «هلك » ص486 والفيروزابادي، القاموس المحيط« هلك » 324/3 والرازي، مختار الصحاح ص697.

(65) احمد تيمور، السماع والقياس، ص54.

(66) الزمخشري، اساس البلاغة «هلك» ص486 والفيروزابادي، القاموس المحيط«هلك» 324/3،

(67) الفيروزابادي، القاموس المحيط «هلك » 324/3 وابن منظور، لسان العرب«هلك» 503/10-504 والرازي، مختار الصحاح ص667.

(68) ابن منظور، لسان العرب، «هلك» 504/10.

(69) سيبويه، الكتاب، 84/4.

(70) ديوان الراعي النميري ص198.

(71) ابن منظور، لسان العرب «بكا» 83/14.

(72) سيبويه، الكتاب، 83/4.

(73) ابن عصفور، المقرب، ص 489.

(74) ابو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ص ٤٨.

(75) سيبويه، الكتاب 83/4-84

(76) يونس/15.

(77) ابو حيان الاندلسي، البحر المحيط 132/5.

(78) ابن مكي الصقلي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص158.

(79) ابو بكر بن السراج، الأصول في النحو 136/3.

المصادر والمراجع

– الآلوسي : **روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني**. نشر محمود شكري الآلوسي، دار احياء التراث العربي، بيروت، «د.ت».

– الاصفهاني، ابو بكر بن مهران: **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،1986،ط4.

– امرؤ القيس: **ديوان امرىء القيس**، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف القاهرة،د.ت».

– الأندلسي، ابو حيان : **البحر المحيط**، منشورات مطابع النصر الحديثة، الرياض، 1983، مصور عن طبعة دار السعادة 1328هـ.

– الأندلسي، أبو حيان: **النكت الحسان، في شرح غاية الإحسان**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

– الانصاري، ابو زيد : **النوادر في اللغة**، نشرة سعيد الشرتوني، بيروت،1984م.

– برجشتراسر، ج: **التطور النحوي للغة العربية**، نشرة وصححه الدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، 1982م.

– بروكلمان، كارل: **فقه اللغات السامية**، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، 1977م.

– تيمور، أحمد: **السماع والقياس**، القاهرة، 1955م.

– ثعلب ، أحمد بن يحيى: **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1980م.

– ابن جني، ابو الفتح: **الخصائص**، تحقيق محمد على النجار، دارالهدى، بيروت، ط2، مصور عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

– ابن جني، ابو الفتح: **سر صناعة الاعراب**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م.

– ابن جني، ابو الفتح: **المنصف**، تحقيق ابراهيم مصطفى والدكتور عبد الله أمين، القاهرة، 1954م.

– ابن الحاجب: **الايضاح في شرح المفصل**، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي مطبعة العاني، بغداد «د.ت».

– الحملاوي، الشيخ احمد: **شذا العرف في فن الصرف**، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ط16، 1965م.

- ابن خالويه: **اعراب ثلاثين سورة من القرآن**، دار الهلال، بيروت،1985م.

- الدمياطي البناء: **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات ، الأربعة عشر**، نشرة شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب ومكتبة الكليات الازهرية، 1987م.

- الرازي: **التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي، بيروت،«د.ت».

- الزجاجي: **الجمل في النحو**، حققه الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ودار الامل، اربد، 1984م.

- الزمخشري، جار الله: **أساس البلاغة**، نشره عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1982م.

- الزمخشري، جار الله: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل**، دار المعرفة، بيروت، «د.ت».

- الزمخشري، جار الله: **المفصل**، نشرة محمد بد الدين النعساني الحلبي، بيروت، «دت».

- ابو السراج، ابو بكر: **الأصول في النحو**، حققه الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، «د.ت»، مصور عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علم اللغة وانواعها**: نشره محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، بيروت، «د.ت».

- السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، حققه عبدالسلام هارون وآخرون، دار البحوث العلمية، الكويت 1975.

- شاهين ، الدكتور عبدالصبور: **المنهج الصوتي للبنية العربية**، رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت، 1980م.

- الصقلي، ابن مكي: **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، «د.ت».

- عبد التواب، الدكتور رمضان: **التطور اللغوي**، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1990م.

- عبد التواب، الدكتور رمضان: **المدخل إلى علم اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1985م.

- ابن عصفور: **المقرب**: حققه الدكتور احمد عبدالستار الجواري والدكتور عبدالله الجبوري، مطبوعات وزارة الأوقاف بالعراق، بغداد، 1986.

- الفراء: **معاني القرآن**، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

– الفيروز أبادي: **القاموس المحيط**، مصر ، 1344هـ.

– قباوة ، الدكتور فخر الدين : **تصريف الأسماء والأفعال**، مطبوعات جامعة حلب، ط2، 1981.

– القزاز القيرواني: **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، دار المعرفة بالكويت، 1982م.

– القيسي، مكي بن ابي طالب: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، حققه الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1981.

– كانتينو، جان: **دروس في علم اصوات العربية**، ترجمة صالح القرمادي، تونس، 1966م.

– الكسائي، علي بن حمزة: **ما تلحن فيه العامة**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982.

– المبرد: **المقتضب**، حققه محمد عبد الخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، «دت».

– ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، «1955».

– النحاس، ابو جعفر: **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ، ط1، 1986م.

– النميري، الراعي: **ديوان الراعي النميري**، نشره راتهر فاييرت، بيروت، 1980م.

– ابن هشام: **اوضح المسالك إلى الفيه ابن مالك**، نشره محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 1980م.

– ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، «دت».

-Costaz,l.,Syiac-English Dectionay-Beyrouth,Liban 1986.

الفصل الثالث

الحراك التاريخي وأثره في بنية الكلمة
اسم المفعول في اللغة العربية نموذجاً

صيغ اسم المفعول في اللغة العربية

تعاني الأبواب الصرفية وبناها المختلفة في اللغة العربية من كثير من المشكلات، ولعل باب اسم المفعول من أكثر الأبواب التي تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، وقد تكوّن لدينا هذا الاعتقاد بعد طول بحث وعناء في كتب العربية ومعاجمها، وقد دعانا إلى بحث هذا الموضوع شيء قد يبدو غير مهم في بداية الأمر، ولكنه يمثل جوهر المشكلة في هذا الباب، ونعني بهذا وجود الميم في صيغة (مفعول maf‘ūl) إذ إننا بحاجة إلى تعليل وجود هذه الميم في هذه الصيغة التي استعملت في اللغة العربية، ولا سيما إذا علمنا أنّ بعض اللغات السامية الأخرى إما أنها لم تستعمل هذه السابقة، وإما أنها لم تستعمل صيغة اسم مفعول مطلقا. مما دفعنا إلى التأكيد على أن صيغة (مفعول) هذه صيغة جديدة حادثة، وقد ظل اعتقادنا ظنيا، وبحاجة إلى تأكيد ، حتى قمنا بتتبع المعاجم العربية، ولا سيما معجم (لسان العرب) لنرى بعض الصيغ الأخرى المهمة التي استعملت للتعبير عن هذا الباب، وهي صيغ تدعم وجهة نظرنا في أن الميم في العربية طارئة جديدة، كما أنها متعددة، بعضها مهم ومستعمل على نطاق واسع، وبعضها ليس كذلك، ومن هذه الصيغ:

1. صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول):

وهي من الصيغ القليلة الاستعمال في العربية وعليها بعض الشواهد القليلة ، كقوله تعالى﴿خُلِقَ من ماءٍ دافق﴾ فقد رأى المفسرون أنّ (دافق)(1) هنا بمعنى (مدفوق)(2) ويدل على قوة ما ذهب إليه هؤلاء العلماء قراءة زيد بن علي: مدفوق، وقد

اختلف علماء النحو والتفسير في هذا الموضع، فبينما ذهب الفراء (ت207هـ) إلى أنّ هذا بمعنى اسم المفعول كغيره من الكلمات الأخرى في لهجة الحجازيين إذا كان في مذهب نعت، مثل: هذا سر كاتم، وهم ناصب وليل نائم، وعيشة راضية[3] ذهب جار الله الزمخشري (ت538هـ) إلى أنّ هذا الامر يُحْمَلُ على النسب، اي أنّ (دافق) تحمل على النسبة إلى الدفق الذي هو مصدر الفعل (دفق) ، كاللابن والتامر[4]، ومع هذا الخلاف فلا يفوتنا الشاهد المشهور للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك انت الطاعم الكاسي[5]

ومن الصعب أن نتصور أنّ هذا الوزن يمكن أن يعمم في استعمال العرب وينتشر فيه للتعبير عن اسم المفعول ، إذ غلبت عليه دلالة اسم الفاعل، وهي الدلالة المعاكسة لاسم المفعول، ولا يكون الشيء دالا على نقيضه في الأعم الأغلب.

2- صيغة فَعُول Fa ʿūl

وهي إحدى الصيغ المستعملة في اللغة العربية، وأكثر استعمالاً من سابقتها ووردت عليها أمثلة مختلفة ، فقد قرأ عبدالله بن عمر بن الخطاب: الغُرُور، في قوله تعالى ﴿**وما الحياة الدنيا الأ متاعُ الغُرُور**﴾[6] وفُسِّرت هذه القراءة تفسيرا بعيدا عن الناحية الصرفية، واتجه بعض المفسرين إلى تفسيرها دلالياً، فقالوا إن الغرور في اللغة هو الشيطان[7] غير انه يحتمل أن يكون (فعول) بمعنى (مفعول)، اي: متاع المغرور، وهو المخدوع[8].

وليس هذا هو المثال الوحيد على هذه الصيغة، فقد وردت امثلة فصيحة أخرى غيرها ، مثل: الركوب بمعنى المركُوب، والحَصُور والحلُوب والقَذُوع والرَّسُول، وهذه الاستعمالات استعمالات سماعية كما نصّ بعض العلماء[9] ومنها الحَصُور ايضاً، وهو الذي لا يأتي النساء[10]، ومنها أيضا النَّزور وهو المزور، بمعنى المُقِل[11]، والمَسُوس، أي: الذي تناولته الأيدي[12].

وهذه الانماط وغيرها مما لم نذكره في هذا المقام قد تعطينا مؤشرا موحيا على أن العربية- في بداية انفصالها عن السامية الام- كانت قد استعملت هذه الصيغة

جنبا إلى جنب مع بعض أخواتها الساميات، كاللغة الجعزية الحبشية (الإثيوبية)، فوزن (فَعُول) أصبح الوزن القياسي فيها مع بعض التغيرات الصوتية التي تأثرت بها الحبشية على وجه العموم، إذْ ورد فيها Kétūl ومعناها: قتيل وtékūl ومعناها مغروس أو مزروع، وhésūr ومعناها محطم و gézūm ومعناها مجزوم أو مقطوع[13].

ولا يقتصر هذا الوزن في الحبشية على الأفعال الصحيحة، بل يتعداها إلى الأفعال المعتلة، فالفعل ḫaraya بمعنى اختار، جاءت صيغة اسم مفعول منه على هذا الوزن وهو فيها ḫérūy، بمعنى مختار[14] ، وقد عممت الحبشية هذا الوزن في جميع الأفعال، حتى غير الثلاثي منها، مثل feššūm، ومعناها: مُكَمَّل وbūrūk ومعناها مبارك[15].

كما أن اللغة العبرية سارت على الطريق الذي سارت عليه الحبشية أيضا، فاتّخذت لنفسها هذا الوزن وزناً قياسياً للتعبير عن اسم المفعول، وأجرت عليه تعديلات صوتية تناسب نظامها الصوتي الذي وصلت اليه في وقت تدوينها ، فاسم المفعول فيها يصاغ من الفعل السالم المجرّد على وزن Pā<ūl أي فاعول، مثل: kāṯūḇ ومعناها مكتوب [16]. وأما مطل حركة المقطع الأول kā فهو طريقة من الطرق التي تخلصت فيه العبرية والسريانية من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح [17] ومن مقارنة هذه اللغات مع العربية، يمكن أن نخلص إلى أنّ وزن (فَعُول) وزن أصيل في العربية، ولم يستعمل فيها استعمالا عابرا، وهو أحد الخيارات التي كان من الممكن للغة العربية أن تسير فيها، غير أنّ العربية تركت هذا الوزن إلاّ من هذه البقايا المتحجرة التي ظلت على حالها، وهي إشارات نستهدي بها على حركة تطور بعض الظواهر اللغوية.

ولنا بعد هذا أن نتساءل عن تحول اللغة العربية عن هذا الوزن قياساً لا استعمالاً ، ولِمَ لَمْ يستمر؟ ونقول في هذا الصدد إنّ بداية تشكّل الظواهر اللغوية لابد أن تكون بداية مضطربة، تختلط فيها هذه الظواهر، ثم تستقر بعد حين بعد أن تكون اللغة قد اختارت اتجاها معينا ، ويمكن تعليل هذا الوجه الذي اختارته اللغة،

ولكن لايمكن بحال من الأحوال، أن نعلل عدم اختيارها غيره من الطرق، وذلك لأن اللغة لا تسال أصحابها عن سبل تطورها، ولكنها تتطور تلقائيا، وفق مسارات طبيعية لا يمكن الوقوف بوجهها بصورة متكلفة، ويبدو أنّ الناطقين بالعربية أدركوا بعد قليل من استعماله أنه وزن يعاني من ازدواج الدلالة، فدلالته على صيغة المبالغة أشد قوة من دلالته على اسم المفعول، ونحن نعرف أنه أحد أوزان صيغ المبالغة مثل: أكول وشروب وكذوب وصدوق، وغيرها، ولا يخفى ما في هذه الأنماط وغيرها من الدلالة القوية على اسم الفاعل، ولهذا فقد تركته اللغة العربية، بعد أن خَلَّفَت لنا هذا المورد من الكلمات على وزن «فَعُول» التي نسترشد بها على احدى الطرق التي لجأت إليها العربية للتعبير عن اسم المفعول، وهي كلمات دالة على الصيغة لاشك في ذلك.

3. فَعَل fa< al

وهو وزن نادر الاستعمال في باب اسم المفعول، وأمثلته قليلة جدا مثل: ولد بمعنى مولود، ويقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث[19]، ومنها السَّلَب بمعنى المسلوب[20]، والحلَبُ بمعنى المحلوب[21].

4. فُعْل:

ولم يستعمل إلا على نطاق ضيق، إذ ينسب إلى شيبان النحوي- وهو تميمي- أنه قرأ في قوله تعالى:«ثم إن لهم عليها لَشَوْباً من حميم»:لَشُوبا، بضم الشين على وزن «فُعْل» ، وقد نصّ العلماء على أنّ هذه القراءة ما هي إلاّ «فُعْل» بمعنى «مفعول»، أي: مشوب، كالنُّقْص بمعنى المنقوص، ولم تقع على الشُّوب بضم الشين أو النُّقْص بضم النون مستعملين في معجم لسان العرب.

5. فِعْل:

ولقد استعملته العربية على قلّة، ومن أمثلته: النِّسْي بمعنى المنسي[25]، ومنه أيضا الذِّبحُ بمعنى المذبوح ومنه السِّقْط والقِسْمُ والكِسْرُ والمِسْخُ والنِّقْضُ وغير هذا.

صيغة فعيل

لقد وجدنا من تتبعنا لهذه الصيغة في المعاجم العربية أنها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، أي أنها كانت الصيغة القياسية لهذا الباب وأما صيغة «مفعول» فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة «فعيل»، وأدلتنا على هذا الرأي الذي نراه، كثيرة نجملها فيما يأتي:

1- اللغات السامية

تخلو اللغات السامية من هذه السابقة(م)، فالعبرية والحبشية كما رأينا في الحديث عن صيغة (فعول) اختارتا هذه الصيغة مع إجراء تعديلات صوتية كيفية لتلائم نظامها الصوتي، وأما اللغة السريانية واللغة العربية الجنوبية فقد اتخذتا صيغة (فعيل) للتعبير عن هذا الباب، وصيغتا (فعول) و (فعيل) ليس فيهما هذه اللاحقة وهي الميم.

2- هذه الصيغة مستعملة في السريانية والعربية الجنوبية للتعبير عن اسم المفعول فالسريان يستعملونها في كتاباتهم كثيرا، ومثالها ḵétīl بمعنى مقتول و déḥīl بمعني مخوف منه و >éḫīḏ بمعنى مأخوذ ، ومنها gélīz بمعنى محروم[27]، وغيرها كثير. وهذه هي صيغة فعيل بتطورها الصوتي الخاص بالسريانية ، فقد تخلصت السريانية من الحركة القصيرة في المقطع المفتوح ، وأما الكسرة القصيرة الممالة التي في هذه الكلمات، (e) فهي الحريكة أو الحركة القصيرة المخطوفة.

وذكر موسكاتي Moscati أنّ النقوش الآرامية القديمة تبين لنا أنّ هذه الصيغة كانت مستعملة فيها ، مثل(ḵbyr)[28].

وأما اللغة العربية الجنوبية، فإما أن تكون استعملت صيغة (فعول) أو صيغة (فعيل)[29] وذلك نحو: >ḫḏ= أخيذ أو أسير حرب أو مأخوذ[30]، وbdw< ومعناها قتيل[31]، و dḵḵ ومعناها دقيق أو طحين[32]، وهي مستعملة في العربية بهذا المعنى كما نعرف ومنها ḏbḥ ومعناها ذبيح أو ذبيحة[33]، وغير هذه الأمثلة.

ان عدم وجود الميم في هاتين اللغتين، بالإضافة إلى مجيء اسم المفعول فيهما على وزن فعيل، يدعم ما نذهب اليه من ان الميم طارئة وأن الاساس المرجح هو وزن (فعيل) لاستعماله في اللغة العربية ووجوده في هاتين اللغتين بالإضافة إلى الآرامية القديمة.

3- استعمال صيغة فعيل في اللغة العربية، للتعبير بها عن اسم المفعول ، وهو ما عبرّ عنه القدامى بقولهم: فعيل بمعنى مفعول. ويعود السبب في هذه التسمية إلى أنّ هؤلاء العلماء لم يقبلوا أن يكون لاسم المفعول أكثر من صيغة قياسية واحدة، لأنهم عدّوا صيغة (مفعول) صيغة قياسية يلتزم بها في هذا الباب، ولذا فإن أيّ صيغة اخرى لا يمكن أن يوضع لها قاعدة منفصلة إلاّ على اساس أنها تابعة لصيغة مفعول تبعا دلاليا على الأقل، فهي ليست صيغة لاسم المفعول، ولكنها صيغة بمعنى (مفعول)، وقد قسمنا استعمالاتها في اللغة العربية إلى أربعة أقسام وفقا لبنائها ودلالتها:

1- ما يمكن ان تدخله التاء إذا كان مؤنثا[34]، ونختار منه الأمثلة الآتية:

- بعيث: ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم:(شهيدك يوم الدين وبعيثك نعمة) [35] أي: مبعوثك الذي بعثته إلى الخلق، أي أرسلته وهو (فعيل) بمعنى (مفعول)[36].

-حليب: الحليب والحلب هو المحلوب من اللبن، وهو ما لم يتغير طعمه[37]، وما زال هذا التعبير مستعملا في المستويين: الفصيح والعامي.

-أخيذ: وقد رأينا انه مستعمل في غير العربية وهو في العربية من (اخذ) وهو خلاف العطاء ، أي تناول الشيء، والأخيذ بمعنى المأخوذ[38].

- حنيذ: جاء في التنزيل العزيز : «**فجاء بعجل حنيذ**»[39] يقال: حنذ الجدي وغيره، يحنذه حنذا : شواه فقط، ولحم حَنْذٌ: مشوي على هذه الصفة، وكذلك محنوذ وحنيذ، والحنيذ والمحنوذ: المشوي[40].

-ضرير: ويقع معنى هذا الاستعمال على كل شخص وقع به ضرّ، أو أضرّ به

المرض، فيقال : ضرير ومضرور[41]، وهو مستعمل بمعنى الأعمى ، وإذا كان كذلك فلا نستعمل إلا صيغة (فعيل) أي : ضرير.

- قطيف: جاء في الحديث الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: يقذفون فيه من القطيف[42]، والقطيف هو المقطوف من الثمر[43].

– دفين: الدفن هو الستر والمواراة، ويقال دفنه فهو مدفون ودفين[44].

– ظنين: الظنين هو المتهم، وأصله عند العلماء السابقين: المظنون، وجاء في التنزيل العزيز : «**وما هو على الغيب بضنين**»[45]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالظاء[46]، فعيل بمعنى مفعول، من ظننت فلانا: اتهمته ، وهو في مصحف ابن مسعود بالظاء، وجاء في الحديث الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تجوز شهادة ظنين"[47] أي: متهم في دينه، وهو فعيل بمعنى مفعول، من الظنة وهي التهمة[48].

وهناك أمثلة أخرى

2- ما لا تدخله التاء سواء كان الموصوف مؤنثا أم مذكرا:

مسألة دخول التاء مباحة أبدا في وزن « مفعول» وأما عدم دخولها في هذا النوع فيخص صيغة «فعيل» ومن أمثلة هذا النوع في العربية:

– ذبيح: جاء في لسان العرب لابن منظور: يقال ذبحه ذبحا ، فهو مذبوح وذبيح... فإن قلت : شاة ذبيح أو كبش ذبيح أو نعجة ذبيح، لم تدخل فيه الهاء؛ لأن فعيلا، إذا كان نعتا في معنى مفعول يذكر، وقال الأزهري: الذبيح: المذبوح[49].

–جريح: نقول: رجل جريح وامرأة جريح، ولا نقول جريحة، وهو اسم لا تجمع جمع مذكر سالما[50].

– ونيد : جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "الونيد في الجنة"[51]

وهو فعيل بمعنى مفعول، أي الموءود[52]، ومن العرب من كان يئد البنين عند المجاعة[53].

- كحيل: المرأة مكحولة وكحيل، ويقال : عين كحيل، ولايقال: كحيلة بالهاء وكحيل يعني مكحولة[54].

- دهين: الدهين هو المدهون، ولحية دهين : مدهونة[55].

3- ما لا يستعمل فيه إلاّ صيغة (فعيل)

ويتمُّ هذا التحديد في دلالته الضيقة، أي اللفظ الذي وضع له ، وأما في دلالته الواسعة فيمكن استعمال صيغة مفعول فيه، والأمثلة التي بين أيدينا يمكن أن نعدّها من المتحجرات اللغوية التي ترشدنا إلى الأصل. وذلك أنّ هذه الألفاظ ظلّت مستعملة؛ لأن معناها حضاري يتداول من جيل إلى جيل، ولا ينقطع استعمالها لاتصالها بأسباب الحياة البشرية، والأمثلة التالية توضح هذه المعاني:

- حصيد : يستعمل لفظ حصيد للتعبير عن البُرّ المحصود بعدما يحصد، وما زال مستعملا بهذه الصيغة ليدل على أعجاز البُرّ الذي تم حصده، وبقي منه بقايا في الأرض وهو الذي يطلق عليه فلاحونا لفظ العقير، أيضا، وهو فعيل بمعنى مفعول كذلك، وأمّا في غير هذا المعنى فيستعمل فيه لفظ حصيد ومحصود أيضا[56].
- جريش : وهي كلمة دالة على الحبوب التي حُكّت بحجر فتفتّتت ، ومازلنا نستعمل هذا اللفظ للدلالة على بعض أنواع الحبوب التي تجرش لاستعمال الحيوانات، فنقول : جريش الشعير، ولا نقول مجروش الشعير، إلاّ إذا قدمنا الموصوف وهو الشعير عند ذلك تستوي الصيغتان، فنقول: شعير مجروش، وجريش وهو مستعمل في المستوى الفصيح أيضا[57].
- دقيق: ونعني بهذه الصيغة طحين القمح خاصة[58]، فلا نقول: عندنا مدقوق ولكن نقول: عندنا دقيق.

- رجيم: الرجم: الرمي بالحجارة، رجمه يرجمه رجما، فهو مرجوم ورجيم[59]،

وهو المعنى من حيث الدلالة العامة، وأما اذا انتقلنا إلى الدلالة الخاصة، وهو دلالة الشيطان، فإننا لانستعمل إلاّ «الرجيم» ولا نقول «المرجوم» لندلّ عليه، وقد ذكر ابن منظور أنّ ما حدث في لفظ« رجيم هو صرف صيغة «مفعول» إلى صيغة فعيل(60).

– طحين: الطحين والمطحون: فعيل بمعنى مفعول(61)، ونلاحظ في هذا النمط اللغوي ما لاحظناه في الأنماط السابقة، إذ إن كلمة «طحين» إذا أطلقت على الدقيق، فهي لاتستعمل إلاّ بصيغة «فعيل»، أي : طحين. وأما إذا قدمنا صاحب الوصف فيمكن استعمال صيغة «فعيل» وصيغة «مفعول» فتقول: حبٌّ طحين ومطحون.

4- ما تشترك في الدلالة على اسم الفاعل واسم المفعول:

والفاظه قليلة إذا قيست بالأنواع السابقة، تدلُّ هذه الالفاظ مرة على اسم الفاعل ومرة على اسم المفعول، وتعرف الدلالة التي تدلُّ عليها من سياق الكلام ، ومن هذه الألفاظ:

– سعيد: نقول: سعد سعداً وسعادة وهو سعيد، ولانستعمل صيغة «فاعل» للدلالة على اسم الفاعل، ويجوز أن يكون «سعيد» بمعنى «مسعود»(62).

– شهيد: ورد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم:"المبطون شهيد والغريق شهيد "(63). والشهيد في الأصل من قتل مجاهدا في سبيل الله، ثم اتسع فيه ، فأطلق على من سماه النبي صلى الله عليه وسلم بالمبطون والغريق ، لأنّ الملائكة شهود له بالجنة، وقيل: لأنه يشهد ما اعد الله له من الكرامة، فهو فعيل بمعنى فاعل، أي : شاهد، وبمعنى مفعول، أي: مشهود، على اختلاف التأويل(64).

– مطير : نقول: يوم مطير، اي: ماطر، ومكان ممطور ومطير، أصابه مطر، وواد ممطور ومطير(65).

– نصير : نصير ترد بمعنى منصور وبمعنى ناصر، وتناصر القوم: نصر

بعضهم بعضا، وفي الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم :"كل المسلم على المسلم محرم، أخوان نصيران[66]" اي أنهما أخوان يتناصران ويتعاضدان. والنصير: فعيل بمعنى فاعل أو مفعول، لأن كلّ واحد من المتناصرين ناصر ومنصور[67].

– سميع: الأكثر في كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع، مثل عليم وعالم وقدير وقادر، ولكن السميع قد يطلق على المسموع ايضا[68] .
هناك أمثلة أخرى غير أنّ دلالته انحصرت في صيغ المبالغة.

بعد هذه الأمثلة التي قدمناها[69] يحق لنا أنْ نقول إنّ صيغة فعيل هي الصيغة التي انتهت إليها اللغة العربية، فبعدما نفترضه من انشار اللغة السامية الأم وتفرعها إلى هذه اللغات التي نطلق عليها «مجموعة اللغات السامية» بدأت كل واحدة من هذه اللغات تبحث عن مسار لها تحتمه طبيعة التطور اللغوي وقوانينه، وقد اختارت العربية في باب اسم المفعول مسارين الأول : مسار فعول، ودلنا على هذا استعماله بكثرة نسبية في العربية، ووجوده وزنا قياسا في الحبشية الجعزية والعبرية، ولكن كراهة اللغة للازدواج الدلالي في هذه الصيغة جعلها تقلع عن هذا المسار إلى المسار الثاني وهو صيغة فعيل، متخذة الخطوات نفسها التي اتخذتها السريانية حيث إنّ اسم المفعول فيها كما رأينا يجيء قياسا على وزنkebīr وهو متطور عن kabīr تطورا فرضته الطبيعة المقطعية في اللغة السريانية، وهي طبيعة ترفض الحركة القصيرة في المقطع المفتوح فقامت بإلغاء الحركة، وأما الحركة(e) فهي حريكة نسميها الكسرة القصيرة الممالة المخطوفة.

التحول عن صيغة فعيل

عندما تتحرك اللغة وفق أنظمة التطور اللغوي التلقائية، فإنّها لا تستشير أصحابها، ولا يمكن على المستوى العملي أن نقف في وجه هذا التطور الذي لا إرادة لنا فيه متكلمين وناطقين، فقد تحولت اللغة العربية عن هذا المسار الذي سارت فيه ردحا طويلا من الزمن . ونستدل على طوله من هذا العدد من استعمالات صيغة

«فعيل» إلى مسار آخر وهو صيغة «مفعول» ولا نستطيع أن نقرر انّ اللغة كان يجب أن تبقى على صيغة «فعيل» كما بقيت عليها اللغة السريانية، أو كما بقيت العبرية والحبشية على صيغة «فعول» بتطوراتها الخاصة بهاتين اللغتين، لا نستطيع هذا ولكننا نستطيع ان نعلّل هذا التحول تحليلا فنولوجيا ، مستخدمين الدلالات الآتية:

1- ضعف صيغة «فعيل» في الأفعال المعتلة العين واللام خاصة، فقد نحتاج إلى الجمع بين ياءين، وهذا صعب من الناحية الصوتية، مثل : باع:بييع ، وقد نجمع بين ياء وواو، وهذا أيضا صعب، مثل : قال:قيول، على أننا لم نجد صيغة واحدة للتعبير عن اسم المفعول على وزن «فعيل» من هذا النوع من الأفعال.

هذا في الأفعال المعتلّة العين، وإذا جئنا إلى الأفعال المعتلة اللام، فالمعضلة فيها أشدّ، فمثلا الفعل «قضى» يائي الآخر، فإذا اجتمعت فيه ياءان يصبح: قضيي kadīy وهذا ما نسميه في اصطلاحاتنا الحديثة: الجمع بين صوت الياء وحركة طويلة من جنسه (īy) وهو الكسرة، وهو من الصعوبة بمكان، والمشكلة أكثر صعوبة في الأفعال الواوية الآخر، مثل دعا، فإذا صغنا منه وزن « فعيل» فسيصبح نظريا «دعيو» (da<īw) .

وأما على المستوى العملي، فإنّ صيغة فعيل لم تستعمل للتعبير عن اسم المفعول من هذا النوع من الأفعال.

2-دلالة صيغة «فعيل» على ما ندعوه بالصفة المشبهة، فالشكل الصوتي واحد بين نوعين على الرغم من التباعد في شكل الفعل الذي تصاغ منه الصيغتان، فالصفة المشبهة تصاغ من مصدر الفعل اللازم، وهذا الضابط ليس موجودا في «فعيل» الدالة على اسم المفعول، ومع هذا فقد تتشابه الجذور كما في الجذر «قدر»، فالقدير هو القادر ، والقدير هو المطبوخ في القدر من المرق (71). وعلى هذا فالصيغة تعاني من الازدواجية في هذا الباب.

3- تدل صيغة «فعيل » على ما دعاه القدماء تحولا في صيغة اسم الفاعل، وهو ما يسمى بصيغة المبالغة، وتطلق من الأفعال الثلاثية اللازمة والمتعدية : مثل عليم ، وشهيد، وحفيظ وهذا شكل آخر من أشكال الازدواجية في الدلالة التي عانت منها هذه الصيغة.

4- من أشكال الازدواجية الأخرى التي عاني منها هذا الوزن، أنه قد استعمل في لغتنا للتعبير عن مصادر بعض الأفعال، وقد خاض قليل من القدماء في هذا الوزن صرفياً وصوتياً كالميداني الذي ذهب إلى أنَّهُ مصدر للفعل «فَعِلَ يَفْعِلُ» مثل: صَهَل صهيلا وخبَّ خبيبا ودبَّ دبيبا. وأما جلّ النحويين وعلماء اللغة فقد نظروا إليه نظرة دلالية في معظم ما وصل إلينا من نصوصهم، فهو مصدر دال على الصوت كالوجيب والهدير والضجيج والصهيل والنهيق والشحيج، ولا فرق بين كونه سالما أو مضعفا، فزيادة على هذه الأمثلة، تروي لنا كتب التراث أمثلة من المضعف مثل القضيض، وهو أن تسمع من الوتر والنسع، صوتا كأنه قطع ، كما أنه وزن يدلُّ على سير أو نوع منه، وهذه الازدواجية كانت سببا من الأسباب التي أدت إلى تخلص اللغة العربية من صيغة «فعيل» في هذا الباب.

ويبدو أنَّ السبب الذي أدّى إلى هذه الازدواجية، هو المرحلة العاصفة التي أعقبت اندثار السامية الأم وظهور اللغات السامية التي تفرعت عنها، ومرحلة كهذه من الطبيعي أن تكون الأمور فيها مختلطة ، وتحتاج إلى وقت طويل حتى تستقر، وبعده تبدأ اللغة بالثبات النسبي الذي لا يخضع إلا لقوانين التطور اللغوي الطبيعية.

تطور صيغتي فعيل وفعول إلى مفعول

لقد حدث هذا التطور في الوقت الذي تشكلت فيه العربية الفصحى من مجموع لهجات فصيحة، وأكبر الاعتقاد أنَّ الأمر قد حدث أولا في المناطق الشمالية من جزيرة العرب ثم انتقل إلى باقي المناطق، ودليلنا على هذا الاعتقاد أنَّ اللهجة الوحيدة من مجموع اللهجات السامية التي وجدت فيها الميم في صيغة اسم المفعول هي اللهجة النبطية، فقد ذكرMoscati أن النبطية قد طورت صيغة kabīr أو kabūr إلى الصيغة makbūr كالعربية تماما(76)، وعلى الرغم من صعوبة تحديد اللهجة التي بدأت بالتحول أولا إلى صيغة مفعول هل هي العربية أو النبطية، فإننا نستطيع أن نرجّح الاعتقاد الذي ذكرناه آنفا من أنَّ اللهجات الشمالية هي التي تحولت إلى الصيغة الجديدة أولا، ودليلنا على هذا أنَّ اللهجات الجنوبية في اليمن كالسبئية وأخواتها لم تستخدم صيغة(مفعول) كما تدل النقوش التي عثر العلماء عليها في

اليمن. والمعاجم التي وضعها علماء اللغات القديمة، فلو استخدمت الميم لوردت في بعض الصيغ؛ لأنها صوت صحيح لا يضيع كما ضاعت أصوات المد واللين من هذه اللهجات.

وأمّا الأمر الذي يحيرنا فهو تفسير هذا التطور ووجود الميم في هذه الصيغة الجديدة، لقد أشار Moscati إلى أنّ هذه الميم قد انتقلت إلى الثلاثي نتيجة لاستعمال القياس، فهي مقيسة على الأفعال غير الثلاثية(77)، أو فوق الثلاثية، غير أنّه لم يذكر تعليلا لهذه النتيجة التي لابد من قبولها لأنها تفسر وجود هذه الميم تفسيراً يقبله العقل، فلا بد أن يكون بحاجة إلى تعليل ، لماذا انتقلت الميم من اسم المفعول الذي يخصُّ الأوزان التي تزيد حروفها على ثلاثة أحرف إلى اسم المفعول من الفعل الثلاثي؟ أو كيف حدث هذا القياس الخاطئ؟

إن التفسير الذي نراه لهذا القياس، هو أنه قد حدث في الأفعال المعتلة، سواء ما كان منها معتل العين أم معتل اللام، إذ إن صعوبة بناء صيغة (فعيل) من الأفعال المعتلة جعل أمر القياس الخاطئ أمراً ممكناً، فالفعل (باع) يصاغ منه اسم المفعول على وزن (فعيل) نظرياً على صورة (بييع) أو (بيوع) إذا أردنا أن نصوغها على وزن (فعول)، ولما كانت هذه الصيغة لم توجد على المستوى الاستعمالي العملي، فقد قاس الناطقون هذه الأفعال على اسم المفعول (مباع) وامثاله، وهو من الرباعي المزيد، وهذا القياس قياس خاطئ ، لأن الشبه بين المقيس والمقيس عليه شبه متوهم غير صحيح، ولذا فقد وُجِدَت صيغتان لهذا القياس الجديد وهما:

1. الصيغة الاصلية: وهي صيغة (مفعول) وقد ظلت مستعملة إلى يومنا هذا في اللهجات المحلية، واستعملت في لهجات فصيحة، كلهجة تميم، وتحفظ لنا كتب التراث بعض الشواهد على هذا الإستعمال مثل قول الشاعر :

وكأنها تفاحة مطيوبة(78)

وقول الشاعر علقمة بن عبدة:

حتـى تَذَكَّر بيضـات وَهَيَّـجَهُ يوم رذاذ عليه الدَّجن مغيوم(79)

وقول العباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيداً   وإخـال إنك سـيِّـد مـعيون[80]

وقول الراجز

المسك في عنبرهْ مدووف.[81]

وهو شاهد شاذٌ؛ لأن تمام العين في لهجة تميم إنما يخصُّ المعتلّ اليائي.

2. **الصيغة التي حدث فيها ما يسمى بتبدلات الإعلال** على شكل: مَعِين، ومقود، ومبيع، ومدين وغيرها وقد اتَّخذت الفصحى هذه الصيغة شعاراً لها.

لقد كانت الحاجة ماسة إلى هذا القياس الخاطئ الذي خلّص اللغةَ العربيةَ من معضلة استعمال اسم المفعول في الأفعال المعتلة، وربما كانت هذه المعضلة أو معضلة شبيهة بها هي التي منعت الأكادية من استعمال صيغة اسم المفعول، إذ ذكر بروكلمان أن الأكادية لم تستعمل اسم المفعول ألبتة[82] ولكن ما الذي دعا اللغة إلى الانتقال إلى صيغة مفعول في الأفعال الصحيحة؟ إنّ الجواب عن هذا السؤال يكمن في اللغة نفسها، إذ ما إن حدثت عملية القياس الخاطئ هذه حتى تكونت صيغتان لإسم المفعول وهما:

1. صيغة (فعيل) أو (فعول) التي تخلو من الميم للأفعال الصحيحة.

2. صيغة (مفعول) للأفعال المعتلة.

واللغة بطبيعتها تكره كثرة الصيغ، ولذلك فقد قامت بما يسمى بطرد الباب على وتيرة واحدة، فاستعملت صيغة (مفعول) التي تصلح للصحيح والمعتل، في حين أن صيغة (فعيل) لا تصلح إلاّ للصحيح . وقد حدث مثل هذا الاستغناء في كثير من الظواهر اللغوية التي تحتاج إلى بحث خاص بها.

ولعل هذا الرأي يفسر وجود صيغة (مفعول) في العربية، زيادة على أن هذه الصيغة لا تعاني من ازدواجية الدلالة، فلم تستعمل إلاّ في مرحلة مبكرة لتدل على مصدر بعض الافعال كالمعقول والميسور وغيرها من الالفاظ القليلة التي انتهى

استعمالها من العربية منذ زمن بعيد، وأصبحت مقصورة على المعجم وعلى ما استعملت للدلالة عليه سابقاً، أي انّ استعمالها في هذا الأمر لم يعد موجودا في الأساليب الكتابية العربية الآن.

الملحق

بعض الألفاظ التي جاءت بها صيغة (فعيل) بمعنى مفعول في معجم لسان العرب مع المادة ورقم الجزء والصفحة والدلالة.

مليء	(ملا)	158/1	المعبأ
مريء	(مرا)	182/1	اللحم المطبوخ جيداً
وثيء	(وثا)	190/1	المكسور اليد
وجيء	(وجا)	191/1	المضروب
حبيب	(حبب)	290/1	المعشوق
حريب	(حرب)	304/1	المسلوب الدار والدين
حليب	(حلب)	329/1	المحلوب من اللبن
خشيب	(خشب)	352/1	السيف المصقول
خضيب	(خضب)	139/5.357/1	ما غير لونه بالخضاب
سليب	(سلب)	471/1	المسلوب عنوة
صبيب	(صبب)	518/1	الدم المصبوب
صليب	(صلب)	529/1	المقتول صلباً
ضريب	(ضرب)	543/1	المضروب
نخيب	(نخب)	752/1	الضعيف القلب
نسيب	(نسب)	756/1	منسوب، ذو حسب
بعيث	(بعث)	116/2	مبعوث، مرسل
نكيث	(نكث)	297/2	منقوض (للغزل)
حجيج	(حجج)	229/2	منْ سُبِرت شجته ليعالج
جريح	(جرح)	436/2	مجروح
ذبيح	(ذبح)	450/2	مذبوح
رضيح	(رضح)	450/2	المكسور بحجر ونحوه وهو النوى المكسور
سديح	(سدح)	477/2	المصروع
سطيح	(سطح)	482/2	المصروع ومن أضجع على الارض والقتيل

ضبيح	(ضبح)	522/2	الملوّح
طريح	(طرح)	528/2	المبعد والمطروح
مسيح	(مسح)	594/2	الذي ليس على أحد شقي وجهه عين ولا حاجب
مليح	(ملح)	599/2	المُملَّح
طبيخ	(طبخ)	484/3.36/3	المطبوخ
حصيد	(حصد)	151/3	الزرع المحصود
حميد	(حمد)	156/3	المحمود
سعيد	(سعد)	213/3	المسعود، مَنْ سعده الله
شهيد	(شهد)	242/3	المقتول في سبيل الله
طريد	(طرد)	267/3	المطرود من الناس
عضيد	(عضد)	294/3	المقطوع من الشجر
لهيد	(لهد)	393/3	الجمل الذي ضغطه ثقل حتى دبره.
مديد	(مدد)	397/3	الطويل.
نضيد	(نضد)	424/3	الذي ركب بعضه بعضا، المنضود
هريد	(هرد)	435/3	الممزق
وئيد	(وأد)	442/3	المدفون حياً
أخيذ	(أخذ)	473/3	المأخوذ، المتناول باليد
حنيذ	(حنذ)	484/3	المشوي من اللحم.
نبيذ	(نبذ)	511/3	الشيء المنبوذ
نقيذ	(نقذ)	516/3	ما استنقذ، ما نجّي من الموت
وقيذ	(وقذ)	519/3	المريض الذي أشرف على الموت
أسير	(أسر)	19/4	المأسور
حصير	(حصر)	193/4	المحصور
خمير	(خمر)	256/4	المخمور من الطعام (المختمر)
شهير	(شهر)	432/4	المعروف والمشهور
صهير	(صهر)	472/4	الخبز الذي أُدِم بالزيت

ضرير	(ضرر)	483/4	من أصابه الضرر
عقير	(عقر)	592/4	المجروح
غرير	(غرر)	11/5	المخدوع
قدير	(قدر)	80/5	المرق المطبوخ
كسير	(كسر)	139/5	المكسور
مطير	(مطر)	179/5	ممطور
نصير	(نصر)	210/5	منصور
نقير	(نقر)	228/5	أصل النخلة المنقور
حبيس	(حبس)	44/6	المحبوس
خسيس	(خسس)	64/6	المرذول
خميس	(خمس)	69/6	ثوب خماسي
ركيس	(ركس)	100/6	المربوط
رميس	(رمس)	101/6	المدفون
جريش	(جرش)	272/6	المدقوق أو المجروش
جشيش	(جشش)	273/6	المدقوق أو المطحون طحنا غليظا
رحيض	(رحض)	153/7	الثوب المغسول
غضيض	(غضض)	197/7	الذليل أو المكفوف أو المخفوض.
فريض	(فرض)	205/7	المحزوز أو المفروض
فضيض	(فضض)	206/7	المكسورأو المفرق
هصيص	(هصص)	301/7	المكسور
سميط	(سمط)	322/7	ما نتف عنه الصوف من الحملان
شميط	(شمط)	335/7	المخلوط من الالوان
عبيط	(عبط)	348/7	اللحم الطري الجديد الذبح.
وهيط	(وهط)	434/7	المكسور او المطعون
رعيظ	(رعظ)	444/7	الملفوف والمشدود بالعقب
خريع	(خرع)	69/8	المخروعة : الناقة المخروعة المنقطعة الظهر

خليع	(خلع)	77/8	المخلوع من كل شيء
رجيع	(رجع)	116/8	المردود والمرجوع فيه مراراً.
سميع	(سمع)	164/8	المسموع
صريع	(صرع)	197/8	المطروح أرضا
قطيع	(قطع)	277/8	المقطوع
لسيع	(لسع)	318/8	من لسع من عقرب ونحوها
نزيع	(نزع)	349/8	المنزوع
وضيع	(وضع)	396/8	الموضوع أو المسقط
وقيع	(وقع)	408/8	الحافز الذي وقعته الحجارة
لديغ	(لدغ)	448/8	الملدوغ
رصيف	(رصف)	120/9	المرصوف
رضيف	(رضف)	121/9	اللبن المغلي بالرضفة
عسيف	(عسف)	246/9	الأجير المستهان به
عليف	(علف)	255/9	المعلوف من الدواب
قطيف	(قطف)	285/9	المقطوف من الثمر
كشيف	(كشف)	300/9	المنكشف أو المكشوف
بخيق	(بخق)	13/10	المصاب بانخساف العين
حليق	(حلق)	59/10	المحلوق أو المجزور الشعر
خنيق	(خنق)	92/10	المخنوق
دقيق	(دقق)	101/10	المدقوق، الطحين
دميق	(دمق)	103/10	الذي يدخل في البيت بغير إذن.
ربيق	(ربق)	113/10	الشاة المربوقة
عقيق	(عقق)	255/10	المشقوق
حبيك	(حبك)	408/10	المنسوج او المحبوك
اكيل	(اكل)	21/11	المأكول
حميل	(حمل)	214/11	المحمول

خليل	(خلل)	214/11	المثقوب، ماينفذ منه الشيء
طميل	(طمل)	409/11	ملطوخ بدم أو بقبيح أو بغيره
غسيل	(غسل)	494/11	مغسول
قتيل	(قتل)	450/13	مقتول
كحيل	(كحل)	547/11	المكحول
أميم	(أمم)	584/11	المصاب بضربة على أم رأسه
رجيم	(رجم)	33/12	المرجوم ، الشيطان
صريم	(صرم)	227/12	المصروم، المقطوع، المجذوذ
فطيم	(فطم)	336/12	المفطوم، المفصول من الرضاع
كظيم	(كظم)	454/12	المكروب قد أخذ الغم بكظمه
كليم	(كلم)	520/12	المجروح
هشيم	(هشم)	524/12	المهشوم
هضيم	(هضم)	611/12	المهضوم، الرقيق البطن
حزين	(حزن)	614/12	المحزون المصاب بالحزن
دفين	(دفن)	111/13	المستور المواري في التراب
دهين	(دهن)	155/13	المبلول
رهين	(رهن)	161/13	المرهون والمرتهن
سجين	(سجن)	190/13	المسجون
طحين	(طحن)	203/13	المطحون، الدقيق
طعين	(طعن)	264/13	المطعون بالرمح ونحوه
ظنين	(ظنن)	265/13	المتهم في دينه أو غيره
لجين	(لجن)	273/13	المخلوط
مثين	(مثن)	378/13	الذي يشتكي مثانته
ودين	(ودن)	399/13	المنقوع
وضين	(وضن)	444/13	المثنّي، الموضون
		450/13	

الاحالات والهوامش

(1) الطارق 6

(2) ابو حيّان الاندلسي ، البحر المحيط ، مطابع النصر الحديثة بالرياض، (1983م) 455/8.

(3) الفراء ، يحيى بن زياد، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2، (1980) 255/3.

(4) الزمخشري، جار الله ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت،(د-ت) 241/4، (نسخة مصورة).

(5) أشار إليه المبرد في المقتضب، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة(1386هـ) 163/3 والشاهد للحطيئة، وهو في ديوانه ص 108.

(6) آل عمران 185.

(7) ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر بيروت (د-ت)، (غرر) 12/5.

(8) أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط، 134/3

(9) ابو حيان الاندلسي، البحر المحيط 347/7 وانظر د. رمضان عبدالتواب، في قواعد الساميات، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (1983م) ص 47، ص328، وكارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض(1977م) ص 120.

(10) ابن منظور، لسان العرب، (حصر) 194/4.

(11) المرجع نفسه (نزر) 204/5.

(12) المرجع نفسه (مسس) 218/6 .

(13) الدكتور رمضان عبد التواب ، في قواعد الساميات، ص 328 وانظر:

Wolf Leslau, Comparative Dictionary of gGe'ez, Wisbaden, p.211

والامثلة على هذه الصيغة في الحبشية كثيرة ومعنى (مجزوم) في اللغة العربية: مقطوع ، انظر القزاز، العشرات في اللغة، تحقيق د. يحيى عبدالرؤوف جبر- عمان(1984) ص46.

(14) Wolf Leslau, Comparative Dictionary of Ge'ez,p:265 .

(15) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص120.

(16) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية ص120، و د. رمضان عبد التواب: في قواعد الساميات ص 47.

(17) والطريقتان الأخريان هما إما إلغاء هذه الحركة كما في rsā'īm بمعنى (أشرار) والأصل

المفترض هو rešāʿīm وإما إغلاق المقطع بصوت صحيح مثل ḥakkīmā حكيم في السريانية، وفي العبرية ḥāḵām بتطويل الحركة.

(18) عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الامل- إربد-ط1(1987) ص58.

(19) أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط 376/6 .

(20) ابن منظور، لسان العرب (سلب) 471/1 .

(21) ابن منظور، لسان العرب (حلب) 329/1.

(22) احد القراء، روى القراءة عن عاصم، وهو ثقة مشهور ، ومات سنة 164 هـ انظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره المستشرق برجشتراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة (د.ت) 329/1.

(23) الصافات 67.

(24) أبو حيان الاندلسي، البحر المحيط 363/7.

(25) ابن منظور، لسان العرب، (نسا) 323/15 .

(26) كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية، ص 120 والدكتور رمضان عبدالتواب، في قواعد الساميات ص 222 وانظر:

Costaz,L.,Syriac- English Dictionary,p.5.

(27) Payne Smith, A Compendious Syriac Dictionary, p. 70.

Costaz,L., Syriac-English Dictionary,p.48 وانظر

(28) Moscati,s., An Introdation to the Comparative Grammer of the Semitic Languages,p. 146.

(29) لانستطيع التأكد من هذا ، لأن اللغة ميتة، والنقوش التي عثر عليها لا تغنينا في هذا المجال، لانها تخلو من القيم الحركية، ولا تعتد الأ بالصوامت consonants كاللغة الأوغاريتية تماما.

(30) Beeston,A.& others,Sabaic Dictionary.

(31) Ibid,p.27.

(32) Ibid,p. 36 .

(33) Ibid,p. 38 .

(34) ادرجنا ثبتا بكثير من هذه الأنماط مع الأنواع الأخرى في نهاية البحث معتمدين معجم لسان العرب.

(35) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر ، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي- دار إحياء التراث العربي- بيروت(دت) 138/1. (نسخة مصورة)

(36) ابن منظور، لسان العرب(بحث) 116/2.

(37) ابن منظور، لسان العرب(حلب) 329/1.

(38) المرجع السابق(اخذ) 473/3.

(39) هود 69.

(40) ابن منظور ، لسان العرب (حنذ) 484/1 .

(41) ابن منظور ، لسان العرب(ضرر) 483/4 .

(42) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر84/4.

(43) المرجع السابق ٤/٨٤ وانظر: ابن منظور، لسان العرب(قطف) 285/9.

(44) ابن منظور ، لسان العرب، (دقن) 155/13.

(45) التكوير 24.

(46) الدمياطي البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر حققه شعبان اسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط1(1987) 592/2. وانظر الفراء، معاني القران 242/2.

(47) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 163/13.

(48) ابن منظور، لسان العرب، (ظنن) 273/13.

(49) ابن منظور، لسان العرب، (تبع) 436/2.

(50) المرجع نفسه (جرح) 422/2.

(51) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر 143/5.

(52) ابن منظور ، لسان العرب، (واد) 442/3.

(53) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر 143/5.

(54) ابن منظور، لسان العرب، (كحل) 584/11.

(55) المرجع السابق (دهن) 161/13.

(56) المرجع السابق(حصد) 151/3.

(57) المرجع السابق(جرش) 272/6.

(58) المرجع السابق (بقق) 101/10

(59) المرجع السابق (رحم) 227/12

(60) المرجع السابق (رحم) 227/12

(61) المرجع السابق(طحن) 264/13.

(62) المرجع السابق(سعد) 213/3.

(63) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر 136/1.

(64) ابن منظور، لسان العرب(شهد) 242/3.

(65) ابن منظور، لسان العرب(مطر) 179/5.

(66) ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر 63/5.

(67) ابن منظور، لسان العرب(نصر) 210/5.

(68) ابن منظور، لسان العرب (سمع) 164/8.

(69) ليست هذه ا لأمثلة هي الوحيدة، بل هناك أمثلة كثيرة جدا، ادراجنا ثبتا منها في ملحق هذا البحث.

(70)Moscati, S., A Introducton to the Compartive Grammer of the Semitic Languages,p. 146

(71) ابن منظور، لسان العرب(قدر) 80/5.

(72) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة -بيروت-ط1-(1981) ص 18.

(73) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب – بيروت (د.ت) مصورة، 14/4.

(74) ثعلب، احمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة (1980) 500/2-501.

(75) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العالم سالم مكرم، دار الكتب العلمية بالكويت، (1975-1980) 49/6 وانظر

Wright,W.,A Grammar of the Arabic Language , v.1,p.113.

(76) Moscati,S., An Introdution to the Comparative of the Semitic Language ,p. 146

(77) Ibid, p. 146.

(78) ابن جني، المقتضب من كلام العرب، تحقيق الدكتور جابر البراجة ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ط1 (1987) ص81 وابن عصفور الاشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة/ دار المعرفة، بيروت، ط١ (1987) 460/2.

(79) ابن جني، المقتضب من كلام العرب، ص٨٢، وابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف 465/2 والبيت من المفضلية 120.

(80) ابن جني ، المقتضب من كلام العرب ص82.

(81) ابن جني، المقتضب من كلام العرب ص82.

(82) كارل بروكلمان ، فقه اللغات السامية ص120.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

– ابن الاثير– **النهاية في غريب الحديث والاثر**، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د.ت).

– ابن الجزري، محمد بن محمد، **غاية النهاية في طبقات القراء** –نشره المستشرق برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة(د.ت) .

– ابن جني، ابو الفتح، **المقتضب من كلام العرب**، تحقيق الدكتور جابر البراجة، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1987م.

– الإشبيلي، ابن عصفور، **الممتع في التصريف** ، تحقيق فخر الدين قباوة/ دار المعرفة، بيروت ط1، 1987م.

– الإفريقي، ابن منظور– **لسان العرب**– دار صادر ، بيروت(د.ت).

– الأندلسي، ابو حيان، **البحر المحيط**، مطابع النصر الحديثة، الرياض 1983.

– الجرجاني، عبد القاهر، **المفتاح في الصرف**، تحقيق علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة ، بيروت، ودار الأمل– إربد ط1، 1987.

– الزمخشري، جار الله، **الكشاف**، دار المعرفة ، بيروت(د.ت)، نسخة مصورة.

– السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، **شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم دار الكتب العلمية–الكويت–(1975-1980).

– الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**– عالم الكتب–بيروت، ط2، 1980.

– القزاز، ابو جعفر، –**العشرات في اللغة**، حققه الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية–عمان 1984م.

– المبرد، أبو العباس، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1386هـ.

– الميداني، **نزهة الطرف في علم الصرف**، دار الآفاق الجديدة ط1، 1981.

– بروكلمان، كارل، **فقه اللغات السامية**، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض 1977.

– ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة 1980.

- سيبويه، كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السالم هارون، عالم الكتب، بيروت، (نسخة مصورة).
- عبد التواب، رمضان، في قواعد الساميات، مكتبة الخانجي، القاهرة 1983.

المراجع الانكليزية :

Beeston &Others,Sabaic Dictionary-Lebanon Library,Bierut,1982

Costaz,L.,Syriac English Dictionary,Bierut, Lebonon

Leslau,Wolf,Comparative Dictionary of Ge<eZ English,English, Ge<ez Wiesbaden,1987.

Moscati,S.,An Introduction to the Comparative Grammer of the Semitic Languages, 2nd ed.,Wiesbaden,1969.

Payne Smith,A Compendious Syriac Dictionary ,Oxford,1985.

Wright,W.,A. Gramma r of the Arabic Language, 3rd Ed.,Bierut,1974.

الفصل الرابع

التقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية

أولا : التمهيد:

علينا في بداية الحديث عن هذا الموضوع أن نفرق بين حالتين تبدوان أول وهلة متشابهتين بالنظر إلى الكتابة، ولكنهما مختلفتان من الناحية الصوتية، على الرغم من أنّ الحالتين تظهران تتابعا معينا للحركات في مقطع واحد، فالحالة الأولى هي التقاء الحركة مع الحركة في مقطع واحد دون اختلاف في وتيرة الأداء الصوتي ولعلّ هذه الحالة المقيسة في اللغات الإندوأوروبية غير موجودة في طائفة اللغات السامية التي تبدو هذه الظاهرة مرفوضة في بناها السطحية، وإن كانت بعض هذه اللغات طورت حالات من هذا القبيل. فقد أورد (Leslau,W.) أن المنداعية، وهي لهجة ارامية قديمة وصل إلينا بعض نتاجها المكتوب، تستعمل مثل هذه الحالة ، فقد ذكر إمكانية تتابع الفتحة والضمة (au) كما في daula بمعنى (دلو)[1] وإشار Les-lau أيضا إلى أن الأكادية طوّرت مثل هذه الحالة مثل dianu بمعنى(قاض) فتتابع فيها الحركتان(ia) والمعنى قريب من الإدانة في اللغة العربية [2] كما جاءت أمثلة اخرى كثيرة أغلبها يخصّ اللهجة المنداعية.

وهذا الوضع يبدو عاديا جدا في اللغة الانجليزية واللغات الاندوأوروبية التي كتبت باللاتينية، ولكنه يبدو مستهجناً مرفوضا في البنية السطحية للغة العربية كما ذكرنا.

وأما الحالة الثانية التي يشملها ما أطلقنا عليه مصطلح (التقاء الحركة مع الحركة) فالحقيقة أننا لم نجد في مصطلحاتنا الحديثة مصطلحا قصير العبارة يمكن أن يحمل الدلالة نفسها، وهو المفهوم الذي ترسخ في الدراسات الغربية تحت اسم Hiatus ويعني تحديدا التقاء الحركة مع الحركة في مقطع صوتي واحد مع وجود وُقَيْفَةٍ قصيرة جداً بين الحركتين.

ثانياً : ملحوظات على النظام المقطعي العربي:

قبل أن نستمر في عرض هذا الموضوع نودّ أن نضع بين يدي القارىء بعض الميزات التي يمتاز بها النظام المقطعي للغة العربية، ولا سيما تلك المميزات التي تتعلق بهذه الظاهرة، ومنها:

(1) المقاطع العربية تبدأ بصامت وتثني بحركة قصيرة أو طويلة، وهذا يعني انه لا يجوز أن يتوالى صامتان في المقطع العربي إلاّ في نهاية الكلام في حالة الوقف عليه. ويعني هذا أيضا أنّ المقطع في العربية لا يبدأ بصامتين لم يفصل بينهما بحركة ولا يمكن للمقطع العربي ان يبدأ بحركة، ولعل هذا ما يفسر لنا اجتلاب همزة الوصل في بداية فعل الأمر وغيره مما يقتضي ذلك ، إذ تجتلب الحركة للتخلص من تتابع صامتين ، ثم تتخلق همزة الوصل عن طريق تحقيق الحركة، للتخلص من ابتداء المقطع بحركة، وبالتالي فإنّ همزة الوصل تُعَدُّ الصوت المساعد للنطق بالمجموعة الممنوعة في بناء اللغة العربية(3).

(2) لا يقبل النظام الصوتي المقطعي للغة العربية توالي حركتين في مقطع واحد، كما لا يقبل هذا النظام توالي هاتين الحركتين في مقطعين متتاليين، فعلى سبيل المثال لا تُقْبَلُ الأوضاع الآتية:

- /bau
- /ba/ub
- /aub
- /bua
- /bua

وغيرها من الأوضاع التي تلتقي فيها حركتان، دون وجود فاصل صامت بينهما ويمكن إجمال المقاطع المرفوضة بسبب هذا الوضع بما يأتي :

1–ص ح ق ح ق   CVV (S)
2– ح ق ص   (S) VC
3– ح ط ص   (l) VC
4– ص ح ط ح ط   (4) CVV (l)

وجميع هذه الأوضاع مرفوضة في بنية العربية السطحية، ولا يمكن أن نجدها في الظروف العادية، ما عدا بعض الأوضاع التي لا نعدها قياسية في الاستعمال المعياري للعربية، وإنما استعملت في بيئة معينة، وسنأتي إلى تفصيل هذه الأوضاع التي ظهرت في البنية السطحية في العربية لاحقاً.

ثالثاً: العربية وظاهرة التقاء الحركة مع الحركة في بناها السطحية.

بعد هذا التقديم الموجز، لنا أن نتساءل عن طريقة العربية في معالجة ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة في بناها السطحية والعميقة، فمسألة البت باطّراح هذه الظاهرة قد يبدو مُضَيِّقاً للقاعدة اللغوية وحاجزا مصطنعاً قد ترفضه اللغة؛ لأن في بناها المستعملة بعض الأنماط التي لا يمكن تفسيرها بعيدا عن هذه الظاهرة.

ولعل الظاهرة الوحيدة التي تسمح العربية فيها بمثل هذا الأمر، هي ما جاء تحت مصطلح (همزة بين بين)، ويعود السبب في استعمال هذا المصطلح إلى أنَّ النحويين اجفلوا من كون الحركة تلتقي مع الحركة؛ لأن هذا يتعارض مع النظام المقطعي للعربية، ولهذا فباب الهمزة عندهم في هذا المقام يعالج بعيدا عما نذهب إليه، بل هو من باب التخفيف، وهذا المعنى مطروق منذ فجر الدراسات النحوية[5] وقد وضح سيبويه هذا الأمر مفصلا، فقد ذكر أنّ كل همزة مفتوحة وكانت قبلها فتحة وأردنا تخفيفها، فإننا سنجعلها بين الهمزة والألف الساكنة، وما نفعله هنا هو اننا نُضْعِفُ الصوت ولا نُتِمُّهُ، ومَثَّل لها بـ(سـأل) في لغة أهل الحجاز إذا لم يحققوها كما يحققها التميميون، وأما اذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتحة ، فإن الهمزة تنطق بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة، وذلك كما في قول من خفَّف (يئس) و(سئم) وغيرهما. وأما إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة، فإن الهمزة تصير بين الهمزة والواو الساكنة، وكذلك إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة، فأمرها كالنمط السابق، وذلك نحو: من عند إبلك، ومرتع إبلك[6] .

كما ينسحب هذا الحكم (التخفيف) على الهمزة المضمومة وقبلها ضمة أو كسرة

فإنها تصبح بين الهمزة والواو الساكنة أو بين الهمزة والياء الساكنة، وذلك نحو: هذا درهمُ أُخـتك، ومن عندِ أُمك، وقد وصف سيبويه هذا بأنه قول العرب وقول الخليل(7).

وأما إذا كانت الهمزة مفتوحة، وكان قبلها حرف مكسور، فإننا نبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في (المِئَر) : مِيَرٌ، وهو يريد أن يقرئك ويقرِيك، ومنه أيضاً: من غلام بيك، أي : من غلام أبيك(8).

وبناء على هذا، فإنه يمكن القول بأن العربية قد تقبل في بعض مستوياتها اللهجية مثل هذا البناء الصوتي الذي لا يجيزه المعيار الفصيح للنظام الصوتي العربي، وهو أمر ينبغي تحديده؛ لأن قبوله في اللهجات الفصيحة ووجوده في بعض القراءات القرآنية الصحيحة لم يكن على إطلاقه، بل ينبغي أن يتوافر شرط صوتي آخر لا يمكن تمثيله كتابة، ونعني به عنصر التنغيم Intonation فلا يمكن أن تنطق الكلمة إلاّ بوجود وُقَيْفَةٍ لإظهار الحركة عند الحركة. وإلاّ فإن الأمر مستحيل، لأن مبدأ التعويض قد يتدخل في هذا الوضع، فتتغلب إحدى الحركات على الأخرى فتتحول الحركة إلى صوت انزلاقي (وهو الياء أو الواو) أو أن يتدخل مبدأ الدمج إذا كانت الحركتان من جنس واحد، كأن تكونا ضمتين أو كسرتين أو فتحتين.

ويمكن تفصيل ما مر بنا صوتياً على النحو الآتي :

1- التقاء الفتحة مع الفتحة:

وينشأ هذا الوضع عن حذف الهمزة المفتوحة المسبوقة بفتحة أيضاً، وقد ذهب القدماء إلى القول بأن الذي تَكَوَّنَ هنا هو همزة بين الهمزة والألف الساكنة، ومثال ذلك:

سأل > سال

sa>al < sa*al

فالذي حدث هنا هو حذف صوت الهمزة فقط، مع بقاء حركتها، دون أن يحدث دمج بين الفتحتين القصيرتين، وإلاّ فإنه سيتولد من اندماجهما الفتحة الطويلة (ā)،

وإذا حدث هذا، فإن الدمج قد يكون وجهاً من الوجوه المحتملة لتفسير الفتحة الطويلة. والوجه الثاني، هو أن الهمزة قد حذفت مع فتحتها ثم حدث تعويض عن المحذوف عن طريق إطالة فتحة السين.

sāla	>	sa*ala	<	sa>ala
التعويض عن طريق إطالة الفتحة		حذف الهمزة		الأصل

وهذا يسمى عند القدماء همزة بين بين، وتحدد بأنها الهمزة التي تكون بين الهمزة والألف اللينة.

2- الفتحة مع الضمة

ويحدث هذا الوضع نتيجة لحذف الهمزة المضمومة المسبوقة بفتحة مع بقاء حركتها وهي الضمة، فتلتقي الفتحة مع الضمة دون فاصل بينهما ، وذلك نحو:

ضربَ أُخته > ضربَ ؤُخته

ḍaraba >uḫtahu > ḍaraba *uḫtahu

وتشير العلامة(*) إلى موضع الهمزة الساقطة، فيما تبدو ضمتها (u) مجاورة للفتحة السابقة، ولايمكن لهذا الوضع أن يقبل صوتياً إلاّ في حالة وجود (وُقَيْفَة) تفصل بينهما، وهذا الوضع هو ما عُدّ عند القدماء همزة بين الهمزة والضمة، وأما في اصطلاحنا فهذا الوضع هو التقاء الفتحة مع الضمة مع وجود سكتة صغيرة (Hiatus).

3- الفتحة مع الكسرة:

ويحدث هذا الوضع الصوتي نتيجة لحذف الهمزة المكسورة المسبوقة بكسرة، مع بقاء حركتها وهي الكسرة، فتلتقي الفتحة مع الكسرة (ai) دون فاصل بينهما، وذلك نحو:

سئم > سَـ ِـ مَ

sa>ima > sa*ima

يئس > يَـ ـِ سَ

ya*isa < ya>isa

حيث نلحظ أنّ العلامة (*) وقد أظهرت التقاء الفتحة مع الكسرة، ولايمكن لهذا الوضع ان يقبل إلاّ في حالتين:

1- وجود وقفة قصيرة، وهو ما عبّر عنه القدماء بأنه همزة بين الهمزة والكسرة.

2- المبالغة في التخفيف، وعند هذا تنزلق ياء بين الحركتين:

حيث فتتخلق حركة مزدوجة صاعدة (yi)، وتشكل مقطعا كاملا للتخلص من الحرج المقطعي الذي يسببه التقاء الحركة مع الحركة، على الرغم من صعوبة هذه الحركة المزدوجة.

4- الضمة مع الضمة:

وينشأ هذا الوضع نتيجة لحذف الهمزة المضمومة المسبوقة بضمة مع بقاء حركتها فتلتقي الضمة مع الضمة (u u)، وذلك نحو:

درهمُ أختك > درهمُ * ختك

dirhamu *uḫtika < dirhamu>uḫtika

وتشير العلامة (*) إلى وقيفة تنغيمية تظهر أن الهمزة فقط هي التي حذفت، وهذا واحد من وضعين يمكن أن يؤدي اليهما حذف الهمزة، وأما الوضع الثاني فهو أن تندمج الحركتان (u u) في حركة واحدة (ū) والوضع الأول (u*u) هو ما عبّر عنه القدامى بوصفهم له بأنه همزة صغيرة بين الهمزة والضمة.

5- الضمة مع الفتحة:

وينشأ هذا الوضع الصوتي نتيجة لحذف الهمزة المحركة بالفتح المسبوقة بضمة مع بقاء حركتها (الفتحة) فيلتقي بسبب هذا الضمة مع الفتحة(au) وذلك نحو:

غلام أبيك > غلام بيكَ

ġulāmu *abīka < ġulāmu˃abīka

ونلاحظ أن الهمزة قد سقطت من كلمة (أبيك) مع بقاء حركتها(a) فالتقت الفتحة مع الضمة بعدها في مقطع واحد، مما استدعى وجود وقيفة أو نغمة لإظهار هذا الوضع الصوتي، وهو ما عَبَّرَ عنه القدماء بالهمزة التي بين الهمزة والفتحة.

6- الضمة مع الكسرة:

وينشأ هذا الوضع الصوتي عن حذف الهمزة المكسورة المسبوقة بضمة، مع بقاء حركتها (الكسرة) فتلتقي الضمة مع الكسرة (ui) في مقطع واحد:

مرتعُ إبلك > مرتعُ ـِ بلك

marta˂u *ibilika < marta˂u ˃ibilka

ونشير هنا إلى أن الهمزة قد وقعت بين الضمة (u) والكسرة (i) وقد كانتا في مقطعين مختلفين، واقتضى قانون السهولة والتيسير حذف الهمزة تيسيرا على الناطقين. كما اقتضى وصل الكلام في اللغة العربية أن تنضم الكسرة إلى الضمة، مع وجود الوقيفة التي تحدثنا عنها سابقا، وقد اعتقد القدماء في وصفهم لهذا الوضع الصوتي بأنه قد تشكّل بسببه همزة صغيرة بين الهمزة والكسرة.

7- الكسرة مع الكسرة:

وينشأ هذا الوضع عن حذف الهمزة الواقعة بين كسرتين أي أن الهمزة تكون مكسورة ومسبوقة بكسرة وذلك كما في هذا المثال:

من عند إبلك > من عندِ ـِ بلك

min˂indi *ibilika < min˂indi ˃ibilika

تحذف الهمزة بفعل قانون السهولة والتيسير وتبقى حركتها وهي هنا (الكسرة) مع وجود الوقيفة التي تعطي نغمة صوتية، تشعرنا كأن همزة صغيرة ما زالت موجودة في النطق، والحقيقة أنّ هذا الوضع هو التقاء كسرة مع كسرة، وهو ما عبّر عنه القدماء بقولهم إن هذا يعني تشكل همزة بين الهمزة والكسرة.

وبنذكِّر في هذا المقام باحتمال تكون حركة مزدوجة صاعدة إذا بالغنا في التعويض، وهي(yi)، فتصبح العبارة: من عندِ يبلك : min<indi   yibilika

وأما الطريقة القياسية التي اتَّخذتها العربية، فبعيدة عن هاتين الصورتين الصوتيتين، إذ إنه عند التقاء أي حركة قصيرة مع مثيلتها، فإنهما تندمجان معاً في حركة طويلة واحدة:

ā = a + a

ū = u + u

ī = i + i

وإذا التقت حركة طويلة مع أخرى قصيرة، فإنَّ الطويلة تمتص القصيرة فلا تظهر في النطق.

8- الكسرة مع الفتحة:

وينشأ هذا الوضع الصوتي بسبب حذف الهمزة المفتوحة المسبوقة بكسرة، مع بقاء فتحتها، فتلتقي الكسرة مع الفتحة في بنية صوتية واحدة. وقد حدث أن بعض اللهجات قد قبلت في نظامها الصوتي تتابع حركتين (i*a) . ونمثل على هذا بما يلي:

مِئَر > مِـَ ر

mi>ar > mi* ar

فئة > فِـَة (فِـَ ة)

fi>atun > fi*atun

ونلحظ من هذين المخططين الصوتيين أن الهمزة (>) سقطت مع بقاء حركة الفتح التي تعقبها، فالتقت مع الكسرة التي كانت قبل الهمزة ولم تحذف في بعض اللهجات، وقد أطلق القدماء على هذا الوضع الصوتي مصطلح همزة بين بين، معتقدين أنها همزة بين الهمزة والفتحة.

9- الكسرة مع الضمة:

وهو أن تحذف الهمزة المضمومة التي تسبقها كسرة، فتلتقي الكسرة والضمة في مقطع واحد، وذلك كما في هذا المثال:

يقرئك > يقرِ ُك

yuḳri* uka < yuḳri>uka

وتشير العلامة (*) إلى التقاء الكسرة(i) مع الضمة(u)، وهي حركة الهمزة، وهذا الوضع النادر ناتج كما نرى، عن حذف فونيم الهمزة فقط، مع بقاء فونيم الضمة، وهو حركة الهمزة، وقد عبّر الدارسون العرب القدماء عن هذا الوضع بأنه همزة بين الهمزة والضمة.

وبعد هذا العرض يمكن القول إن الهمزة أو الحركة التي تعقب الهمزة هي التي تحدد نوع (همزة بين بين) من وجهة نظر القدماء:

1- سأل sa>al < sa*al – الفتحة (a*a).

2- يئس ya>isa < ya*isa – الكسرة (a*i).

3- ضرب أخته ḍaraba>uḫtahu < ḍaraba*uḫtahu – الضمة (a*u).

4- درهم أختك dirhamu>uḫtika < dirhamu*uḫtika – الضمة (u*u).

5- غلام أبيك ġulāmu>abīka < ġulāmu*abīka – الفتحة (u*a).

6- مرتع إبلك marta<u>ibilika < marta<u *ibilia – الكسرة (u*i).

7- عندِ إبلك <indi>ibilika < <indi*ibilika – الكسرة (i*i).

8- مئِر mi>ar < mi*ar – الفتحة (i*a).

9- يقرئك yuḳri>uka < yuḳri*uka – الضمة (i*u).

إنّ جميع الأوضاع السابقة تعد من وجهة نظرنا التقاء حركة مع حركة، وسببه سقوط الهمزة وبقاء حركتها، ولكن القدماء تعاملوا مع هذه الأنماط بالنظر إلى النظام المقطعي القياسي للغة العربية، فذكروا انّ هُمَيْزَةً قد تخلّقت بسبب تخفيف

الهمزة، وهذه الهمزة تتكون من الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وعلى هذا، فإنّ همزة بين بين عندهم ثلاثة أنواع، وهي:

1- الهمزة التي بين الهمزة وألف اللين ، وتمثلها الهمزات المحذوفة (من وجهة نظرنا) مع بقاء حركتها إذا كانت فتحة، وهي الهمزة المفتوحة المسبوقة بفتحة والمسبوقة بكسرة والمسبوقة بضمة، فالعبرة ليست في الحركة السابقة عند القدماء ، بل هي في الحركة التالية لها.

2- الهمزة التي بين الهمزة والواو، بتعبير القدماء، وتمثله الهمزات المحذوفة (من وجهة نظرنا) مع بقاء حركتها إذا كانت ضمة، وهي: الهمزة المضمومة المسبوقة بضمة والمسبوقة بفتحة والمسبوقة بكسرة أيضاً ونلحظ أن الإعتبار هنا للضمة بغض النظر عما يسبقها من حركات.

3- الهمزة التي بين الهمزة والياء، ويمثّل هذا النوع الهمزة المحذوفة (بتعبيرنا) إذا كانت مكسورة بغض النظر عن الحركة التي تسبقها، سواء أكانت كسرة أم ضمة. وقد لخص ابن منظور رأي القدماء هذا بقوله: «وكما يقولون: همزة بين بين، أي أنها همزة بين الهمزة وبين حرف اللين، وهو الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة، فهي بين الهمزة والألف مثل:سأل، وإن كانت مكسورة، فهي بين الهمزة والياء، مثل: سئم، وإن كانت مضمومة، فهي بين الهمزة والواو، مثل لؤم، إلاّ أنها ليس لها تمكين الهمزة المحققة»[9]

ويمكن أن نعدّ عبارة ابن منظور الأخيرة التي عقب بها على أنواع همزة بين بين التي أدرجها نوعاً من الشك في أن هذا الذي يصفه همزة حقيقية، ولهذا فقد ذكر أنها ليس لها تمكين الهمزة، فما هي الهمزة التي لا يكون لها تمكين الهمزة ؟

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه الهمزة الموصوفة في دراسات القدماء، ما هي إلاّ وضع نادر تمثّل في حذف الهمزة المسبوقة بحركة، مع بقاء حركتها، فالتقت حركتها مع الحركة السابقة عليها، ولكن القدماء لم يذكروا هذا؛ لأنهم تمسكوا بالقاعدة القياسية للنظام المقطعي العربي الذي لا يسمح بالتقاء حركة مع حركة في أي وضع كان.

رابعا: التقاء الحركة مع الحركة في البنية العميقة للعربية:

ونعني بهذا: الأوضاع التي تلتقي فيها الحركات المختلفة في اللغة العربية في الأصل الصوتي أو البنية العميقة وفقا لتعبير أصحاب النظرية التوليدية التحويلية، وهذا الأثر لا يلمس من خلال التحليل الصوتي للسطح أو البنية السطحية الظاهرة، وإنما يكتشف عن طريق محاولة تعليل بعض الظواهر الناشئة عن حركة اللغة التي تحكمها قوانين التطور اللغوي المختلفة. وأمر هذه الظاهرة مختلف تماما عن الوضع الذي أطلق عليه اسم (همزة بين بين) في اصطلاح القدامى، وأطلقنا عليه في الدراسات المعاصرة مصطلح (التقاء الحركة مع الحركة) وهو وصف للمصطلح الغربي Hiatus، ووجه الاختلاف في إمكان نطق الظاهرة الأولى عن طريق التنغيم intonation وذلك بوجود وقيفة يمكن قياسها بالأجهزة الصوتية قياسياً يظهرها، في حين أن هذه الظاهرة لا يمكن قياسها؛ لأنها ليست موجودة في الواقع اللغوي الاستعمالي بسبب تدخل بعض الصفات الصوتية التي تمنع بقاءها، فيحدث أن تندمج الحركات اندماجاً تاما إذا كانتا من الجنس نفسه، فإذا كانتا ضمتين قصيرتين، فإنهما تشكلان ضمة طويلة وكذلك الحال بالنسبة للفتحتين والكسرتين:

$\bar{a} = a + a$

$\bar{u} = u + u$

$\bar{i} = i + i$

وأما إذا كانتا من جنسين مختلفين؛ فإنهما لا يمكن أن تندمجا معاً، بل قد تلجأ اللغة إلى التخلص من هذا الحرج الصوتي عن طريق حذف إحدى الحركتين أو انزلاق شبه حركة بينهما، أي: الياء أو الواو، وربما لجأت اللغة إلى طرق أخرى قد ترد في حال وجودها في ثنايا هذا الجزء من الكتاب وسنتبع في هذه الدراسة المنهج الذي اتبعناه في الجزء الأول :

1- الفتحة مع الفتحة:

أكثر ما يتبدّى هذا المظهر الصوتي في تفسيرنا لتطور الفعل الأجوف من مرحلة الصحة إلى مرحلة الفتح الخالص، ولا نقصد بهذا تلك المراحل التي مرّ بها هذا

النوع من مرحلة الصحة، إلى مرحلة الفتح الخاص، مرورا بمرحلة ضياع الحركة ومرحلة الإمالة التي اشار اليها بعض العلماء المعاصرين في دراستهم لهذا النوع(10)، ولكننا نقصد ذلك التفسير الذي ذهب إلى أنّ شبه الحركة :(الواو في الفعل الواوي والياء في الفعل اليائي) تسقط إذا وقعت بين فتحتين(11) وذلك نحو:

1- الواوي

قال	>	قَـَ ل	>	قَوَلَ
ḳāla	<	ḳa*ala	<	ḳawala
S.S		D.S		D.S
بعد امتزاج الحركتين في حركة واحدة طويلة		بعد سقوط شبه الحركة(w)		مرحلة الصحة

وتشير المرحلة الأولى إلى إن شبه الحركة(w) قد وقعت بين فتحتين (awa) وعندما سقطت التقت الفتحة مع الفتحة(a,a) وهذا الوضع الصوتي غير مقبول، ولذلك يؤدي إلى امتزاج الحركتين القصيرتين في حركة واحدة طويلة، وهي ما عبر عنه القدماء بالألف.

2- اليائي:

باع	>	بَـَ عَ	>	بَيَعَ
bā<a	<	ba*a<a	<	baya<a
S.S		D.S		D.S
بعد امتزاج الحركتين في حركة واحدة طويلة		بعد سقوط شبه الحركة		مرحلة الصحة

حيث وقعت شبه الحركة(y) بين فتحتين (aya) فحذفت، فالتقت الفتحة القصيرة مع مثيلتها، فامتزجتا معاً مشكلتين الفتحة الطويلة (ā) السابقة الذكر، وهذا يعني ان الحركة المتشكلة هي الفتحة الطويلة في الحالتين، ولا فرق بين الياء والواو.

كما يحدث وضع صوتي آخر، في حالة إسناد الفعل المضارع الناقص إلى الاثنين او الاثنتين (يفعلان وتفعلان)، وذلك في بعض أنماط اليائي من هذا النوع:

حيث تتشكل هذه الصيغ بإضافة المقطع (āni) إلى المضارع، وهذا المقطع عبارة عن فتحة طويلة ونون مكسورة للمخالفة، وذلك نحو :

tarḍā āni : āni + ترضى

وهذه اللاحقة (āni) لايمكن أن تكون مقطعا مستقلا بذاته؛ لأنّ نظام العربية المقطعي لا يسمح بوجود مقطع يبدأ بحركة، ولذا فمن الطبيعي أن ينضمَّ إلى ما قبله، إلاَّ إذا وجد حرجٌ مقطعي آخر فيه، وهو ما وجد في هذا النوع من الأفعال، إذ سيتشكل المقطع (āāni) وعند ذلك تقوم اللغة بالتخلص من التقاء الفتحتين الطويلتين عن طريق انزلاق شبه حركة وذلك بعد تقصير الفتحة الأولى، أي :

traḍayāni	<	traḍāyāni	<	traḍā·āni
تقصير الحركة		انزلاق شبه الحركة		إضافة اللاحقة
السابقة لشبه الحركة		بين الفتحتين		āni
(ayā)		āyā		إلى الفعل ترضى
S.S		D.S		D.s

والوضع الأول الذي حدث في الأجوف يحدث في الناقص أيضا وذلك كما يأتي:

دعا	<	دَ ـَ عـَ ـَ	<	دَعَوَ
daʿā		daʿa·a		daʿawa
رمى	<	رَ ـ مَ ـَ	<	رَمَيَ
ramā		rama·a		ramaya
امتزاج الفتحتين في فتحة طويلة واحدة		بعد سقوط شبه الحركة		
S.S		D.S		D.S

ويتكرر مثل هذا الوضع عند إضافة لاحقة تاء التأنيث (at) إلى آخر هذا النوع من الأفعال ، وذلك نحو:

رمات	<	رمى + ـَ تْ	<	رمى
ramāt		ramā·at		ramā
بعد امتزاج الفتحتين وامتصاص الطويلة للقصيرة		عند إضافة لاحقة التأنيث		الفعل المجرد من لاحقة التأنيث

وعند هذا النمط الأخير، وقع محظور صوتي، وهو تَشَكُّلُ المقطع الطويل المغلق (māt) (13) وهذا المقطع غير مقبول في البنية السطحية للنظام المقطعي للغة العربية إلاّ في حالة الوقف عليه في آخر الكلام، أو إذا كان حدُّ الاغلاق (التاء في هذه الحالة) حدٌّ ابتداء للمقطع الذي يليه، وهذا لا يتوافر في هذا النمط، ولذا تلجأ اللغة إلى التخلص منه عن طريق تقصير نواته الصائتة:

رمـاتْ	>	رمت
ramāt	<	ramat
D.S		S.S

وينطبق مثل هذا الكلام على الناقص الواوي، وقد أشار علماؤنا القدامى إلى مثل هذا بمصطلح (حذف الحرف) انطلاقا من نظرتهم إلى الصوائت الطويلة على أنها حروف، تأثراً بنظام الكتابة، فقد أشار ابن عصفور إلى مثل هذا بقوله: « وإن كان قبلها متحرك، فإن كانت في آخر فعل، فإنها تقلب واواً إن كانت الحركة ضمّة... وألفاً إن كانت الحركة فتحة... ما لم يمنع من ذلك ضمير الاثنين، نحو (قضيا)، أو تاء التأنيث، وضمير الجماعة المذكّرين، فإنك تحذف الألف معهما، فتقول:(رَمَوا)، و(رَمَت)...»(14).

كما أشار الميداني إلى أن الأصل في هذه الأفعال هو (رمات) و (غزات) فقال في حديثه عن حذف لام الناقص: « والرابع: تاء التأنيث في (فَعَلَتْ) نحو (غَزَتْ) و(رَمَتْ)، الأصل: غزات ورمات، والألف فيهما منقلبة من الواو والياء، فلقيهما تاء التأنيث، وهي ساكنة، فسقطتا، وهذا لا يكون إلاّ في الماضي الذي قد انقلبت لامه ألفا »(15). ومعنى قول الميداني الأخير (وهذا لا يكون إلاّ في الماضي الذي قد انقلبت لامه ألفاً) أن الأفعال التي ظلت محتفظة بشكلها الصحيح، وهي الأفعال الناقصة المكسورة العين في الماضي، لم يحدث فيها ما حدث في غيرها، حيث إن الأفعال المكسورة العين، حافظت على مرحلة الصحة هذه، بتأثير كسرة العين نحو: (رَضِيَ)، فعند إضافة لاحقة التأنيث الساكنة، فإنها ستحافظ على أصلها الصحيح أيضا:

رَضِيَ	>	رَضِيَتْ
raḍiya	<	radiyat

فلم تجنح اللغة إلى حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) بسبب تأثير الكسرة السابقة عليها.

ولا يقتصر الأمر على هذه الأمثلة الفعلية، فقد أشار هنري فليش إلى أن شبه الحركة (w) إذا وقعت بين حركتين قصيرتين (awa) فإنها تسقط لضعفها. ثم تندمج الحركتان (a*a) في حركة طويلة واحدة (ā)(16) ومثال ذلك كلمة (دار) فالأصل فيها كما ذكر ابن يعيش هو (دَوَرٌ)(17)، فقد وقعت شبه الحركة (w) بين فتحتين، فحذفت، فالتقت الفتحتان القصيرتان، فاندمجتا في فتحة طويلة واحدة:

2- التقاء الفتحة مع الضمة:

ويحدث هذا الوضع في بعض مستويات البنية العميقة للكلمات التي يتوافر فيها وضع صوتي مكون من شبه حركة(y) أو (w) مسبوقة بفتحة وتليها ضمة، أي :

awu -1

ayu -2

ثم تسقط شبه الحركة هذه بسبب ضعفها، مما يؤدي إلى التقاء الفتحة مع الضمة (a*u) ، وهو وضع مرفوض في البنية السطحية للنظام المقطعي للغة العربية، ويحدث هذا الوضع في الأنماط الصوتية الآتية:

1- إسناد الفعل الماضي الناقص إلى لاحقة واو الجماعة:

يخضع لهذا الوضع، الفعل الناقص بنوعيه: الواوي، مثل: دعا، واليائي، مثل: رمى، فمثال الواوي:

دعو	>	دعووا	>	دعـَ و ا
da<awa		da<awū		da<a*ū
الأصل بدون لواحق		عند إسناده إلى لاحقة واو الجماعة		التقاء الفتحة مع الضمة بعد حذف شبه الحركة

والوضع في المرحلة الاخيرة غير مقبول في المستوى السطحي للغة العربية، ولهذا فإن شبه حركة جديدة ستنزلق بينهما. وقد أشار الدكتور فوزي الشايب إلى ان القدماء لم يلحظوا شيئا غير عادي في هذا المثال (ومثله اليائي)[18]. ويرى الدكتور الشايب أن الذي حدث في (دعووا) daˁawū و ramayū: رميوا، هو مخالفة بين عنصري الحركة المزدوجة الصاعدة (wū) و (yū) اللذين يشكّلُ كلٌ واحد منهما المقطع الأخير، وذلك بإسقاط أشباه الحركات، وبسقوطها نشأ ما يعرف في الدراسات الصوتية بـ hiatus، أي: التقاء حركتين، وهذا مبدأ مرفوض عربياً وسامياً[19]، وللتخلص من هذا السياق الصوتي المرفوض يحدث انزلاق حركي، بشكل آلي بين الفتحة والضمة، يتخلّق على اثره شبه الحركة(الواو) في الحالتين، وبهذا يصبح الفعلان (دَعَوا) و (رَمَوا) [20].

2- إسناد الفعل المضارع الناقص إلى واو الجماعة:

وهذا يعني أنّ هذا السياق الصوتي يحدث في الناقص من الأفعال الخمسة وذلك كالفعل (يرضى) الذي يصبح بعد إسناده نظريا على صورة (يرضيون) yarḍayūna .

ويحدث في هذا النوع أيضا، الوضع الصوتي السابق الذكر، إذ يحدث فيه بداية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات عن طريق إسقاط الحركة، أي (الياء) التي هي لام الفعل، وإسقاط الياء يؤدي بدوره إلى ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة، أي: yarḍa°ūna وهذا السياق الصوتي غير مقبول في العربية، فلا بدّ من صوت صحيح يفصل بين الحركتين، فيحدث انزلاق حركي بين الفتحة والضمة الطويلة ، تتخلّقُ على اثره الواو، وبذلك يكون وزن الفعل (يرضون) هو (يفعَوْن) .

3- إسناد فعل الأمر الناقص إلى لاحقة واو الجماعة :

ويكون ذلك في الفعل الذي ينتهي بألف منقلبة عن ياء في المضارع مثل (رعى يرعى)، إذ لابد في حالة الأمر (شأنه في ذلك في المضارع والماضي) من بقاء الفتحة المُشْعِرَةِ بأصل الحرف المحذوف، وعند حذف شبه الحركة منه، تلتقي فتحة

الإشعار هذه مع الضمة الطويلة (الضمير) وفي هذه الحالة، ترفض اللغة هذا المظهر، فتنزلق الواو لتحمل معنى الفاعلية، وهي شبه حركة ثم تحذف النواة الطويلة للمقطع، وتنضم الواو المنزلقة إلى المقطع السابق، وتبين ذلك بالمخطط الصوتي الآتي:

>i r<aw	<	>i r<awū	<	>i r<a'ū	<	>i. r<ayū
بعد حذف النواة الصامتة		بعد انزلاق شبه الحركة (W)		بعد حذف شبه الحركة(y)		الأصل
S.S						D.S

ويحدث التقاء الفتحة مع الضمة أيضا في مضارع صيغة (تفعّل) الناقص الواوي المسند إلى واو الجماعة، وهو الذي يسمى وزن المطاوعة بالتاء[21] ومثال ذلك الفعل(تخطّى) بمعنى(تجاوز)[22] ونبين ما حدث فيه بهذا المخطط الصوتي :

يتخطيوا	>	يتخطـَ و	>	يَتَخَطَوُ
yatahaṭṭayu	<	yataḫaṭṭa'ū	<	yataḫaṭṭawu
انزلاق شبه الحركة (y)		تشكل التقاء الحركة مع الحركة بعد حذف شبه الحركة		الأصل الواوي
				D.S

كما يحدث مثل هذا الأمر في الأفعال المزيدة على زنة (يَتَفَعَّلُ)، إذ يحدث انكماش الحركة المزدوجة الهابطة (ay) فتتحول إلى (ē) وهي ما يعرف في دراستنا الصوتية بظاهرة الإمالة، وهي لهجة نجدية، وقد انقلبت هذه الصورة الصوتية إلى ما نسميه مرحلة التفخيم.

yataḫaṭṭā	<	yataḫaṭṭē	<	yataḫaṭṭay
مرحلة التفخيم أو مرحلة الفتح الخالص		مرحلة الإمالة وهي بنية سطحية في بعض اللهجات		بعد حذف النواة الصائتة
S.S (قياسية)		S.S (قياسية)		

كما يحدث هذا في الأفعال اليائية الأصل في هذا النوع، أيضاً مثل:

يتقضيُ > يتقضيْ > يتقضيَ > يتقضّى

yataḳaḍḍā	<	yataḳaḍḍē	<	yataḳaḍḍay	<	yataḳaḍḍayu
مرحلة التفخيم أو الفتح الخالص		مرحلة الإمالة		بعد حذف النواة		الأصل
S.S		S.S				D.S

ولا يقتصر هذا المظهر على الأفعال، ولكن أثره يبدو واضحا في بعض البنى الإسمية، وذلك كما في جمع الاسم المعتل (مصطفى) جمعا سالما في حالة الرفع:

musṭafawna	<	musṭafā*un	<	musṭafāyūna
تخلق شبه الحركة للتخلص من التقاء الحركتين		بعد سقوط شبه الحركة (y)		الأصل
D.S				S.S

ويحدث هذا أيضا في بعض الأسماء مثل (قضاء) و(نماء) وهما في الأصل بالياء(23):

ḳaḍā>u	<	ḳaḍa*u	<	ḳaḍāyu
إقحام الهمزة للتخلص من التقاء الحركة مع الحركة		التقاء الفتحة الطويلة مع الضمة بعد حذف شبه الحركة(y)		الأصل
S.S				D.S

وأشار بعض القدماء (24) إلى أن الاصل في (ماء) هو (māwu) وحذفت شبه الحركة (w) فصارت الكلمة (mā●) مشكّلةً ظاهرة التقاء الحركة، ثم انزلقت الهمزة بينهما للتخلص من هذا الوضع.

3- التقاء الفتحة مع الكسرة :

ويحدث هذا الوضع (غير المقبول في اللغة العربية) في البنية العميقة، بعد سقوط شبه الحركة (الياء أو الواو) والتقاء حركتها مع الحركة السابقة عليها، وذلك كما في هذه الأوضاع :

-عند إسناد الفعل المضارع الناقص إلى ياء المؤنثة، فإننا نقول: ترضَيْن: tarḍayna والأصل فيه tarḍayīna، ثم يخالف بين الحركات وأشباه الحركات عن

طريق إسقاط شبه الحركة، فتتابع حركتان، وهما الفتحة التي تسبق شبه الحركة، والكسرة الطويلة التي تعقبها، tarḍaīna ، وهذا وضع غير مقبول في نظام العربية الصوتي، فيحدث انزلاق حركة، تتخلّق على اثره شبه الحركة (الياء)، فيعود الفعل إلى صورته الأولى tarḍayina مع فارق واحد، وهو أن الياء هنا زائدة، فالوزن (تفعيين) ثم يخالف بين الياء المتخلقة بالانزلاق وحركتها، عن طريق إسقاط الحركة، ثم يصير الفعل على شكل tarḍayna [25]، وهو الشكل المستعمل في البنية السطحية.

-وعند صياغة اسم الفاعل من الأجوف بنوعية الواوي واليائي، فإنه يحدث التقاء الفتحة الطويلة والكسرة التي تحمل شيئا من دلالة اسم الفاعل، وذلك كما في المثالين (قائل، وبائع) :

ḳā>il	<	ḳā•il	<	ḳāwil
bā>i<	<	bā*i<	<	bāyi<
إقحام الهمزة للتخلص من التقاء الحركة مع الحركة		التقاء الحركتين		الأصل
S.S				D.S

وقد فطن السابقون إلى هذه لقضية، فقد قال ابن يعيش : «وأما (قائل) و(بائع) فالهمزة فيهما بدل من عين الفعل»[26].

4- التقاء الضمة مع الضمة :

ويحدث هذا الوضع الصوتي في بعض مستويات البنية العميقة، وذلك بعد سقوط شبه الحركة (الواو أو الياء) المتحركة بالضمة وقد سبقت بضمة (/uwu uyu)، فتلتقي إذّاك الضمتان، دون وجود فاصل بينهما، وهو وضع لايقبله النظام الصوتي للغة العربية، ويحدث هذا من وجهة نظرنا في حالة الفعل المضارع الناقص، مثل: (يدعو)، والمخطط الآتي يبين ما حدث:

يدعُوُ > يدعُـُ > يدعو

yad<uwu	<	yad<u*u	<	yad<ū
الأصل		بعد سقوط شبه الحركة		اندماج الحركتين
D.S		(w)		S.S

وهذا يعني أنّ الصورة الأولى (الأصل) احتوت على الحركة المزدوجة الصاعدة، (wu)، ولما كانت اللغة تكره مثل هذا النوع من الأوضاع الصوتية وتستثقله، فقد عمدت إلى التخلص من شبه الحركة (w)، ولم تتخلّص من الضمة، لأنها تحمل دلالة الإعراب، فالتقت الضمّتان (uu) فاندمجتا معاً في ضمة طويلة، هي التي ظهرت في البنية السطحية(ū) .

ونذكر في هذا المقام أنّ القدماء ينطلقون في تحليلهم لما يحدث في هذه الأفعال من نظرتهم إلى الخط، ولا سيما أنّ الضمة الطويلة في النظام الكتابي العربي لا تختلف في صورتها عن صورة الواو التي نعبّر عنها بمصطلح (شبه الحركة)، قال سيبويه: « وأما الأفعال، فلا يحذف منها شيء؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك : لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي، إلا أنهم قالوا: لا أدرْ في الوقف؛ لأنه كَثُرَ في كلامهم ، فهو شاذّ.»(27) وذكر الميداني ما يقارب هذا(28) وعلى هذا فالأمر ليس إلاّ استثقالا للحركة على الحرف، فقد استثقلت الضمة على الواو(29) وقد نصّوا على أنّ التسكين إنما هو طلب للخفة في بعض الأنماط(30).

كما تلتقي الضمّة مع الضمّة عن إسناد الفعل المضارع الناقص إلى واو الجماعة (في الأفعال الخمسة)، وذلك نحو (يرمون)، والأصل فيه (يرمِيون) بوزن (يفعلون) قد جرت فيه أولا عملية مماثلة بين الحركات، فقد ماثلت حركة العين حركة اللام، وهي الضمة الطويلة، التي تمثّل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل (يرمُيُون) بوزن (يَفعُلُون)، فقد جرت فيه أولا عملية مماثلة بين الحركات، إذ ماثلت حركة العين حركة اللام التي هي الضمة الطويلة، التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل (يرْمِيُونَ) ويعود السبب في هذه المماثلة إلى تأثير حركة المقطع المنبور، وهو المقطع (yu) ، قال بروكلمان: « وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضاً، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً.» (31).

ويعد عملية المماثلة (برأي الدكتور فوزي الشايب) تحدث عملية مخالفة بين الحركات واشباه الحركات، وذلك بإسقاط شبه الحركة، وهي الياء هنا، فتلتقي الحركات المتماثلة، فتصبح الكلمة (ترمون) كما في البنية السطحية[32].

– ويحدث مثل هذا الوضع أيضا عند إسناد الأمر من الناقص إلى واو الجماعة وذلك كالفعل (ادعوا) :

>ud<ū	<	>ud<u•ū	<	>ud<uwū
اندماج الحركتين في حركة واحدة		بعد سقوط شبه الحركة		الأصل
S.S		(w)		D.S

– ويحدث مثل هذا أيضا في المصادر على وزن (فُعُول) وذلك نحو: سرت سئورا وغرت غئورا[33] فالأصل في هذين المصدرين أن يكونا بالياء (سيور) و(غيور) حيث تشكَّلت في المقطع الأول الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) وقد سقطت منه شبه الحركة (y) :

سُـ ـُـر	<	سُيــور
su•ur	<	suyūr

وهذا الحذف شكّل إجحافاً بحق هذه الكلمة على ما يبدو، فلا فرق بينها وبين كلمة (سور) فلم يحدث اندماج بين الضمتين، بل اجتلبت الهمزة للفصل بينهما:

su>ūr	<	suyūr

فالكلمة في بنيتها السطحية على زنة (فئول).

5– التقاء الضمة مع الفتحة:

وينشأ هذا الوضع الصوتي (ua) عن سقوط شبه الحركة (الواو أو الياء) إذا كانت متحركة بالفتح وكان ماقبلها مضموماً، ويتجلى هذا الوضع في بعض المستويات العميقة لإسناد الفعل الناقص المضارع إلى الاثنين والاثنتين (يفعلان وتفعلان).

tagzūwāni < tagzū*āni

الأصل إقحام شبه الحركة (w) للتخلص من التقاء الضمة مع الفتحة

6- التقاء الضمة مع الكسرة :

ويحدث هذا الوضع الصوتي عند حذف شبه الحركة (الواو أو الياء) إذا كانت مكسورة، وهي مسبوقة بضمة ، وذلك كما في بعض لغات المبني للمجهول من الثلاثي الأجوف، كما في هذا المخطط:

قُوِلَ < قُـ ِـ لَ < قُوِل

kuwila < ku*ila < kʷila

الأصل بعد سقوط شبه الحركة (w) بالإشمام

وهو ما عبر عنه بالإشمام، وهو إشباع الصوت بصورة الواو الصوتية إشباعاً قوياً.

7- التقاء الكسرة مع الكسرة

ويحدث هذا الوضع عند تشكُّل الفعل الأجوف المبني للمجهول في بعض لهجات العرب، فمعلوم لدينا أن الأصل في (قال) كما نص علماؤنا هو :(قول kawala)، وعند بنائه للمجهول سيكون من الناحية النظرية kuwila ، فقد تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة(w i) (34) وهي حركة مستثقلة تلجأ اللغة إلى التخلص منها، وهذا يحدث في أوضاع مختلفة، منها أن تحدث عملية مماثلة بين الضمة التي هي نواة المقطع الأول، والكسرة، وهي نواة الحركة المزدوجة (w i)، فتنقلب الضمة إلى كسرة، وعلى هذا فالمماثلة كلية مدبرة منفصلة :

kiwila < kuwila

بعد عملية المماثلة الأصل

D.S

فقد نتج عن هذا الوضع وقوع شبه الحركة (w) بين الكسرتين (iwi) وهذا يمثل مدعاة إلى سقوطها، فتلتقي الكسرتان دون وجود فاصل بينهما :

ḳi*ila < ḳiwila

ثم تمتزج الحركتان في كسرة واحدة :

ḳīla < ḳi*ila

S.S

وهذه هي اللغة الجيدة كما وصفها القدماء(35).

وقد لجأ بعض العرب إلى إشمامها ضمه مثل ḳ^{w}ila > ḳīla ، ويؤدي هذا الإشمام إلى الإشعار بصيغة (فُعِل) كما ذكر سيبويه (36).

وإذا كان الأمر في المثال السابق ينطبق على الواوي، فإن انطباقه على اليائي يكون من باب الأولى، وذلك في إحدى لغات العرب التي نطلق عليها (إخلاص الكسر)، فتتخلَّص اللغة في هذه اللهجة من الحركة المزدوجة الصاعدة بداية عن طريق إجراء عملية المماثلة في صيغة fu<ila مثل buyi<a، فتتأثر الضمة (u) بالكسرة التي بعد الياء تأثر كلياً مدبرا منفصلا، فتنقلب إلى كسرة:

biyi<a < buyi<a

بعد المماثلة   الأصل

والوضع الأخير يشبه وضع الواوي في المثال السابق من جهة وقوع شبه الحركة بين كسرتين (iyi) إذ يشكِّل هذا الوضع مدعاة لسقوط شبه الحركة (y) فتلتقي الكسرتان :

bi * i<a < biyi<a

ثم تمتزج الكسرتان القصيرتان في كسرة طويلة واحدة.

bī<a < bi*i<a

وعند صياغة جمع المذكر السالم من صيغة (فاعل) المبنية من الناقص الواوي او اليائي في حالتي النصب والجر، فإنه يتشكَّل عندنا هذا الوضع في بعض مراحل تحليلنا له، وذلك نحو:

داعينَ	داعـــينَ >	داعِـوِينَ >	داعٍ > داعِوين
dā<īna <	dā<i•īna <	dā<iwīna <	dā<in
امتزاج الكسرتين في كسرة طويلة	سقوط شبه الحركة(W) والتقاء الكسرتين	وقوع شبه الحركة (W) بين كسرتين	المفرد
S.S		D.S	

كما يحدث هذا الوضع في اليائي أيضاً.

8- التقاء الكسرة مع الفتحة :

ويحدث مثل هذا الوضع في البنية العميقة عند بناء بعض أنماط الناقص الثلاثي للمجهول، وذلك كما في الفعل (غُزِي)، فإنّ الأصل فيه أن يكون غُزِوَ ğuziwa؛ لأنه واوي الأصل، ولكن وقوع شبه الحركة (w) بين الكسرة والفتحة عرّضها للسقوط فالتقت الكسرة مع الفتحة مما أدّى إلى انزلاق شبه حركة جديدة، وهي الياء :

ğuziya <	ğuzi•a <	ğuziwa
بعد انزلاق شبه الحركة (y)	بعد سقوط شبه الحركة	الأصل
S.S		D.S

وأما في حالة الناقص اليائي، فإن ما حدث فيها، يشبه ما حدث في الواوي، إذا استثنينا سقوط شبه الحركة (w)، ولا يتوقف الأمر على هذا الشكل من أشكال البنية السطحية التي ظهرت هنا، فقد أشار سيبويه إلى بعض حالات البناء للمجهول في الناقص، تتمثّل في تسكين العين، وذلك نحو :(غُزْيَ) =ğuzya بتسكين الزاي(37).

ولعل مما يُعَدُّ شاذاً في الاستعمال، ما ذكره سيبويه من أن العرب يفرُّون إلى الألف من الياء و الواو فيقولون : رُضا ruḍā ونُها nuhā، في مكان (رُضي) و (نُهِيَ)(38) وعليه قول زيد الخيل :

أفي كلّ عام مأتمٌ تبعثونه   على مِحْمَرٍ ثوّبتموه وما رُضا(39)

وقول طفيل الغنوي :

... ...   إن الغَوِيَّ إذا نُهَا لم يُعْتَب [40].

وقد ذكر سيبويه أنّ علّة هذه الظاهرة هي الخفّة[41] وهو قول صحيح، غير أنّ مدعاة صعوبته تتمثّل في تشكُّلِ ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة، ولهذا فقد تخلصت اللغة من الكسرة التي التقت بالفتحة بعد حذف شبه الحركة من (nuhiya) و(ruḍiya)، ثم عوضت عن هذا الحذف عن طريق إطالة الفتحة .

كما يحدث مثل هذا الوضع عند صياغة مصدر وزن الافتعال من الناقص الواوي، وذلك كما في الفعل (اقتاد)، فعند بناء مصدره، فإنه سيكون على (اقتواد) من الناحية النظرية (iḳtiwād"<")ولكن الذي يظهر في البنيه السطحية للعربية غير ذلك، لأنّ العربية وصلت إلى استعمال الياء مكان الواو فقالت : اقتياد (<iḳtiyād) وقد نشأ هذا الشكل الصوتي بسبب بعض التحركات الداخلية التي أدت إلى التقاء الكسرة القصيرة مع الفتحة الطويلة الذي نشأ بعد حذف شبه الكرة (w):

" < " iḳti*ād   <   " < " iḳti*ād

بعد انزلاق شبه الحركة (y)

ولما كان هذا الوضع (ia) غير مقبول في اللغة العربية، فقد لجأت اللغة إلى عملية انزلاق شبه حركي جديد، حيث انزلقت شبه الحركة (y) مكانها :

" < "iḳtiyād   <   " < " iḳti*ād

بعد انزلاق شبه الحركة (y)

9- التقاء الكسرة مع الضمة (iu)

أكثر ما يتبدّى هذا المظهر في زيادات الأفعال الناقصة في صيغها المختلفة، وقد وجدنا أنّ أكثر هذه الصيغ ممثّلٌ في هذه الظاهرة، ولذلك قمنا بتقسيم مظاهر التقاء الكسرة مع الضمة وفقاً لهذه الصيغ إلى الأقسام الآتية:

1- صيغة أفعل :

ذكر الميداني أن الواو تقلب ياء إذا كانت رابعة طرفاً أو فوق الرابعة نحو: أغزيت [42] وقال ابن جني : «وأمّا إبدالها منهما منقلبتين فقولهم : أعطى، وأغزى

واستقصى .... أصل هذا كله : أعطوَ وأغزوَ واستقصوَ... فلما وقعت الواو رابعة فصاعداً، قلبت ياء، فصارت في التقدير: أعطيَ وأغزيَ... فلما وقعت الياء طرفا في موضع حركة، وما قبلها مفتوح، قلبت ألفاً، فصارت في التقدير : أغزى، وأعطى...»(43).

وهذا الذي ذكره العالمان الجليلان صحيح، ولكننا لا نعدّه تعليلاً لانقلاب الواو إلى الياء في الماضي، ونعتقد هنا ، أنّ هذا الانقلاب لم يحدث بداية في الماضي ولكنه حدث في المضارع، بسبب تشكل أكثر من حركة مزدوجة في أثناء حركة اللغة فيه، فالأصل في الفعل (أغزى) مثلا، ومضارعه (يُغزي) أن يكون (يُغزو yuġziwu)، ثم قامت اللغة بحذف شبه الحركة (w) من المقطع الأخير ، فالتقت نواة المقطع (u) مع نواة المقطع السابق عليه، وهي الكسرة، وهذا الوضع الصوتي غير مقبول في النظام المقطعي للغة العربية، ولهذا فقد انزلقت شبه حركة جديدة وهي (y) لتناسب الكسرة :

yuġziwu	<	yuġzi'u	<	yuġziyu
الاصل		بعد سقوط شبه الحركة		بعد انزلاق شبه الحركة (y)
D.S		وفيه التقاء الحركة مع الحركة		للتخلص من الوضع السابق

ثم حذفت اللغة الحركة المزدوجة (yu) وعوضت هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة yuġzī .

2- صيغة فاعل:

وهي كالصيغة السابقة، قد تعرضت لِتَكَوُّن التقاء الحركة مع الحركة في حالة المضارع، حيث حدث في ماضية انقلاب الواو إلى الياء، فالأصل في (غازيت) هو (غازوت) ، وفي المضارع يوغازو yuġaziwu ، وبسبب ثقل هذا النمط لجأت اللغة إلى التخلص من شبه الحركة (w)، فالتقت الكسرة مع ضمة المقطع الذي حذف حدّ الإبتداء منه وهو (wu)، ولما كان التقاء الكسرة مع الضمة غير مقبول في النظام المقطعي للغة العربية، (iu) فقد لجأت إلى إحداث انزلاق تمثّل في شبه حركة جديدة (y) لتناسب الكسرة قبلها :

يغازيو	>	يغازِ ـُ	>	يغازوُ
yuġāziyu	<	yuġāzi* u	<	yaġāziwu
بعد انزلاق شبه الحركة		بعد حذف شبه الحركة		الأصل
				D.S

ثم حدث فيها ما حدث في الصيغة السابقة من حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) والتعويض عنها عن طريق إطالة الكسرة السابقة لها، لتصبح الكلمة yugazi .

3- **صيغة فَعّل :**

ولا يختلف ما حدث هنا عنه فيما حدث مع النوعين السابقين، ومثال ذلك التحليل الآتي :

يُسمّيُ	>	يُسَمِ ـُ	>	يُسَمّوُ	>	سَمّى
yusammiyu	<	yusammi*u	<	yusammiwu	<	sammā
انزلاق شبه الحركة (y) لمناسبة الكسرة		بعد حذف شبه الحركة (w)		الأصل		الماضي (D.S)

ثم تلجأ اللغة إلى التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة (yu) عن طريق حذفها، ومن ثم تقوم بالتعويض عن طريق إطالة الكسرة، فتصبح الكلمة (yusammī) وهي كذلك في البنية السطحية للعربية.

4- **صيغة استفعل :**

وينسحب ما قلناه عن الصيغ السابقة على هذه الصيغة، وذلك في مضارعها كما في الفعل يستسمى :

yastasmiyu	<	yastasmi*u	<	yastasmiwu
انزلاق شبه الحركة(y) لتناسب الكسرة		بعد سقوط شبه الحركة(w)		الأصل

وبعدها تقوم اللغة بحذف الحركة المزدوجة (yu) وتعوض هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة، فتصبح الكلمة (yusammi) وهي البنية السطحية التي نعرفها.

كما حدث هذا في بعض الصيغ بنفس الطريقة لصيغة افتعل مما لا يفيد ذكره كثيراً. وقد أعرضنا عن ذكره تجنباً للتكرار.

الهوامش

(1) Leslau,w., Comparative Dictionary of Ge< ez, p. 133.

(2) Ibid, p . 146.

(3) الدكتور عبد الصبور شاهين في علم اللغة العام، ص 109.

(4) الرمز(ص) بمعنى الصوت الصحيح والرمز (ح ق) يعني الحركة القصيرة وأما الرمز (ح ط) فيعني الحركة الطويلة. وفي الرموز الصوتية الأخرى (c) يعني consonant و(v) تعنيvowel والرمز (s) يشير إلى معنى القصير short وأما (L) فتعني الحركة الطويلة long.

(5) سيبويه الكتاب، 541/3.

(6) سيبويه، الكتاب 541/3-542 .

(7) سيبويه، الكتاب 542/3.

(8) سيبويه، الكتاب 543/3.

(9) ابن منظور، لسان العرب 66/13.

(10) الدكتور رمضان عبد التواب، بحوث مقالات في اللغة، ص244-246 .

(11) الدكتور. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية ص34.

(12) يعني الرمز D.S البنية العميقة Deep Structure وأما الرمز S.S فهو يعني البنية السطحية Surface Struture على حسب استعمال المدرسة التوليدية التحويلية.

(13) الدكتور رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص64.

(14) ابن عصفور، المقرب، ص551-552 .

(15) الميداني. نزهة الطرف في علم الصرف، ص29.

(16) هنري فليش، العربية الفصحى، ص 41.

(17) ابن يعيش، شرح المفصل 82/10.

(18) الدكتور فوزي الشايب، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي ص60.

(19) طوّرت بعض اللغات السامية كالجعزية (الإثيوبيّة) والأمهارية والمداعية أوضاعاً تسمح فيها بالتقاء الحركة مع الحركة.

(20) المرجع السابق، ص61.

(21) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص110 وانظر الدكتور رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص235.

(22) ابن منظور، لسان العرب (خطط) 231/14.

(23) ابن جني، سر صناعة الإعراب 80/2 وابن يعيش، شرح المفصل110/10.

(24) ابن يعيش ، شرح المفصل38/6.

(25) الدكتور فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ص 66-67.

(26) ابن يعيش، شرح المفصل 10/10.

(27) سيبويه، الكتاب 184/4 وانظر 209/4.

(28) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف ص 37.

(29) العيني، شرح المراح في التصريف، تحقيق الدكتور عبدالستار جواد ص237.

(30) المرجع السابق، ص215.

(31) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 64.

(32) الدكتور فوزي الشايب، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص65.

(33) سيبويه، الكتاب، 59/4. ومن الأمثلة على هذا الوزن : البثوع والبثوحة، وانظر: ابن منظور لسان العرب (بوح) 416/2ومنها الروب من (راب اللبن) انظر السيوطي، المزهر 441/1.

(34) عبدالله كناعنة، اثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ص133.

(35) ابن يعيش، شرح المفصل. 74/10 ابن عصفور، المقرب ص548.

(36) سيبويه، الكتاب 342/4.

(37) سيبويه، الكتاب 386/4.

(38) سيبويه، الكتاب 187/4.

(39) سيبويه، الكتاب ١٨٨/٤ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل76/9.

(40) سيبويه، الكتاب 188/4 وابن يعيش، شرح المفصل 76/9 ولم اقف عليه في ديوانه .

(41) سيبويه، الكتاب، 187/14 .

(42) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ص35.

(43) ابن جني، سر صناعة الإعراب 672/2.

المراجع

1- بروكلمان ، فقه اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، 1977.

2- ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993.

3- داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت،(د.ت)

4- رمضان عبد التواب،

* بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة،1988.

* التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي القاهرة 1990.

* المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.

5- سيبويه، الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت(د ت)، مصوّرة عن طبعة الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

6- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر، بيروت، (د ت).

7- عبد الله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، مطبعة كنعان، اربد، 1997.

8- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

9- ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله، مطبعة العاني، بغداد، 1986.

10- فوزي الشايب، تأملات في بعض مظاهر الحذف الصرفي، حولية كلية الآداب، جامعة الكويت، ج/62/10، 1988-1989.

11-ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، 1955.

12- الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981.

13- هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1966.

14- ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

الفصل الخامس

الحركات المزدوجة وأثرها في توليد الصيغ اللغوية

مفهوم الحركة المزدوجة

يطالعنا في الدرس اللغوي للعربية دلالتان لمصطلح الحركة المزدوجة، الأولى منهما ما يطلق على ظاهرة التقاء الحركة مع الحركة hiatus (1) وهو أمر غير مقبول في اللغة العربية وأغلب اللغات السامية، لأن النظام المقطعي لهذه اللغات يرفض مثل هذا الامر، والثاني هو ما يخصُّ العربية من نظام صوتي، ويطلق على هذا التتابع الذي حدث في العربية بين الحركات وأشباه الحركات semi-vowels في مقطع واحد، وفي العربية صوتان -كأي لغة أخرى- يمثلان أشباه الحركات، وهما: الواو والياء.

ونشير هنا إلى أنه إذا كانت الواو أو الياء مسبوقة بحركة، فإننا نسمي هذا التتابع الحركة المزدوجةالهابطةfalling dighthong وأما إذا جاءت الحركة بعد شبه الحركة، فإننا نسمي هذا التتابع الحركة المزدوجة الصاعدة rising dighthong .

وهذا هو سر الخلاف حول مصطلح الحركات المزدوجة عند علماء العربية، والمهتمين بالدراسات الصوتية من العلماء العرب وغيرهم، فبعض العلماء يعتقد بوجود الحركات المزدوجة في جميع اللغات، ومنهم فندريس الذي يرى أنه يوجد في كلّ اللغات مزدوجات، وهذه المزدوجات تمثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقَبٍ مختلفة(2)، وقد أيّده في هذا الدكتور عبدالصبور شاهين، الذي رأى أنّ إهمال الحركة المزدوجة يعود إلى الكتابة التي لا تكاد تؤدي في أي لغة أكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ(3).

وأما الذين فهموا الحركات المزدوجة على أنها سياق صوتي يتمثل في تتابع حركتين أو أكثر في مقطع واحد، فإنهم على حق فيم يخصُّ رفض النظام الصوتي العربي لظاهرة التقاء الحركة مع الحركة(4)، وهو أمر قد يخصُّ اللغات الأوروبية ونظمها الكتابية والصوتية، فقد أشار برتيل مالمبرج إلى مفهوم الحركات المزدوجة التي تعني تتابع الحركة وشبه الحركة، ذاكراً أن الفرنسية الحديثة تخلو من الحركات المزدوجة، وأما المجموعات (oui-oi-ui-ie) في كلمات مثل:fois-nuit-pied فلا يمكن تفسيرها إلاّ على أنها تتابع صامت وحركة(5).

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إنّ الحركة المزدوجة ما هي إلاّ تتابع حركة وشبه حركة أو شبه حركة وحركة في مقطع واحد، فإذا كان هذا التتابع في مقطعين مختلفين، فإننا لا نطلق على هذا الوضع الصوتي اسم حركة مزدوجة Dighthong.

ونشير هنا إلى أن هذه الدراسة لن تعني بالأثر التركيبي للحركات المزدوجة(6)، ولكنها ستستثمر هذا الأثر الذي سببته الحركات المزدوجة في إغناء المعجم العربي بكلمات جديدة، ساهمت في توسعته، مما يبدو معه أثرها أثراً تاريخياً، أدى دورا مهما في ابتداع كلمات جديدة، وإن كانت ليست بعيدة عن الأصل الذي تطورت عنه.

ويجدر أن نذكر هنا، أنه ينبغي التمييز بين مفهومين قد يبدو أحدهما قريباً من الآخر، وهما مصطلح الحركة المزدوجة، وشبه الحركة، أو نصف الحركة، فالحركة المزدوجة كما هو ظاهر من هذه الدراسة، هي وضع صوتي ينشأ عن تتابع حركة وشبه حركة، وأما الواو والياء بمعزل عن السياق الحركي المحيط بهما، فيطلق عليهما في بعض الأحيان مصطلح أشباه الحركات semi-vowles وهما ما أطلق عليهما الدكتور كما بشر مصطلح أنصاف الحركات، وفضّله على المصطلح (أشباه الحركات) الذي فضّل أن يطلقه على الميم واللام والنون والراء والعين(7).

ويطلق مصطلح أنصاف الحركات على تلك الأصوات التي تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة من مناطق الحركات، ولكنّها تنتقل من هذا المكان بسرعة ملحوظة، إلى مكان حركة أخرى، ولأجل هذه الطبيعة الانتقالية أو الانزلاقية، ولقصرها وقلّة

وضوحها في السمع إذا قيست بالحركات الصرفية، عدّت أصواتا صامتة لا حركات ، على الرغم مما فيها من شبه واضح بالحركات[8].

ويتم إنتاج صوت الواو بأنْ تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق الضمة، ثمّ يُترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى، وتُضمّ الشفتان، ويسدّ الطريق إلى الأنف عن طريق رفع الحنك اللين، وتترافق هذه العملية مع ذبذبة الوترين الصوتيين، فهو على هذا الوصف صوت صامت(نصف حركة) من أصوات أقصى اللسان، وهو صوت مجهور (يتذبذب معه الوتران الصوتيان)، كما أنّه صوت شفوي، وأمّا الياء، فيمكن أن يقال فيها إن نطقها يحدث عندما تتخذ الأعضاء الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة، تاركة هذا الوضع إلى حركة أخرى بسرعة ملحوظة، ويتجه وسط اللسان نحو وسط الحنك، وتنفرج الشفتان، ويسدّ الطريق إلى الأنف، ويتذبذب الوتران الصوتيان في أثناء هذه العملية الصوتية[9]. أي أن الواو و الياء ليستا حركتين مزدوجتين بمعزل عن السياق الحركي الذي يحيط بهما .

كما ينبغي أن نذكر أنه في سبيل إعداد هذه الدراسة، كان لا بدّ من الاستعانة بأحد المعاجم الأمّهات في اللغة العربية، وقد رأيت من الخير لهذه الدراسة أن تعتمد معجم لسان العرب لهذه الغاية، لأنه معجم جامع لمادة كثيرة من المعاجم قبله، وكان هذا الأمر مدعاة إلى قراءة معجم لسان العرب قراءة متأنّية، للبحث عن مظاهر التّعدد الذي سبّبته الحركات المزدوجة بطريقة أو بأخرى، ولما انتهت هذه المرحلة وجدت أن هذه المظاهر انحصرت في الآثار الآتية:

1- الانتقال من الحركة المزدوجة الهابطة إلى الحركة المزدوجة الصاعدة.

2- حذف شبه الحركة والتعويض عنها بالتاء.

3- المخالفة.

4- حذف الحركات المزدوجة نهائياً.

5- تحوُّل نواة الحركة المزدوجة.

6- المبالغة في التصحيح.

7- القلب المكاني:

أ- القلب المكاني وصعوبة الحركات المزدوجة.

ب- القلب المكاني والمحافظة على الحركات المزدوجة.

جـ- ما عومل معاملة المنقوص.

8- الانتقال في حد ابتداء الحركات المزدوجة من الواو إلى الياء.

9- الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز والفرار من الهمز إلى الحركات المزدوجة.

وفيما يأتي تفصيل لهذه الآثار:

1- الانتقال من الحركة المزدوجة الهابطة إلى الحركة المزدوجة الصاعدة:

تميل اللغة إلى التخلص من الحركات المزدوجة الهابطة التي تكون نواتها الصائتة حركة قصيرة بطرق مختلفة، فمن ذلك تغيير شكل الحركة المزدوجة الهابطة إلى حركة مزدوجة صاعدة، وما نعنيه بهذا التحرك اللغوي هنا، هو تغيير موقع نواة الحركة المزدوجة (الصائت فيها)؛ لأنّ ما يحدّد الصعود والهبوط في الحركات المزدوجة، هو موقع النواة، فإذا كانت الحركة تسبق شبه الحركة، فإننا نطلق عليها الحركة المزدوجة الهابطة، مثل : (ay/iy/uy/aw/iw/uy)، زيادة على ما يقابلها من الحركات التي تكون النواة فيها حركة طويلة، وأغلب هذه الأوضاع لا يحقق على المستوى الاستعمالي الفعلي(في البنى السطحية للغة العربية)، وأمّا إذا كانت شبه الحركة سابقة للنواة الصائتة، فإنها تسمى الحركة المزدوجة الصاعدة، وذلك نحو : (ya/yi/yu/wa/wi/wu)، ويضاف اليها الحركات المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها حركة طويلة، وكثير من هذه الحركات المزدوجة مقبول في المستوى الإستعمالي الفعلي (البنى السطحية للغة العربية)، وهذا يؤكد أنّ الحركة الصاعدة اكثر قبولا في اللغة العربية؛ لسهولتها النسبية إذا ما قيست بالهابطة، ولهذا، فإننا نتوقع أن تميل العربية إلى التخلص منها، عن طريق التحول إلى الحركة الصاعدة، وربما حافظت اللغة على النمط الأصلي، وهذا سيساهم بدوره في توسعة المعجم عن طريق رفده بكلمات جديدة، ومن أمثلة هذا الأمر في اللغة العربية:

* العَيْثَرُ والعَثْيَرَ، وهو الأثر الخفي[10]

وفي المثل: ماله اثر ولا عَثْير، ويقال: ولا عَيْثَر[11]

عَيْثَر > عَثْيَر

ʿayṯar < ʿaṯyar

– وجاء في اللغة أن الكَيْثَر بمعنى الكثير[12]، فربما قالوها كَثْيَر مقلوبة عن كَيْثَر.

2- حذف شبه الحركة والتعويض عنها بالتاء:

وهذا كما أشرنا سابقاً مما يؤدي إلى تخليق كلمات جديدة، ومثل هذا الأمر ناتج فيما نرى عن عملية القياس الخاطئ،[13] وهذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم جنباً إلى جنب من الصيغة الأصلية، بل من الممكن جدا أن تتغلب الكلمة الجديدة على الصيغة الأصلية، ومن الأمثلة على هذه الكلمات:

– قال ابن منظور: «جاءوا تترى وتترأ، أي متواترين، التاء مبدلة من الواو... وليس هذا البدل قياسياً، وإنما هو أشياء معلومة[14].

– ونجد في مادة (وقر) تَوَقَّرَ واتَّقر: ترزن، والتيقور: لغة في التوقير، والتيقور: الوقار، أصله ويقور، قلبت الواو تاء بتعبير ابن منظور[15] واورد عليه قوله العجاج:

فإن يكن أمسى البلى تيقوري[16]

بمعنى : أمسى وقاري.

– ويقال: رجل تُكَأَةٌ: كثير الاتكاء، والتاء بتعبيرهم بدل من الواو[17].

إنّ هذه الأنماط التي عرضناها قليل من كثير، وإن كان رأي القدماء ينطلق من نظرتهم إلى عملية الإبدال، فهم يرون إمكانية حدوث تبادل بين الواو والياء من جهة، والتاء من جهة أخرى، وأما ما يمكن أن نقوله هنا، فهو أنّ الإبدال في هذا السياق الصوتي، أمر بعيد الاحتمال، لما بين التاء والواو، من تباعد في الصفات الصوتية

والمخرج إلى حد ما، ولهذا يمكن القول إن هذا الامر ناتج بسبب تأثير الحركات المزدوجة في بنية الكلمة، ونعتقد اعتقادا قويا بأنّ هذا الأمر قد حدث بداية في صيغة الافتعال، وأنّ عملية القياس الخاطيء قد حدثت فيه أيضا، ومن ثم عُمّمَ أثرها في السياقات الأخرى، مما أدى إلى توليد صيغ جديدة، ربما تغلّبت على الصيغ الأصلية كما ذكرنا، ويمكن توضيح هذا الأمر صوتياً كما يأتي:

وتر	اوتتر	اتتر	اتّتر
watara	>iwtatara	>itatar	>ittatara
الفعل الثلاثي	الأصل في صيغة الافتعال وفيه الحركة المزدوجة الهابطة iw	حذف شبه الحركة	التعويض عن طريق تشديد تاء الافتعال

وبعد هذا تبدأ عملية الاشتقاق فعلها في الأوضاع الاستعمالية الأخرى، مثل تترى ، وتتراً، وبتفصيل ما حدث أنه تشكّل حركة مزدوجة هابطة (iw) في وزن الافتعال، وذلك في بنيته العميقة، وهي مرحلة نظرية لا نعتقد أنها كانت مستعملة فيما مضى، ولم توجد في البنى السطحية للغة العربية، وقد قامت اللغة باطّراح شبه الحركة للتخلص من هذا لوضع غير المقبول، ويظهر هذا في المرحلة الثانية >itatar، ومن ثَمّ قامت بتشديد تاء الافتعال للتعويض عن المحذوف، وهذا الذي ذكرناه يمثل الأثر التركيبي للحركات المزدوجة، وأما على المستوى الاستعمالي المعجمي، فإننا نقول إن صيغة (افتعل) الجديدة (اتّعل) كانت دافعا قويا لحركة تطور اخرى، لأنه من الممكن جدا أن يحدث قياس خاطيء على وزن (افتعل) التاني الفاء (في جذره الثلاثي) مثل: تلف وتبع وغيرهما، فإذا كانت صيغة (اتبع) مكونة من التاء الأصلية، وتاء الافتعال في أوله، وهو يشبه-صوتياً- (اتتر) دون أن يكون الشبه صحيحاً؛ لأن التاء الأولى فيها تعويضيه عن المحذوف، فلا بأس في هذا السياق من حدوث عملية قياس خاطيء، إذ يشتق فعل جديد، فكما نقول: تبع وتلف، فإنه يمكن أن نقول: (تتر) مكان (وتر)، وإن كانت صيغة (وتر) ما زالت موجودة ومستعملة، مما يؤدي إلى استحداث مفردات جديدة تدخل المعجم، وتستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغ القديمة، ومنه ما جاء في قولهم: جاءوا متواترين وتترى وتتراً.

وقد جاء أمثلة ليست قليلة على هذا الأمر، وذلك نحو: التُّضْع مصدراً

(وَضَـعَ)[18] و(تَوَتَ) من الفعل (ورث) الذي لم أجده مستعملا في المعاجم، وإن وجدنا فيها التراث، وقال الدكتور رمضان عبدالتواب: «ولا شك أن هذا هو الطريق الذي وصلت الينا عنه كلمات أخرى، مثل: التكلان من (وكل) والتخمة من الطعام الوخيم، والتُّقى من (وقى) والتراث من (ورث) وتجاه من (وجه) والتكاة من (وكا) والتالد والتليذ من (ولد)... وغير ذلك»[19] وهو قياس الذي أطلق عليه المستشرق برجشتراسر مصطلح بناء الأبنية[20].

3- المخالفة المسببة عن الحركات المزدوجة

نعني بالمخالفة Dissimilation ذلك المسلك المضاد للتشابه[21]، فهي إذن نزعة صوتين متشابهين إلى الاختلاف، لأن الصوتين المتشابهين يحتاجان إلى جهد عضلي زائد، ولتيسير هذا الجهد يقلب أحد الصوتين إلى صوت اخر[22].

وإذا كانت بنية الكلمة تحتوي ضمن مكوناتها على حركة مزدوجة، فإنه سيضاف إلى صعوبة توالي المتماثلات صعوبة نطق الحركات المزدوجة، ونشير إلى هنا إمكانية حدوث المخالفة بين الصوامت وأشباه الحركات[23].

ومما جاء على تبديل أشباه الحركات أصواتاً صحيحة وولّد كلمات جديدة في العربية:

- يقال: البَيْظر والبُنْظر، وهو ما بين الإسكتين من المرأة[24].

- ويقال: الجوع الدَّيقوعُ والدُّرْقُوعُ: وهو الجوع الشديد[25].

ويمكن أن نقول هنا، إنّ ما حدث هو عملية استثقال نطقية للحركات المزدوجة الهابطة، وهي هنا (ay)، ثم التخلُّص من شبه الحركة، والتعويض عنها بأحد الأصوات المائعة (النون في الأولى والراء في الثانية):

بُنْظر > بَيْظر

bunżurun < bayżarun

دَيقوعٌ	<	درقوعٌ
dayķū<un	<	darķū<un

فقد تخلّصت اللغة من الحركة المزدوجة الهابطة(ay) في المثالين عن طريق إلقاء شبه الحركة (y) ثم جاءت بالراء والنون لإغلاق المقطع مرة أخرى، ربما لئلا يلتبس بصيغ أخرى، وقد دخلت الكلمتان الجديدتان في بنية المعجم العربي، دون أن يُستَغنى عن الصيغة الأصلية هنا.

4- حذف الحركات المزدوجة نهائياً:

ونعني بهذا ما يمكن أن تنزع نحوه اللغة من حذف للحركات المزدوجة حذفاً نهائيا (حدّ شبه الحركة ونواته)، وهذا يُنْتِجُ كلمات جديدة تساهم في توسيع المعجم اللغوي وإغنائه بكلمات جديدة تستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية، ومن أمثلة هذا النوع من التحرك اللغوي:

– رجل وقورٌ ووقارٌ: ذو حلم ورزانة، قال ذو الرمة يصف بقرة الوحش:

مُوَلَّعةٌ خَنْساءَ ليست بِنَعْجةٍ يُدَمِّنُ أجواف المياه وقرها(26)

ومن هذه الاستعمالات جاء استعمال آخر بهذا المعنى، وهو القِرة(27)وأصله: الوقر، فقد تشكل في أوله الحركة المزدوجة (wi) وقد قامت اللغة بحذف هذا المقطع كاملاً، ثم عَوَّضَت عن المحذوف في آخر الكلمة عن طريق إضافة تاء التأنيث، فصارت الكلمة: قِرة.

– وجاء في مادة (ورط): «الوِراط: الخديعة والغشّ، وقيل إن معناه كقوله لا يجمع بين متفرّق ولا يفرّق بين مجتمع، خشية الصدقة: الوِراط مأخوذ من إيراط الجرير في عُنُقِ البعير، إذا جعلت طرفه في حلقته ثم جذبته حتى يختنق البعير.... الوِراط: أن يورط الناس بعضهم بعضاً فيقول أحدهم: «عند فلان صدقة، وليس عنده، فهو الوِراط والإيراط»(28).

والذي يعنينا هنا هو كلمة الإيراط، فلو كان الأمر تخلُّصاً من الحركة المزدوجة الصاعدة في (الوراط)، وهي(wi) في (wirāţ) عن طريق إلغاء شبه الحركة (w)

والتعويض عنها بهمزة لإغلاق المقطع، لكانت الكلمة الجديدة الناتجة بفعل هذا التحرك الممكن هي إرلط (>irāṭ) ونواة المقطع الأول هي الكسرة القصيرة، ولكن الذي حدث في رأينا كان في المصدر الفعل(أورط) المزيد بالهمزة، وليس في الفعل الثلاثي ومصدره، فالأصل في مصدر الفعل (أورط) أن يكون (إوراطا >iwrāṭan) تشكلت فيه الحركة المزدوجة الهابطة(iw) في المقطع الأول (>iw) وهي حركة مرفوضة في هذا السياق، فقامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة(w)، فصارت الكلمة (>irāṭ)، وبعد هذا الحذف وجدت فجوة صوتية، دعت إلى التعويض عن شبه الحركة عن طريق إطالة الكسرة، فتولد عنها كسرة طويلة:

> īrāṭ < > irāṭ ✶ >iwrāṭ

ودخلت الكلمة الجديدة في الإستعمال اللغوي بمعنى الوراط أيضا.

– وجاء في مادة (وجل):

«وفي الحديث: وُعِظنا موعظة وجلت منها القلوب»[29] ووجلت تَوْجَل، وفي لغة: تَيْجَل، ويقال: تاجلُ» [30].

ويمكن الحديث هنا عن نمط لم يذكر في هذه المادة التي أوردناها، وهي العِظة، فالأصل فيها (وعِظةٌ) التي تحتوي في بنيتها العميقة وضمن مكوناتها الصوتية على الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) التي حذفت دون تعويض، وهذه حركة لغوية تركيبية، وليست تاريخية؛ لأنه لم يثبت لدينا أن اللغة استعملت في معجمها كلمة وعِظة، التي نعدّها الأصل.

ولكن الذي يهمنا هنا، هو النظير الذي استعمله ابن منظور هنا، وهو مضارع الفعل (وجل) فقد جاء مضارعه (يَوْجَل) وهو الأصل، واحتفظت به اللغة مستعملاً في بناها السطحية على الرغم من وجود الحركة المزدوجة الهابطة(aw) ضمن مكوناته الصوتية، وعلى الرغم من صعوبة نطق هذا النمط، ويبدو أن الفتحة، وهي نواة الحركة المزدوجة، قد ساهمت في المحافظة على هذه الكلمة إلى حد ما.

كما حافظت اللغة على صورة أخرى من صُوَرِ مضارع هذا الفعل، وهي صورة يَيْجَل yay ǧalu وفيه الحركة المزدوجة (ay) وقد وصفها ابن منظور بأنها لغة، وهذا

يعني أنها قليلة الاستعمال قياساً إلى الصورة الإصلية (يَوْجَل)، وهذا الوصف منطلق من أن الذين استعملوا الأصل كانوا أكثر ، وأما الذين استعملوا الصورة الجديدة yay ǧal فقد قاموا بتبديل حدّ الاغلاق في الحركة المزدوجة من الواو إلى الياء، وهو في رأينا أسهل عليهم.

وزيادة على هاتين الصورتين فقد حمل لنا المعجم صورة أخرى لمضارع هذا الفعل، وهي قولهم (ياجَلُ) إذ إن الفتحة الطويلة فيه (yāǧalu) قد تحولت عن صورة ممالة من الصورتين السابقتين على نطق الحجازيين، ويبين هذا في المخطط الآتي:

1- yāǧalu	<	yōǧalu	<	yawǧalu
الفتح الخالص(حجازية)		الإمالة(تميمية)		الأصل
2- yāǧalu	<	yēǧalu	<	yayǧalu
الفتح الخالص(حجازية)		الإمالة (تميمية)		الأصل

ويمكن أن نستدلّ هنا على أن الأصل الذي ورد في اللغة هو (الوجل) من الجذر الثلاثي الصامتي (و جـ ل)، وأمّا الأوجه الاستعمالية الأخرى، فهي ما نصّ عليه المعجم العربي، فقد أورد ابن منظور استعمالات تخالف هذا الأصل، مثل النمط (تيجل)، فقد حدث في هذا النمط انتقال من الحركة المزدوجة الواوية إلى الحركة المزدوجة اليائية، كما أورد ايضا (تاجل)، وهو تطور عن النمط (تيجل)، ويمكن أن يكون تطورا عن (توجل) استناداً إلى مراحل تطور الانماط المعتلة في اللغة العربية.

ويمكن أن نرد هذا الرأي إلى سيبويه وابن جني وابن يعيش[31]، ونورد فيما يلي نصّ ابن يعيش الذي ذكر فيه أنّ الأصل القياسي هو (يَوْجِلُ). بفتح العين أو كسرها مع المحافظة على ما نذهب إليه من أمر الحركات المزدوجة:« وقد جاء في مضارع (فَعَلَ يَفْعِلُ) مما فاؤه واو، نحو: وجِل يوْجِل ووجل يَوجل، أربع لغات، قالوا : يَوجَلُ، بإثبات الواو، وهي أجودها ، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى **﴿قالوا لا توجل﴾**[32]؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة، فثبتت، وقالوا: ياجل، فقلبوا الواو ألفاً، وإن كانت ساكنة، على حدّ قلبها في (ياتعد) و (ياتزن)، كأنّهم كرهوا

اجتماعها، ففرّوا إلى الألف لانفتاح ماقبلها، والثالثة: قالوا:(يِيْجَلُ)، فقلبوا الواو ياء استثقالاً لإجتماع الياء والواو، وقد شبّهوا ذلك بـ(سيّد) و (ميّت)، وإن لم يكن مثله، فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء، مما يستثقلونه، لا سيّما إذا تقدمت الياء واو... وأما الرابع، فقالوا : يِيْجل، بكسر الياء...»[33].

ونحن لا نرى أثراً للحركة المزدوجة الهابطة في الصورة التي أطلقنا عليها اسم مرحلة الفتح الخالص، والذي أوصلنا إلى هذا، هو ما يسمّى انكماش الحركات المزدوجة، حيث خلّص النمط من هذه الحركات، مما أدى إلى أن نقول: ياجل، جنباً إلى جنب مع قولنا : يَوْجَلُ، ويَيْجَلُ.

5- تحول نواة الحركة المزدوجة:

ونعني بهذا أن النواة الصائتة في الحركة المزدوجة- هابطة كانت أو صاعدة- قد تتغير من صورة إلى أخرى، ونرجّح أن الكسرة أو الضمة تتغيران في الغالب إلى الفتحة، ومن أمثلة هذا التحول:

- في قوله تعالى: **﴿والشَّفعِ والوِتْرِ﴾**[34].

قرأ حمزة والكسائي: والوِتْر، وقرأ عاصم ونافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن عامر: والوَتْر، وهما لغتان[35].

أي أن الكسرة هنا(witr) قد تحولت إلى فتحة كما هو مرجّح، (watr) وقد ذكر ابن منظور أن الوِتْرَ والوَتْرَ تعنيان الفرد، وأهل الحجاز يسمّون الفرد: الوَتْر وأهل نجد يكسرون الواو[36] وهذا يعني أن الحجازيين الحَضَر يفتحون، أي أنهم قد فروا من الكسرة إلى الفتحة تسهيلا وتخفيفاً، فيما حافظ النجديون على الكسرة.

- وجاء في مادة (وجر): الوَجار والوِجار: سرب الضَّبُع، أو جُحر الضَّبع والأسد والذئب والثعلب[37] أي:

وِجار	>	وَجار
wiǧār	<	waǧār

فقد تحولت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) في الكلمة الأولى، إلى حركة مزدوجة صاعدة نواتها الفتحة (wa) طلباً للتخفيف.

- ومثل هذا جاء في مادة (يسر)، فاليَسارُ واليِسار: نقيض اليمين، وقد اختلف في أي هاتين اللفظتين أفصح، فابن السكيت يعدُّ الفتح أفصح، وابن دريد يفضّل الكسر[38].

وما يمكن أن نقوله هنا هو أن نواة الحركة المزدوجة (yi) وهي الكسرة القصيرة، تحولت إلى فتحة تخفيفاً؛ لأن طبيعة الأمور تدفع باتجاه تغيير الكسرة إلى الفتحة.

يِسار > يَسار

yisār > yasār

وبعد هذا، فإن التحرك اللغوي باتجاه تغيير نواة الحركة المزدوجة ليس قليلا، وقد ساهم في وجود أشكال نطقية مختلفة لبعض الأنماط اللغوية، التي يفترض أنها كانت ذات شكل بنائي واحد.

6- المبالغة في التصحيح Overcorrectness

أطلق الدكتور رمضان عبدالتواب على هذه المسألة مصطلح الحذلقة أو المبالغة في التفصّح[39] وهذا المصطلح يعني محاكاة الفصحى ممن يجيدها تماماً. فيقوم بإجراء مجموعة من عمليات القياس لبعض الأنماط على أخرى قد تبدو مشابهة، مما يدفع إلى إيجاد أنماط جديدة لم تكن موجودة من قبل، وربما دخلت هذه الأنماط المستوى الفصيح وصارت جزءاً منه. وقد أطلق عليها ماريوباي مصطلح الغُلُوّ في مراعاة الصحة[40].

وقال الدكتور رمضان عبدالتواب في تعريفه لهذا القانون:« وهو اصطلاح اتّخذ لدى علماء اللغة للصيغ التي تنتج بسبب الحرص الشديد على محاكاة اللغة الادبية ممن لا يجيدها، فهو يحاول أن يردّ العامية التي يتحدث بها إلى نمط اللغة الادبية، وهو في محاولته هذه، لا يفرق بين الظواهر الجديدة القديمة في العامية، فإذا ردّ كلمة جديدة إلى أصلها القديم أصاب، أما إذا فعل مثل ذلك مع الكلمات التي

احتفظت بالأصل القديم وشابهت مع ذلك الجديد، فإنه يكون حينذاك متقعراً ومتحذلقاً، وذلك كمن يعرف أن الصوت المركب[41] (aw) مثلا في العربية الفصحى، يقابله في العامية حركة الضم الممالة (ō) وذلك مثل: (صَوْم) في (صَوْم) و (عُوم) في (عَوْم) و (نُوم) في (نَوْم) و (يُوم) في (يَوْم)، فهو إذا ردّ هذه الكلمات مصيباً في كلامه، غير أن هناك كلمات لها مثل هذه الصورة في الأصل، في اللغة الادبية نفسها، مثل(ثُوم) و (حُوت) و (رُوح) وغير ذلك، وهنا يحاول هذا المتفصّح، ان يقلب هذه الضمّات الأصلية إلى الصوت المركب الذي تتميز به اللغة الفصحى، فيقول :(ثَوْم) و (حَوْت) و (رَوْح) قياسا على ما فعله في تلك الكلمات السابقة.»[42].

ولعلّ هذا النص الذي أوردناه هو ما يخصُّ موضوع هذه الجزئية من الدراسة، وقد وجدنا عليه بعض الأمثلة، ومنها:

– جاء في مادة (قير): « القِيرُ والقارُ: لغتان، وهو صُعُدٌ يذاب، فيستخرج منه القار، وهو شيء اسود تُطلى به الإبل والسفن يمنع الماء أن يدخل»[43]. وما يمكن أن نقوله هنا هو أن كلمة (قِير) بالكسرة الطويلة الخالصة (ḳīr) لا يمكن أن تتحول إلى (قار) بالفتحة الطويلة الخالصة (ḳār) إلاّ مروراً بعمليات صوتية اخرى، فلا بدّ أنّ الأمر قد تم عن طريق التوهُّم الذي أدّى إلى محاكاة الفصحى. فقام الناطق هنا بتصحيح الصحيح، إذ توهم المتكلم اولا، فظنها شبيه بكلمة (بيت bēt) على طريقة نطق العامة، ولما كانت كلمة (bēt) تعود إلى (bayt) في النظام الفصيح، فقد قاس عليها ما توهم أنه (ḳēr) فظن انها(ḳayr) ولذا فإن الكسرة الطويلة الممالة في اللهجة النجدية تتحول إلى فتحة طويلة خالصة في لهجة الحجازيين، فقال(قار)، أي:(ḳār).

– وجاء في مادة (أنس) أن يُونُس و يُونِس، لغات في اسم هذا الرجل[44].

ونعتقد أن الهمز في الكلمة الأخيرة قد جاء نتيجة لعمل قانون المبالغة في التصحيح، الذي يتعلق هنا بالحركات المزدوجة، إذ إنه من الصعب أن نفسّر إقحام الهمزة هنا، ما لم نتصور أن الأمر قد تم بعد هذه العملية، فيبدو أن بعض الناطقين قال: يَوْنس yawnɇs أو يُوْنِس yuwnɇs وما إلى ذلك، مما أدى إلى تشكيل حركة

مزدوجة هابطة، أدّت إلى حذف حدّ الإغلاق منها، وهو شبه الحركة(w) وهذا الحذف أدى إلى إحداث فجوة سببت شيئاً من الإجحاف بحقّ الكلمة، فقامت اللغة بالتعويض عنها عن طريق إغلاق المقطع المفتوح بالهمزة.

yu>nis < yu*nis < yuwnis

– وجاء في مادة (سوس) أن السُّوس والساس لغتان، وهما العُثّة التي تقع في الصوف والثياب والطعام(45).

والذي نتصوّره هنا، هو أن تحليل تحوّل (سوس sūs) إلى (ساس sās) من الأمور العسيرة، بسبب عدم وجود مسوّغ صوتي يعلل هذا التحوّل، إلاّ إذا كان المتكلم قد بالغ في تصحيح الصحيح، فقال: سَوْس ، حيث تشكلت الحركة المزدوجة (aw) في بنية الكلمة الجديدة، وهي حركة هابطة معرّضة للانكماش إلى ضمة طويلة ممالة (ō) وهي مرحلة الإمالة (نجدية)، ثم وصلت عند الحجازيين إلى مرحلة الفتح الخالص، فصارت الكلمة (sās) ، وقد استعملت هذه الكلمة مع الصيغ الأصلية، وإن كانت أقل منها شهرة وتداولا.

7– القلب المكاني Metathesis

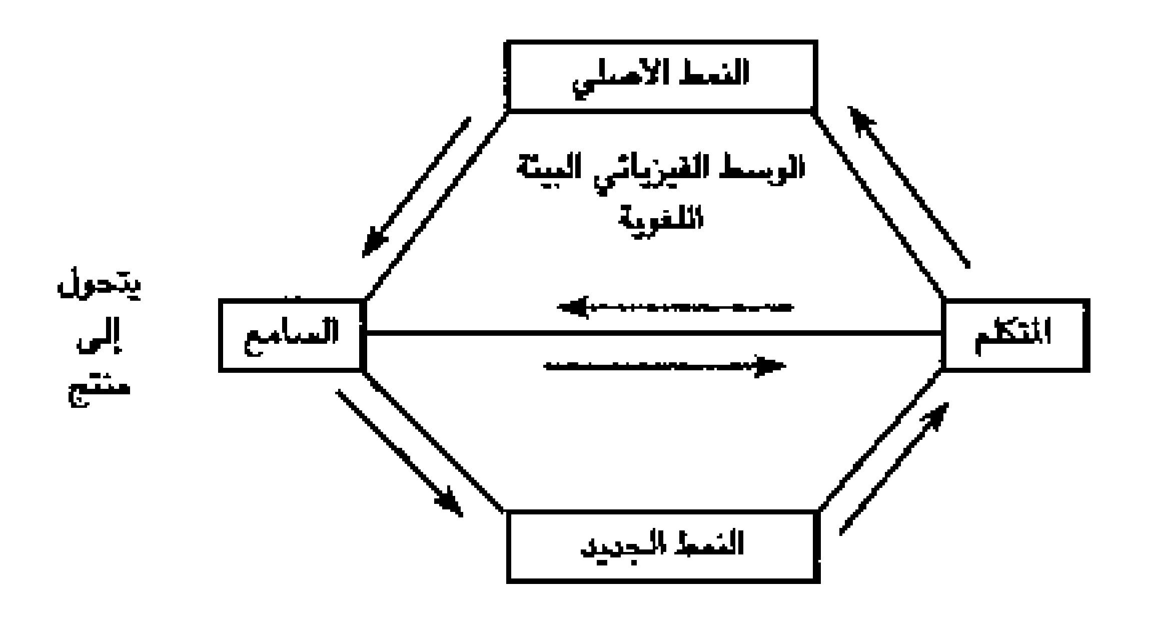
هذا الباب كثير التفريعات، أغنى المعجم العربي بمفردات كثيرة، وسنقصر الحديث فيه هنا على ما يخصُّ الحركات المزدوجة، وأثرها في هذا القلب، ونشير في بداية هذا القسم إلى أنه يمكن أن نَعُدّ تلك الأحكام التي أطلقها برجشتراسر بخصوص القلب المكاني من الأحكام التعميمية، وهي تعميمات يمكن أن يلتمس لصاحبها العذر، وهو أنه أطلقها في محاضرات مرسلة على طلبة قسم اللغة العربية في الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) في عام 1929(46) فقد ذهب في تعليل القلب المكاني إلى إعادته إلى علة ذهنية، فهو عنده قريب من المخالفة dissimilation، فقد ذهب في تعليلها إلى ربطها بأسباب نفسية محضة، نظيرها الخطأ في القول، لأن الناس كثيراً ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه ولا سيما إذا تتابعت أصوات شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة التصور بعينه، بعد

حصوله بمدّة قصيرة، ومن هنا ينشأ الخطأ- برأي برجشتراسر - إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرر وتتابع فيها حروف متشابهة(47).

وأما القلب المكاني فهو تغيّر آخر ، ويُعَدُّ قريباً من التخالف من حيث الأصل، فهو تقديم وتأخير، ولا يمكن عدّة تحويلاً بنيوياً(في بنية الكلمة)، لأنه في الحقيقة غير مؤدٍّ إلى دلالة، وما هو إلاّ تقديم وتأخير ويحدث في بنية الكلمة نتيجة لعدد غير يسير من العمليات الصوتية التلقائية، وهذا التقديم والتأخير، لا يقدّم دلالة جديدة ولا يضفي أي زيادة على المعنى الأصلي.

وقد علل برجشتراسر هذا الأمر بعلّة ذهنية كما ذكرنا، فقال: « وعلّته أن تغيّر ترتيب الحركات في التصورات، أسهلُ من تغيُّرها الموجب للتخالف، ونحن نشاهد ذلك في الكتابة بالآلة الكاتبة، فإذا لم نتيقظ كتبنا كلّ الحروف اللازمة، لكن على ترتيب غير ترتيبها»(48)

والحقيقة التي أود الاشارة إليها هي أن العلة الذهنية وحدها غير كافية لتفسير جميع مظاهر القلب المكاني؛ لأننا نجد من هذه المظاهر ما لا يمكن أن يخضع لتصور ذهني خضوعاً محقّقاً لفكرة ذهنية، بل ربما كان الامر في كثير من هذه المظاهر مفسراً لتصورات تتعلق بفيزيائية الصوت كأخطاء السمع أو صعوبة النطق (فيزيائياً)، وهي عملية متبادلة كما نرى . إذ إن السامع وهو جزء مهم من العملية اللغوية، مسؤول عن إعادة ترتيب أجزاء الكلمة، نتيجة لعمليات فيزيائية بعيدة عن التصورات الذهنية، كما أن المتكلم من الناحية الفيزيائية قد يكون طرفاً في إجراء هذه التغييرات بصورة تلقائية، ليست التصورات الذهنية سبباً فيها، بل إن السبب يكمن هنا في النمط اللغوي، فقد اشترك في هذه العملية الأطراف المختلفة للعملية اللغوية (المتكلم والسامع والاستعمال المنطوق فعلاً) وربما استطعنا إشراك البيئة الفيزيائية السائدة في لحظة ما (كالهواء، وهو الوسط الفيزيائي للصوت ، والمحيط الطبيعي بعناصره المختلفة) ومن ثم يجري ما يمكن أن نسميه تعميم استعمال النمط الجديد، ونمثل ذلك بالمخطط الآتي:



ويمكن أن نقسم أثر الحركات المزدوجة إلى الأقسام الآتية:

1- القلب الناتج عن تتابع الهمزة والحركات المزدوجة:

من المعروف أن كلاً من ظاهرتي الهمز والحركات المزدوجة من السياقات الصوتية الصعبة، فإذا اجتمعتا معاً في نمط استعمالي واحد، فإن الأمر يغدو أكثر صعوبة، ومن الأمثلة على هذا التتابع، ما أطلق عليه ابن عصفور مصطلح قلب الضرورة، ومن الأمثلة على كلمة (شواعي) والأصل فيها (شوائع) فقد جاءت الهمزة فيه بعد الحركة المزدوجة الصاعدة ذات النواة الصائتة الطويلة (wa)، أي: (šawā>i<)، وقد أدى هذا التتابع إلى صعوبة صوتية، أدت إلى تخفيف الهمزة أولا:

šawāyi<   <   šawā>i<

ثم حذفت الهمزة ثم التقت الفتحة الطويلة مع كسرة الهمزة، فانزلقت شبه الحركة(y) بينهما للتخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول، وبعدها جرت عملية القلب المكاني:

šawā<iy   <   šawāyi<

ثم قامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة (y) التي وقعت طرفاً، وعوّضت عن هذا الحذف عن طريق إطالة الكسرة.

šawā<ī < šawā<i < šawā<iy

ومعنى شواعي وشوائع: متفرّقات (49).

ومن الشواهد عليه قول الأجدع بن مالك بن مسروق:

وكان صرِعَيْها كعابُ مقامرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شواعي(50)

ويمكن أن نحمل على هذا تلك الآراء النحوية في مقلوب بعض الكلمات، وذلك نحو: مسائية، المقلوبة عن (مساوئة)، وأشياء المقلوبة عن (شيئاء)(51). ومن الامثلة على توليد كلمات جديدة لهذه العلّة:

– جاء في مادة (جيأ): الجئاوة والجياءة: وعاء ترضع فيه القدر(52) فقد تتابعت الهمزة المُحَرَكَة بالفتحة الطويلة في (جئاوة ği>āwatun) والحركة المزدوجة (wa)، وأدى هذا التتابع إلى عملية القلب المكاني، فصارت الكلمة (جِواءة ğiwā>atun) وفي هذا النمط الجديد تتابعت الكسرة والواو، وإن لم تقعا في مقطع واحد، ثم تماثلت شبه الحركة(w) مع الكسرة قبلها تماثلاً مقبلاً متصلاً، فاتّخذت بعض خصائص الكسرة، فانقلبت إلى (ياء) وهي شبه حركة أيضاً، فصارت الكلمة (جياءة) حيث حافظت هذه الكلمة الجديدة على الحركة المزدوجة بعد أن قلبتها إلى كلمة يائية حدّ الاغلاق في حركتها المزدوجة، أي أن الأمر تمّ على النحو الآتي:

ği>āwatun	> ğiwā>atun	< ğiyā>atun
D.S	مرحلة نظرية	بعد عملية التماثل
البنية العميقة (الأصل)	(بعد عملية القلب المكاني) بنية سطحية	S.S

– وجاء مثل هذا في الجذر (نيأ)، إذ يقال: ناء الرجل مثل (نأي)، وهي مقلوبة عنه، والمعنى من البعد، وهي لغة في (نأي)(53) ونجد في هذا المقام أن الناطقين قد فروا من تتابع الهمزة والحركة المزدوجة إلى القلب المكاني للتخفيف:

نأي > نيأ

na> aya < naya> a

ثم عومل هذا الفعل الجديد معاملة الأجوف، ولم يعامل معاملة الأصل (الناقص)، حيث لجأت اللغة أولا إلى التسكين، وهي المرحلة التي تمثلها لهجة (طيئ) في مثل قول شاعرهم:

أنّ لطيئٍ نسوةً تحت الغَضَيْ
يَمْنعنَ اللهُ ممن قد طَغَيْ
بالمشرفيّات وطَعْنٍ بالقَنَيْ(54)

ومنه قول الشاعر:

تَبَشَّري بالرِّفْهِ والماء الرَّوَيْ
وفرج منك قريب قد أتَيْ(55)

والقياس أن يقول: الغضا، طغَي، بالقنا، أتى(56)، ولكنه أسكن مع المحافظة على الياء.

وعودة إلى (ناء)، فقياساً على هذا الذي وصلت إليه لهجة (طيئ)، فقد صارت الكلمة (نَيْأ nay>a)، وفيها تَشَكَّلت الحركة المزدوجة الهابطة (ay)، وهي حركة معرَّضة للانكماش إلى كسرة طويلة ممالة (ē)، أي nê>a . وهذه الحركة الممالة، هي التي وصلت إلى مرحلة الفتح الخالص في لهجة الحجازيين كما ذكرنا، فصارت الكلمة nā>a ، وهي المرحلة التي اتخذتها اللغة الأدبية.

كما جاء على هذا أيضا، بعض الأشكال الاستعمالية التي تطالعنا في المعاجم، وذلك نحو: الأوار فقد ذُكِرَ أن أصله (الوار)، والعلماء يرون أن الهمزة قد خُفِّفَتْ ، فأبدلت في اللفظ وأوا فصارت (ووار) فلما التقى في أول الكلام واوان، فأبدلت الأولى همزة، فصارت أورارا(57).

ومثله أيضا ما جاء في مادة (وأر) ، حيث نقول : الوُؤْرة، وهي حفرة المَلَّة، والجمع (وأر)، ومن العرب من يقول:(أُوَر)، صيروا الواو لما انضمت همزة، وصيروا الهمزة التي بعدها واواً(58).

ومنه أيضاً المثال المعروف (أيس)، وهو لغة في (يئس)(59).

2- القلب المكاني الذي يحافظ على الحركات المزدوجة:

وهو قلب ناتج عن الحركة المزدوجة الهابطة المستثقلة، ومن الأمثلة عليه:

– هَيْعَرت المرأة، وتَهَيْعَرت، إذا كانت لا تستقر في مكان، وكأنه مقلوب من العيهرة، والمعنى واحد(60).

ونرى في هذا المثال قلب العين مكان الهاء، أي:

هيعرت	>	عيهرت
hay<arat	<	<ayharat
تهيعرت	>	تعيهرت
tahay<arat	<	ta<ayharat

وفي اعتقادي أن الحركة المزدوجة الهابطة(ay) التي تظهر في هذين النمطين، ناجمة عن المخالفة بين الأصوات الصحيحة وأشباه الحركات، فالأصل فيها هو : عَهَّرت وتعهَّرت، ثم فُكَّ التضعيف(في صوت الهاء) وخولف بين الهائين بشبه الحركة(y) فنتج عن هذه العملية حركة مزدوجة، ثم حدثت عملية القلب المكاني.

3- ما عومل معاملة المنقوص:

ويحدث هذا الأمر عند الرغبة في التخلص من الحركة المزدوجة الصاعدة في اسم الفاعل من الأجوف، ومثال ذلك: هار البناءَ هَوْراً: هدمه، وهار البناءُ والجرف يهورُ هوراً، وهؤوراً فهو هائر وهارٍ على القلب(61) فقد جاء فيها نمطان مستعملان استعمالا فعليا (في الواقع اللغوي)، ففيه اسم الفاعل (هائر) على الطريقة القياسية، للأفعال الجوفاء، (وهارٍ)على القلب، وهو نمط مسموع، وفي اعتقادنا أن حركة اللغة باتجاه القلب المكاني تمت في البنية العميقة لإسم الفاعل القياسي، فالأصل فيها (هاوِر)على القياس (hāwir)، فقد تشكلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) وهي حركة غير مستحبة، ولذا فقد لجأت اللغة إلى طريقتين للتخلص منها:

أ- الطريقة القياسية:

وهي أن تحذف منها شبه الحركة(w)، فتلتقي الفتحة الطويلة (ā) مع الكسرة القصيرة التي كانت نواة للحركة المزدوجة، أي (ai) وهذا سياق صوتي غير مقبول في النظام المقطعي للغة العربية، فاقتحمت الهمزة للفصل بينهما، ولابتداء المقطع(ir) بصامت فصار (>ir) .

هاوِر	>	ها ـِ ر	>	هائر
hāwir	<	hā*ir	<	hā>ir
الأصل		حذف شبه الحركة		إقحام الهمزة

وهذه الصورة لا يمكن أن يحدث فيها القلب المكاني على الصورة التي ذكرها العلماء العرب، لأنه لو حدث هذا لصارت الكلمة hāri> ، أي هارىء، وهي كلمة قد تلبس باسم الفاعل من الفعل (هرأ)، وهو ما لم يحدث أبداً في هذا النمط.

ب - الطريقة السماعية:

نعتقد بوجود عملية مماثلة، تغيرت فيها شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائية متماثلة مع الكسرة لأنها من جنسها:

hāyir < hāwir

وفيها ظلت الكلمة محتفظة بالحركة المزدوجة الصاعدة، وهو وضع مستثقل، تخلص منه الناطقون عن طريق إجراء القلب المكاني بين لام الكلمة وشبه الحركة:

hāriyun < hāyirun

أي: (هاري)، وهو من الناحية الصوتية شبيه بالأسماء المنقوصة، كقاضٍ ولذا فقد عومل معاملتها.

8- الانتقال في حد ابتداء الحركات المزدوجة من الواو إلى الياء:

ويمكن أن نطلق عليه اسم الانتقال من الحركات المزدوجة الواوية إلى

اليائية، وهذا الأمر تفترضه طبيعة اللغة العربية؛ لأن الياء أخفّ عند العرب من الواو [62] وقد حدث هذا في إحدى اللهجات السامية القديمة، وهي اللهجة الصفاوية[63].

ونعني بهذه العملية هنا تغيّر شبه الحركة من الواو إلى الياء، مع المحافظة على وجود الحركة المزدوجة، صاعدة كانت أو هابطة، مما ينتج عنه نمط جديد، من الانماط اللغوية التي دخلت في المعجم، واستعملت جنبا إلى جنب مع الصيغة القديمة، وهذا الأمر قد يفيدنا في رسم ملامح اللغة العربية القديمة، ذلك أن هذا الأمر لابد أن يكون حدث عند قوم دون غيرهم، مما ينبيء بالطريق الذي سارت فيه العربية، وأوقفه نزول القرآن الكريم، وجمع اللغة في وقت جمعها.

ومن هذه الانماط التي نتجت بفعل هذا الوضع:

-يقال: ديَّح في بيته، أي أقام، وديَّح ماله : فرّقه، كدوّحه[64].

دَيَّحَ > دَوَّحَ

dayyaḥa < dawwaḥa

– ومن مطمئنات الارض : الحائر ، وهو المكان المطمئن الوَسط، المرتفع الحروف، وجمعه حيران وحوران[65] وقد تم الأمر فيه وفقاً لما نعتقد على النحو الآتي:

الأصل	إبدال الواو	حذف شبه	التعويض عن طريق
ḥuwrān	< hiyrān	< ḥirān	< ḥīrān
S.S	ياء التخفيف	الحركة(y)	إطالة الكسرة

– الصِّوار : وعاء المسك، والصِّيار لغة فيه[66].

صيار > صِوار

ṣiyār < ṣiwār

– تهوّر البناء وتهيّر: تهدّم[67].

تَهَيَّرَ > تَهَوَّرَ

tahayyara < tahawwara

- الحَوزْ والحَيْز: السوق اللين. ومنه التحوّز والتحيّز : التلوي والتقلّب، وبعضهم يخصّ الحية بهذه الدلالة (68):

حوْز > حيْز

ḥayz < ḥawz

تحوّزتْ > تحيزتْ

taḥayyazat < taḥawwazat

-يقال: قسمة ضيزي، وقسمة ضوزي(69). والأصل: ضِوْزَى (ḍiwzā) بالواو، ثم حدثت عملية قلب الواو إلى ياء، فقد تماثلت الواو مع الكسرة فصارت (ضِيْزَى) (ḍiyzā)، وبعدها حذفت شبه الحركة (y)، وعوض عنها عن طريق إطالة الكسرة.

- ويقال هَوْشات السوق وهَيْشات السوق، أي : فتنتها(70).

هَوْشات > هَيْشات

hayšāt < hawšāt

- الثَّوْل لغة في الثَّيْل، وهو وعاء قضيب الجمل، أو هو قضيبه(71).

ثَوْل > ثَيْل

ṯayl < ṯawl

- الحَوْل: القوة، وكذلك الحَيْل، يقال: لا حيل ولا قوة إلاّ بالله، لغة في : لا حَوْل ولا قوة الاّ بالله.

ونقول في هذه المادة أيضاً: هو أحيل منك، وأحول منك، أي أكثر حيلة، وما أحيله! لغة في ما أحوله!(72).

- ونقول: بينهما بَيْن، أي : بُعْد، لغة في (بَوْن)، وقد وصف ابن منظور الواو بأنها أعلى(73).

بَوْن > بَيْن

bayn < bawn

– تقول : هراه بالهراوة يهروه هرواً: ضربه بالهراوة، وهريته بالعصا، لغة في هروته[74].

هروتُ > هَرَيْتُ

haraytu < harawtu

والأمثلة على هذا كثيرة جداً.

9- الفرار من الحركات المزدوجة إلى الهمز، ومن الهمز إلى الحركات المزدوجة:

قلنا سابقاً إن الحركة المزدوجة وضع صوتي مستثقل، وقد يكون مرفوضاً في بعض السياقات الصوتية، ولهذا كانت الحركات المزدوجة من أكثر السياقات الصوتية عرضة لحركات التطور اللغوي، كما أن الهمزة من أصعب الأصوات التي كان لفعل القوانين الصوتية أثر كبير في تطورها وتغيرها، ولهذا فقد حدث كثير من التداخل بين الحركات المزدوجة والهمزة، وهو باب واسع رأينا فيه أن العرب ربما فروا من الحركات المزدوجة إلى الهمزة، وربما فعلوا عكس هذا، ولذا فقد اخترنا الأمثلة المعبِّرة الآتية:

– أُوْتُ الأديم : أي : دبغته به، والأصل: أأت الأديم بهمزتين[75].

أأت > أُتُ > أوتُ

>ūwtu < >utu < >u>tu

أي انه حذف الهمزة، ثم عَوَّض عنها بشبه الحركة (w)، فتولَّد عنها حركة مزدوجة هابطة، وعلى هذا، فالتحرك اللغوي هنا، هو فرار من الهمزة إلى الحركة المزدوجة.

– تقول: إنه لحجيء أن يفعل كذا، أي: خليق، لغة في حجيٌ[76].

– وفي حديث عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى خالد: وإني لأظنكم آل المغيرة ذَرْءَ النار، يعني خلقتها الذين خلقوا لها، ويروى: ذرو النار بالواو[77].

ذَرْءٌ > ذرٌ > ذروٌ

darwun < darʾun < dar>un

فقد حذف الهمزة، مما سبب وجود مقطع يبدأ بحركة (un) وهو غير مقبول في هذا الوضع، ولذا فقد جاء بالواو ليغلق المقطع، مما ولّد حركة مزدوجة هابطة.

– نقول: الوِباءة والإباءة: المرض(78)، أي ان الناطقين فروا من الهمزة إلى الحركة المزدوجة (wi):

الوِباءة > إباءة

>ibā>atum < wibā>atun

– الإضاء والوضاء: الحسان النقاء(79)، وعليه قول النابغة الذبياني:

عُلينَ بكديون وأبطنّ كُرّةً فهنّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ(80).

وقد فرّ العرب هنا من الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) عن طريق حذف شبه الحركة، فبدأ المقطع بحركة، فاجتلبوا الهمزة، لتكون حدّ ابتداء للمقطع.

– التأريخ: تعريف الوقت، والتواريخ مثله، ونقول : أرخ الكتاب ليوم كذا، وقّته، والواو فيه لغة والواو بدل من الهمزة(81).

والصحيح أن الواو هي الأصل فيه، لأنه من الورخ، وهو القمر، والكلمة موجودة في اللغات السامية غير العربية، ونعتقد أنها كانت موجودة في اللغة العربية، ولكنها ماتت من المعجم، وبقيت هذه الكلمة ومشتقاتها (تاريخ) دالة على أنها كانت موجودة في يوم ما. والذي حدث في هذه الكلمة هو حذف شبه الحركة(الواو) في (تَوْرِيخ tawrīẖ) ثم عوض عنها عن طريق الهمزة التي اجتلبت لإغلاق المقطع(تأريخ ta>rīẖ) بعد الحذف.

– ويقال: أكّد العهدَ والعقد، لغة في وكّده(82)، والاصل الواو، اي (وكّد) حيث تبدأ هذه الكلمة بحركة مزدوجة صاعدة wakkada، وهي(wa) وقد لجأت اللغة إلى حذف شبه الحركة في بعض الإستعمالات اللغوية، مما خلف فراغاً

وسياقاً صوتياً غير مقبول، وهو ابتداء المقطع بحركة، فاجتلبوا الهمزة لتكون حدّ ابتداء للمقطع:

>akkada	<	akkada	<	wakkada
التعويض عن طريق الهمزة		بعد حذف شبه الحركة		الأصل

– وتقول: وَجَدَ وَجَداً، وجِدَة، ووُجداً ووِجدانا وإجداناً (83)

ومثلها: وُحدان وأُحدان(84). وفيهما فرار من الحركة المزدوجة إلى الهمزة:

إجدان	>	وِجدان
>iǧdān	<	wiǧdān
أُحْدان	>	وُحدان
>uḥdān	<	wuḥdān

وتقول في جمع (دار): أدوُر وأدؤر(85)، وفيها فرار من الحركة المزدوجة الصاعدة إلى الهمزة:

أدؤرٌ	>	أدور
>ad>urun	<	>adwurun

– وجاء في الحديث الشريف: « ارجعن مأزورات غير مأجورات»(86) فالأصل في هذا القول الشريف (مـأزورات) هو (مَـوْزورات)؛ لأنه من الوزر وهو الذنب، وفيـه الحركة المزدوجة الهابطة(aw) فحذف شبه الحركة (w) ثم أغلق المقطع بالهمزة، على النحو الآتي:

مأزورات	>	مَـ ــزورات	>	موزورات
ma>zūrāt	<	ma*zūrāt	<	mawzūrāt

– ويقول العرب : وَشَرَ الخشبة وشراً بالميشار، غير مهموز: نشرها، ووشرت المرأة أسنانها: حددتها، والوَشْرُ لغة في الأشر(87). أي أن اللغة فرت من الحركة المزدوجة (wa) في (وشر)، عن طريق حذف شبه الحركة (w) ثم اجتلبت الهمزة لتكون حدّ ابتداء للمقطع.

-(الوِصـرُ) لغـة في (الإصـر)، وهو العـهـد، كـمـا قـالوا: وِرث وإرث، وإسـادة ووِسـادة[88].

وِصرٌ > إصر

>iśrun < wiśrun

وِرثٌ > إرثٌ

>irṯun < wirṯun

وِسادةٌ > إسادةٌ

>isādatun < wisādatun

– الواثِر هو الآثر، وهو الذي يأثُر أسفل خفّ البعير، من الأثر[89].

أثِرٌ > و اثرٌ

wāṯirun < >āṯirun

– يقول العرب: قسمة ضُوزي بالضم والهمز، وضئزي بالكسر والهمز، والمعنى فيهما واحد، من الجور[90] والذي حدث في هذين النمطين، هو أن الأصل مجيء هذه الألفاظ بلا همز، أي ضُوزي (ḍū´wzā) أو ضِيْزي (ḍīyzā)، وفيهما تتشكّل الحركات المزدوجة الهابطة (uw) و (iy)، وقد حذفت اللغة أشباه الحركات منها، فصارتا (ḍuzā) و (ḍizā)، ويمكن للغة هنا أن تتخذ أحد مسارين، فإما أن تعوّض عن طريق الهمزة، فتصير الكلمتان: ضؤزي (du>zā) أوضِئزي (ḍi>zā) أو أن تعوّض عن طريق مدّ الحركات السابقة عليها، وقد سبّب هذا وجود أربع كلمات بمعنى واحد وهي (ضوزى) و (ضؤزى) و (ضيزى) و (ضئزى).

– ونقول: أكل الرجل وواكله، إذا اكل معه[91]. ولما كانت المادة (أكل) مهموزة الفاء، فإننا نعدُّ هذا فراراً من الهمز إلى الحركة:

أكل > واكل

wākala < >ākala

– النَّيطلُ والنَّطل: الداهية[92] فالأصل (nayṭalun) فيه الحركة المزدوجة

الهابطة(ay) وقد حذفت شبه الحركة للتخلص من هذا السياق الصوتي الصعب، واقحمت الهمزة مكانها، ثم قلبت الفتحة كسرة إشعاراً بالياء المحذوفة.

– وَبَلَةُ الطعام: تُخْمَتُهُ، وكذلك أَبَلَةُ الطعام(93)، فرت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة إلى الهمز.

>abalatun < wabalatun

– ويقال : الواجمُ: العبوس المطرق من شدة الحزن، وقد وجم يجم وجما ووجوماً واجماً(94).

والفعل وَجَمَ (wağama) يبدأ بحركة مزدوجة صاعدة، وهي (wa) فقامت اللغة بالتخلص من شبه الحركة، وعوضت عنها بالهمزة؛ لأن المقطع العربي لا يبدأ بحركة.

– ومثل هذا وسمته وأسمته، من الوسم(95)، والوُجنةُ والأجنة(96)، والوُكنة والأُكنةُ، وهي مواقع الطير(97)والوكاء والإكاء(98)، وقطع الله أديه، ويديه(99). والوعاء والإعاء وهو الظرف(100)، والأمثلة على هذا كثيرة جداً.

وأود أن أشير قبل أن أختم هذه الدراسة إلى أمر مهم يتعلق بالدور التركيبي للحركات المزدوجة، ولعلّ ما جاء به الدكتور عبدالفتاح شلبي في كتابة المفيد:(في الدراسات القرآنية واللغوية، والامالة في القراءات واللهجات العربية)، مما يغني عن الإعادة، ولا سيما في موضوع انكماش الحركات المزدوجة، وهو ما تجنبنا الخوض فيه؛ لأنه يخص الجانب التركيبي لأثر الحركات المزدوجة في البنية العامّة للكلمة العربية، ولا يفسر ما نحن بصدد الحديث عنه من دور هذه الحركات في توليد الصيغ اللغوية من صيغٍ أخرى يمكن الاهتداء إلى أنها الاصل(101).

الهوامش

1- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص71.

2- فندريس، اللغة، ص74.

3- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص10.

4- تقبل اللغة التقاء الحركة مع الحركة في سياق صوتي واحد نادر الإستعمال، وهو ما يسمى: همزة بين بين، الذي اثبتت الأجهزة الصوتية أنه حذف للهمزة دون حركتها، فتلتقي هذه الحركة مع الحركة التي تسبقها، ولما كان هذا الأمر غير مقبول عند النحاة، رفضوا أن يقولوا عنه إنه التقاء حركة مع حركة، معتقدين أنه تصغير للهمزة، انظر مفهوم هذه الهمزة في لسان العرب،(بين) 66/13 وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 48/1، وانظر في هذا الرأي : إبراهيم أنيس، الأصوات اللغة، ص91، وانظر الفصل السابق من هذا الكتاب.

5- مالمبرج، علم الأصوات، ص73.

6- ألف عبدالله كناعنة كتابا كاملا حول هذا الأثر، وهو: أثر الحركات المزدوجة في بنية الكلمة العربية، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة كنعان، إربد 1997.

7- الدكتور كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات اللغوية، ص132-133، وانظر ص135.

8- المرجع السابق، ص132.

9- المرجع السابق، ص133.

10- ابن منظور، لسان العرب، (عثر) 540/4.

11- الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، 329/2. وانظر : رياض مراد، معجم الأمثال العربية، 121/3

12- ابن منظور، لسان العرب، (كثر) 133/5.

13- يقصد بالقياس الخاطئ، ذلك الميل العارض الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه من كلمة أو صيغة، يؤدي إلى الخروج بهذه الأنماط عن مدارها الطبيعي نتيجة مطابقتها مع صيغة قد يتوهم وجود علة مشابهة بينهما، انظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 141، و رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص100، وهذا يعني أن القياس الخاطئ هو حمل فرع على أصل لوجود علة مشابهة متوهمة بينهما.

14- ابن منظور، لسان العرب، (وتر) 276/5.

15- المرجع السابق، (وقر) 293/5.

16- ديوان العجاج، ص224.

17- ابن منظور، لسان العرب، (وكأ) 200/1.

18- المرجع السابق، (وضع) 400/8.

19- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص109-110.

20- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص51-52.

21- فندريس، اللغة، ص94.

22- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص64.

23- كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص74.

24- ابن منظور، لسان العرب، (بظر)، 70/4.

25- المرجع السابق، (نرقع)، 84/8.

26- ديوان ذي الرمة، 232/1.

27- ابن منظور، لسان العرب، (وقر)، 294/5.

28- المرجع ا لسابق، (ورط) 426/7.

29- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 157/5.

30- ابن منظور، لسان العرب، (وجل) 722/11.

31- سيبويه، الكتاب، 399/4- 400، 482/4، وانظر ابن جني، سر صناعة الاعراب 667/2، وابن يعيش، شرح المفصل 63/10.

32-الحجر/53

33-ابن يعيش، شرح المفصل 63/10.

34- الفجر/ 3.

35-انظر: مكي بن ابي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، 372/2، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص 761، والبناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر 608/2.

36- ابن منظور ، لسان العرب، (وتر) 273/5.

37- لسان العرب، (وجر) 280/5.

38-المرجع ا لسابق (يسر) 295/5.

39- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص115.

40- ماريو باي، أسس علم اللغة، ص159.

41- يقابل مصطلح الصوت المركب عندنا: الحركة المزدوجة.

42- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص115.

43- ابن منظور، لسان العرب، (قير) 124/5.

44- المرجع السابق، (أنس) 17/6.

45- المرجع السابق (سوس) 107/6.

46- نشرت في كتاب بعنوان: التطور النحوي للغة العربية(1982).

47-برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص، 34.

48- المرجع السابق، ص35.

49- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص391.

50- البيت في لسان العرب، (شزن) 236/13 وانظر ابن عصفور، الممتع في تصريف ، ص 391، باختلاف يسير في الرواية لا يخل بموضع الشاهد.

51- سيبويه، الكتاب، 380/4.

52- ابن منظور، لسان العرب، (جيا) 52/1.

53- المرجع السابق (ثيا) 178/1.

54- ابن جني، المنصف، 160/1 والابيات بلا نسبة في هذا الموضع.

55- المرجع السابق 160/1.

56- رمضان عبدالتواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص246.

57- ابن منظور ، لسان العرب، (أور)35/4.

58- المرجع السابق (وأر) 271/5.

59- المرجع السابق (أيس) 19/6.

60- المرجع السابق، (هعر) 260/5.

61- المرجع السابق، (هور) 267/5.

62- المرجع السابق، (كيس) 201/6.

63- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية، ص 235.

64- ابن منظور، لسان العرب، (ديخ) 436/2.

65- المرجع السابق، (حير) 223/4.

66- المرجع السابق (صير) 475/4.

67- المرجع السابق (هور) 267/5.

68- المرجع السابق (حوز) 340/5.

69- المرجع السابق (ضوز) 363/5.

70- المرجع السابق، (هوش) 266/6.

71- المرجع السابق (ثول) و (ثيل) 95/11.

72- المرجع السابق (حيل) 196/11.

73- المرجع السابق(بين) 68/13.

74- المرجع السابق(هرا) 360/15.

75- المرجع السابق (أوا) 25/1.

76- المرجع السابق، (حجا) 54/1.

77- المرجع السابق، (ذرا) 80/1.

78- المرجع السابق (وبا) 189/1.

79- المرجع السابق (وضا) 195/1.

80- هكذا الرواية في لسان العرب(وضا) 195/1 ورواية الديوان ص147 (وضاء) وعليه فلا شاهد في البيت، وانظر الشاهد في : الخطيب الاسكافي: مبادئ اللغة، ص192، والبطليوسي، الفرق بين الحروف الخمسة، ص273، وابن بري، شرح شواهد الإيضاح، ص76، والفارسي، الحجة في علل القراءات السبع 219/1 والشيباني، الجيم 176/3.

81- ابن منظور، لسان العرب، (ارخ) 4/3.

82- المرجع السابق (أكد) 74/3.

83- المرجع السابق (وجد) 445/3.

84- المرجع السابق (وحد)، 447/3.

85- المرجع السابق، (نور) 289/4.

86- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 179/5.

87- ابن منظور، لسان العرب، (وشر) 284/5.

88- المرجع السابق (وصر)284/5.

89- المرجع السابق (وثر) 287/5.

90- المرجع السابق (ضاز) 363/5.

91- المرجع السابق (أكل) 20/11.

92- المرجع السابق (نطل) 667/11.

93- المرجع السابق، (وبل) 720/11.

94- المرجع السابق (وجم) 630/12.

95- المرجع السابق(وسم) 636/12.

96- المرجع السابق (أجن) 8/13.

97- المرجع السابق(وكن) 452/13.

98- المرجع السابق، (اكا) 309/14.

99- المرجع السابق (يدي) 421/15.

100- المرجع السابق (وعي) 397/15.

101- انظر: في الدراسات القرآنية واللغوية، والإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص55-103.

المراجع

1- إبراهيم انيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربي، القاهرة، 1961.

2- ابن الاثير، مجد الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصور)، (د.ت).

3- الاندلسي، ابو حيان، البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة بالرياض، 1983 (مصورة)

4- برجشتراسر، ج: التطور النحوي للغة العربية، نشره الدكتور رمضان عبدالتواب، القاهرة، 1982.

5- بروكلمان ، ك، فقه اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض،1977.

6- ابن بري، عبدالله ، شرح شواهد الايضاح، تحقيق الدكتور عيد درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1985.

7- البطليوسي، ابن السيد، الفرق بين الحروف الخمسة، تحقيق علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).

8- البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات (الاربعة) عشر، نشره شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، 1987.

9- ابن جني، ابو الفتح، سر صناعة الاعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985.

10- ابن جني ابو الفتح، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله امين، القاهرة، 1954م.

11- ابن خالويه، مختصر في شواذ القران ، نشره برجشتراسر، دار الهجرة، بيروت، (دت).

12- الخطيب الإسكافي، مبادئ اللغة، حققه الدكتور يحيى عبابنة، منشورات وزارة الثقافة، عمان 1997.

13- ذو الرمة، الديوان، برواية ثعلب، تحقيق د. عبدالقدوس صالح، بيروت1982.

14- رمضان عبدالتواب: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988.

15- رمضان عبدالتواب: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة 1990.

16- الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت،1987.

17- ابن زنجلة ابو زرعة، حجّة القراءات ، تحقيق سعيد الافغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

18- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، علم الكتب، بيروت (د.ت)، مصورة.

19- الشيباني، أبو عمرو، كتاب الجيم، حققه إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1984.

20- عبدالله كناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، مطبعة كنعان، إربد، 1997.

21- عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).

22- عبدالفتاح إسماعيل شلبي، في الدراسات القرآنية واللغوية، والإمالة في القراءات واللهجات العربية، نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د.ت).

23- العجاج، ديوان العجاج بسرواية الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، (د.ت).

24- ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، 1994، (نسخة مصورة)

25- الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983.

26- فندريس، اللغة ، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، 1950.

27- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، 1986.

28- كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات اللغوية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1987.

29- ماريو باي، اسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1987.

30- مالمبرج، ب، علم الأصوات ، ترجمة عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).

31- رياض مراد، معجم الأمثال العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض، 1986.

32- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.

33- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، 1955.

34- النابغة الذبياني، ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

35- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة مؤتة، 1997.

الفصل السادس

الهمزة المقحمة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة
دراسات في القراءات القرآنية

التقديم

ما أقصده بدءاً بمصطلح الهمزة المقحمة هو تلك الهمزة التي لا تكون موجودة في البنى العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغوية، على الرغم من خلو بناها العميقة (الأصل) من وجود همزة، وهذا يعني أن البنية السطحية ستكون مهموزة أحيانا، وغير مهموزة في أحيان أخرى، كما هو في الأصل او البنية السطحية القياسية (الاستعمال الفعلي)، ومع هذا فقد وجد في هذه الكلمة سياق صوتي قد يكون مدعاة للتغيير، وهو توافر مقطع طويل مغلق (ص ح ط ص) مكون من صامت وحركة طويلة ويُغلق بصامت، وهذا المقطع مكروه في بعض السياقات ومرفوض في سياقات اخرى، إذ يرفض إذا لم يكن الصامت الأخير منه مشددا أو في حالة الوقف عليه، وإلاّ فهو مقبول، ولكنه مع هذا القبول قد يكون صعباً، مما يشكل سبباً قوياً لسعي اللغة للتخلص منه، إذ تطرأ عليه مجموعة من العمليات الصوتية التي تؤدي في مجملها إلى توليد صيغة جديدة أو استعمال جديد للكلمة تكون الهمزة واحداً من مكوناته الصوتية، على الرغم من أنها لم تكن مكوناً من المكونات الصامتية للجذر أو الأصل، أي أن النمط الجديد سيكون من كلمة جانّ مثلا هو :جأنّ.

والأسباب التي تدعو إلى إقحام هذه الهمزة كثيرة ، قامت هذه الدراسة بعرضها وتحليل السبب الذي جعل اللغة تلجأ إلى هذه العملية الصوتية، وهو في الغالب سبب صوتي محض، وقد توصلت الدراسة إلى المظاهر الآتية محاولة تفسيرها:

1- الهمز الناشيء عن المقطع المكروه (المستثقل).

2- الهمز الناشيء عن تقصير الحركات الطويلة والتعويض عن هذا التقصير.

3- الهمز الناشيء عن التخلص من الحركات المزدوجة.

ولهذا النمط الأخير عدد من المظاهر وضّحَتْهَا الدراسة، وحاولت الوصول إلى تفسير معقول لوجود هذه الهمزة في البنى السطحية أو الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، وفيما يأتي تفصيل هذه المظاهر:

1- الهمز الناشيء عن المقطع المكروه (المستثقل).

يتميز النظام المقطعي اللغة العربية بوجود خمسة مقاطع في أغلب الاجتهادات، وهذه المقاطع هي[1]:

1- المقطع القصير المفتوح :

يتكون هذا المقطع من صامت يكون حدّ ابتداء وحركة قصيرة، مثل مثل بَ: ba و بُ: bu و بِ: bi، وهي كثير في العربية، ولا حرج من استعماله فيها.

2- المقطع الطويل المفتوح:

وهو المقطع الذي يكون حدّ الابتداء فيه صوتا صحيحا ونواته حركة طويلة، مثل : با: bā و بُو bū و بِي: bī ، وهو مقطع مستعمل في العربية، ولا حرج من استعماله أيضاً.

3- المقطع القصير المغلق:

ويبدأ هذا المقطع بصامت ثم حركة قصيرة ثمّ يغلق بصامت مثل: مَنْ: man وكُنْ: kun وجِنْ: ğin، وهو أيضا من المكونات المقطعية التي يكثر استعمالها في العربية.

4- المقطع الطويل المغلق:

ولا يختلف من حيث القيم الصوتية عن المقطع السابق إلاّ في النواة الصائتة،

فحركته طويلة، وأما من حيث قبوله في اللغة، فالبون بينهما شاسع جداً فلا يقبل هذا المقطع إلاّ في حالتين:

1- حالة الوقف عليه في آخر الكلام مثل bāb وdār وما إلى ذلك.

2- إذا كان حدُّ الإغلاق فيه حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه (إذا كان الصوت الأخير فيه مشدداً) وذلك نحو : مادّة. وهذا النوع هو الذي سنبحثه في هذه الجزئية من الدراسة.

5- **المقطع القصير المغلق بصامتين:**

وهذا المقطع لا يجوز إلاّ في حالة الوقف عليه في آخر الكلام، فإذا وصلنا، انتهى من الواقع الصوتي المنطوق، مثل : أخت ᵓuḫt .

إن ما ذكرناه عن المقطع الطويل المغلق، لا يعني أنه إذا توافرت فيه شروط قبوله سيصبح سهل الاستعمال، فهو على الرغم من قبوله في النظام المقطعي العربي، مقطع مستثقل، ويظل مكروهاً ومعرّضاً لفعل قوانين التطور اللغوي التي ستسعى إلى التخلص منه، ودليل صعوبته أنه لا يستعمل في لغة الشعر على الرغم من توافر شرطي قبوله[2].

ولهذا فكثيراً ما تلجأ اللغة إلى التخلُّص منه، وما يهمّنا هنا هو تخلُّصها منه عن طريق تقسيم النواة الصائتة الطويلة، إلى حركتين قصيرتين، ثم تُقحم الهمزة للفصل بين هاتين الحركتين القصيرتين، لأنه سيتشكّلُ وضعٌ صوتيٌّ لا يسمح به النظام المقطعي للغة العربية، وهو تشكُّلُ مقطع يبدأ بحركة، ومن الأمثلة على هذه الطريقة التي أدت إلى إنتاج همزات لم تكن أبداً جزءاً من مكوّنات الكلمة أو ما يسمى الأصول الصامتية للكلمة:

- الضالّين > الضألّين ḍāl / lī / na > ḍa / ᵓa l / l ī / na

كما في قوله تعالى : « ولاالضالّين »[3] فقد جاء عن أيوب السختياني قراءة : الضألّين بالهمز، وقد ذكر ابن جني في توجيه هذه القراءة أن الهمزة فيها بدل لالتقاء الساكنين، فالأصل عنه (الضالِلين) فاجتمع فيها حرفان متحركان، وهما

اللام المكسورة الأولى واللام المكسورة الثانية، فأسكنت اللام وأدغمت في الثانية على حسب تعبيره، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة(4).

والحقيقة أن رأي ابن جني في التقاء الساكنين منطلق من نظرة القدماء إلى الألف والواو والياء المديّات (أصوات العلة) على أنها سواكن تأثراً بطبيعة الخط العربي الذي لم يفرق بين الواو إذا كانت شبه حركة semi-vowel والواو المديّة (الضمة الطويلة) فوضع لهما رمزاً واحداً، ولما لم يستطع القدماء تحريك أصوات المدّ، قرروا أنها ساكنة، ولهذا فمثل هذا الوضع عندهم التقاء ساكنين.

وأما ما حدث في هذا الوضع فهو مسبّب عن وجود المقطع الطويل المغلق (ḍāl)، وهو هنا جائز بسبب ما ذكرناه من توافر شرط جوازه، وهو أن حد الإغلاق(l) مكرّر في المقطع الذي يليه (مشدّد) وللتخلُّص منه فقد قسمت نواته الصائتة إلى حركتين قصيرتين (ā) >a+a ، فصارت المقاطع في هذه الكلمة على هـذا النحـو: /ḍa/al/lī na، وكلها مقاطع مقبولة، ما عدا المقطع الثاني (al) الذي بدأ بحركة، وللتخلص من هذا السياق الصوتي غير المقبول، اقحمت الهمزة لتكون حدّ ابتداء للمقطع، فصارت المقاطع على هذا النحو ḍa/>al/lī/na، وهي مقاطع مقبولة، وهذا أدّى إلى وجود نمطين مستعملين صحيحين، أحدهما غير مهموز (ضالّين) وهو الأصل والآخر مهموز (ضألّين) ولكن الهمزة فيه طارئة مقحمة.

-اللذانّ : اللذانّ >al / la / ḏ a / >an/ ni < >al/la/ḏān/ ni

وهي واحدة من حالات تثنية (الذي)(5) وأما الحالة التي حدثت بفعل كراهة المقطع الطويل المغلق (ḏān) وأدت إلى توليد مفردة جديدة مهموزة من هذا الأصل غير المهموز، فهي(اللذأن)، فقد جاء في قوله تعالى: **﴿واللذان يأتيانها منكم﴾**(6) قراءة تروى عن بعض أصحاب الشواذّ بالهمز(7)، أي : اللذأنّ على هذا الذي ذكرنا، وقد تم ذلك على النحو الآتي:

اللذانّ	>	اللذ ـَ ـَ نّ	>	اللذأنّ
(>)al/la/ḏān/ni	>	(>) al/la/ḏa/*an/ni	>	>al/l,a / ḏ a / >an/ni
الأصل		بعد تقسيم الحركة الطويلة		إقحام الهمزة لابتداء المقطع

فقد تشكّل المقطع الطويل المغلق في الحالة الأولى، وهو/ ḏān/ وهو مقطع

مقبول على استثقاله، ولهذا قامت اللغة في الخطوة الثانية– وهي خطوة نظرية لا تظهر في البنى السطحية، لانها لا تتفق مع النظام المقطعي للغة العربية– بتقسيم النواة الصائتة إلى نواتين كانت الأولى نواة للذال، وشكلت معها مقطعا قصيراً مغلقاً، وانضمت الثانية إلى اللام (al) وهو سياق غير مقبول؛ لأنه يمثل ابتداء بالحركة، فأُقحمت الهمزة، لابتداء المقطع، فتولّد عن هذا نمط جديد مهموز.

–الجانّ: الجانّ ğa>annun > ğān/nun.

يتوافر في النمط الاصلي غير المهموز مقطع طويل مغلق (ğān) وهو جائز هنا بسبب تكرار حدّ الإغلاق في المقطع الذي يليه، كما يتبدّى من الكتابة الصوتية، ومع ذلك فهو مكروه مستثقل، وعرضة لأن تتخلص منه اللغة، ففي قوله تعالى :﴿**والجانّ خلقناه**﴾[8] قرا عمرو بن عبيد والحسن البصري وابو السمال العدوي بهمزة بدل الالف[9]، كما قرا عمرو بن عبيد مثل هذا في سورة الرحمن[10]. وقد تم الأمر في هذه الكلمة على النحو السابق، كما في هذا المخطط الصوتي :

جأنّ	>	جـ - َ - َنّ	>	جانّ
ğa/>an/nun	<	ğa/•an/nun	<	ğānnun
إقحام الهمزة لإبتداء المقطع		بعد تقسيم الحركة الطويلة		الأصل

–تزوارّ: تزوئر taz/wa/>ir/ru > taz/wār / ru

وقد حدث الأمر أولا في الماضي ، اي iz /wā r /ra (>)، فقد تشكّل فيها المقطع الطويل المغلق (wār) وهو جائز لتوافر احد شرطي جوازه، كما في الأمثلة السابقة، ولكنه مستثقل، ولهذا، فإن اللغة تلجأ إلى تقسيم الحركة الطويلة (ā) إلى حركتين (a+a) فتصبح الكلمة (>)iz / w a / a r / ra، ثم تاتي خطوة إقحام الهمزة لابتداء المقطع (ar) الذي لا يجوز في النظام المقطعي للغة العربية فيصبح (>ar)، ويظل هذا المقطع مستعملا في المضارع، ففي قوله تعالى ﴿**تَزَّاورُ عن كهفهم**﴾[11] قرأ عاصم الجحدري: تزوارُ التي تحتوي على المقطع المستثقل taz / wār / ru ، وعن هذه القراءة قرأ أبو معاذ : تزوئر[12].

وقد كانت هذه العمليّة الصوتية طريقاً لنشوء عدد كبير من الكلمات المهموزة من هذا الأصل غير المهموز، وذلك نحو: اتمأرّ من الأصل(اتمار) بمعنى طال وصلب واشتد[13] واجثألّ من الأصل (اجثال) بمعنى: طال وغلظ والتف[14] واجذأرّ، من الأصل غير المهموز (اجذارّ) بمعنى انتصب للسباب[15] ومنها ايضاً اجرأشّ، اي ثاب جسمه بعد هزال، وله علاقة بالتجريش بمعنى الجوع والهزال[16]. ومنها احزأل وارمأزّ وازبأرّ الشعر والنبات، وازرأمّ وازلأمّ واسمأدّ واسمألّ واشرأبّ واشمأزّ واطمأنّ، ومنها قراءة أبي عثمان النهدي: وازيأنّت[17] في قوله: ﴿حتى إذا اخذت الارض زخرفها وازّينت﴾[18] وقد فسّرها هنري فليش كتفسيرنا هذا، أي انها هروب من المقطع الطويل المغلق، لكراهة النطق بمصوت طويل في مقطع مغلق[19] في حين فسّرها الدكتور عبدالصبور شاهين تفسيراً صوتياً آخر، وهو أن النبر في لسان قبائل البادية يأخذ صورة التوتر، على حين يأخذ صورة الطول في لسان غيرهم من الحضريين، وقد اتّخذ التوتّر صورة الهمزة نظراً لشدّة ضغط الناطق على المقطع، برغم انه لامادّة الكلمة، ولا أي صيغة من صيغها الإشتقاقية تحتوي همزة، الأمر الذي يؤكد أن رمز الهمزة هنا علامة نبر لا أكثر[20].

وعلى الرغم من أن هذا الأمر له تفسيره الصوتي، فإنه كان مدعاة إلى الشك عند علماء السلف، ففي حديث ابن جني عن قوله تعالى: ﴿فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانّ﴾[21] روى أن أبا العباس محمد بن يزيد المبرد روى عن أبي عثمان المازني عن أبي زيد انه قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ، فظننته قد لحن، إلى أن سمعت العرب تقول: شأبّة ومأدّة ودأبّة[22].

فالتوجيه هنا مرتبط بالسماع عن العرب، لا في البحث عن وجه لغويّ يفسّر الهمزة، فلما سمع عن العرب مثل هذا النمط الاستعمالي أقرّ القراءة من ناحية التوجيه اللغوي، وإلاّ فقراءة عمرو بن عبيد قراءة غير معتمدة، فهو من رؤوس المعتزلة، وكان يشتم الصحابة ويكذب في الحديث[23].

ونذكر في هذا الجزء مظهراً أخيراً يعني المقطع الطويل المغلق، ولكنه ليس مستثقلا في هذه الحالة، بل إنّه مرفوض لا يجوز في العربية، وذلك لأنه لا يتحقق فيه شرط من شروط جوازه السابقة الذكر، وذلك ماورد في قراءة شاذّة في قوله

تعالى:﴿اهتزّت وربت﴾[24] فقد روي عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع أنه قرأ: ربأت[25].

ووجه القراءة عندي أنه همز الأصل، ولم يهمز الصورة التي تبدو في البنية السطحية(ربت)، فالأصل (البنية العميقة) هو (ربات) وقد حذفت العربية جزءاً من الفتح الطويلة بسبب تشكل المقطع الطويل المغلق الذي يُرفض ما لم تتحقق فيه شروط جوازه[26] وهذه هي الطريقة القياسية التي تعاملت معها العربية الفصحى، أي:

ربات > ربت

rabāt > rabat

ولكن يبدو أن بعض اللهجات قد نحت منحى آخر، فلم تقصّر النواة كما حدث هنا، بل لجأت إلى ما لجأت إليه في الصيغ السابقة التي كانت المقطع فيها مستثقلا حسب، فقسمت النواة الطويلة إلى نواتين قصيرتين، شكلت إحداهما نواة لمقطع الباء القصير المفتوح، فيما انضمت الثانية إلى التاء، مما اقتضى إقحام الهمزة، ليصبح مبدوءاً بصامت كما تقتضي طبيعة النظام المقطعي للعربية، أي أنّ الأمر تمّ على النحو الآتي:

الأصل		تقسيم النواة		إقحام الهمزة
ربات	>	ربـَ ـَ ت	>	ربأت
rabāt	>	raba*at	>	raba>at

2- الهمز الناشيء عن تقصير الحركة الطويلة والتعويض عن الجزء المحذوف:

ويتم التقصير هنا من حركة طويلة إلى حركة قصيرة واحدة، بمعنى أنه لا يتم تقسيمها، وقد وجدت أن بعض الأنماط التي تحتوي على الفتحة الطويلة، والضمة الطويلة هي المعرّضة للتقصير، وأما الياء المدّيّة (الكسرة الطويلة) فلم أقف لها على

أمثلة بعد، ولا سيما في موضوع التعويض بالهمزة، ومن ذلك :

- ادني : ادنأ >ad/nā > >a d/ na>

فقد قُصّرت الحركة الطويلة (ā) إلى حركة قصيرة (a) مما أدى إلى حدوث فجوة صوتية اجحفت بالشكل الصوتي للكلمة، وهذا اقتضى من اللغة إغلاق المقطع القصير المفتوح (na) بالهمزة ليصبح مقطعا قصيرا مغلقا (na>) وقد جاء هذا في قوله تعالى :﴿اتستبدلون الذي هو ادنى﴾[27] فقد قرا زهير الفرقبي: أدنأ بالهمز[28].

- خطاياه: خطائاه ḫa/ṭā/yā / hu > ḫa/ṭa> /y ā / h u

فقد لجأت اللغة إلى التخلص من الحركة الطويلة في المقطع الطويل المفتوح (ṭā) عن طريق تقصيرها فتحول المقطع إلى قصير مفتوح، مما سبب إجحافا بالكلمة، فقامت اللغة بالتعويض عن المحذوف عن طريق إقحام همزة تغلق المقطع.

خطاياه > خطـَ ياه > خطئياه

ḫaṭāyāhu < ḫaṭa*yāhu < ḫaṭa>yāhu

والنمط المهموز جاء في قراءة بعض الشاميين[29] في قوله تعالى : ﴿ واحاطت به خطاياه﴾ [30].

- وفي قوله تعالى : ﴿أو نُنْسِها﴾ [31].

قرا ابن كثير وابو عمرو : نَنْسَأها ، بفتح النون والهمز، وقرأ باقي السبعة : نُنَسِّها[32] وقد فسّر مكي بن أبي طالب قراءة الهمز على غير هذا الوجه، وهو ان القُرّاء هنا جعلوها من التأخير ، اي أنه جل وعلا يؤخر نسخ لفظ الآية[33]. ولكننا من حيث اللفظ نستطيع أن نوجّهها على غير هذا الوجه، أي ان الأصل ننساها nan/sā/hā ثم قصرت الحركة الطويلة في المقطع الطويل المفتوح (sā) فصار مقطعاً قصيراً مفتوحاً (sa) ثم اجتلبت همزة القطع لتكون نبرة تغلق المقطع ليصير قصيراً

مغلقاً – وفي قـوله تعالى ﴿وذروا ما بقي من الرِّبا﴾(34)

قرأ الحسن البصــــري : الرِّبأ (35) فالأمر تمَّ على النحو الآتي:

رِبا	>	رب ـَ	>	ربأ
ribā	<	ri/ba	<	riba>
الأصل		تقصير الحركة		التعويض عن طريق الهمز

فقد قصرَ الحركة في المرحلة الثانية، مما أدى إلى حدوث فجوة تخلّ بالكلمة، فعوِّض عن طريق إغلاق المقطع القصير بالهمزة (ba> < ba) .

– وفي قوله تعالى:﴿وكشفت عن ساقيها﴾(36)

قرأ الجمهور بإرسال الألف (ساقيها) وقرأ ابن كثير سأقيها، وقد ذكر ابن خالويه لهذه القراءة وجهين:

أحدهما: أن العرب تبدل من الهمز حروف المدّ واللين، فأبدل ابن كثير من حروف المدّ واللين همزة تشبيها بذلك(37) وقد ذكر البناء الدمياطي أنها لقيْل، وأنها لغة أصلية(38).

وبغض النظر عن أصالتها، فهي ليست كذلك، بل هي لغة من يقصّر الحركة، فيتغيَّر شكل المقطع من طويل مفتوح إلى قصير مفتوح، وهذا التغيير يُحدِث فجوة صوتية تخلُّ بالكلمة، مما يدفع إلى التعويض عن طريق إغلاق المقطع الجديد بالهمزة، ليصبح مقطعاً قصيراً مغلقاً:

ساقيها	>	س ـَ قيها	>	سأقيها
sā/ḳay/hā	<	sa*/ḳay/hā	<	sa>/ḳay/hā

– وفي قوله تعالى :﴿فطفق مسحاً بالسوق والأعناق﴾(39).

قرأ ابن كثير وحده (السؤق) بهمز الواو، وقرأ البزي عنه بغير همز، وقد ذكر ابن مجاهد توجيها لهذه القراءة، وهو أنّ الواو انضمت، فهمزت؛ لانضمامها ولكنه ذكر أنّ الأولى أنه لا وجه لها(40).

وعلى الرغم مما قاله ابن مجاهد، فإننا نرى لها تفسيراً صوتياً معقولاً، وهو أنّ الأصل فيها هو (سوق) sūkun في حالة الرفع، ويتم تقصير الحركة (ū) ليصبح المقطع المفتوح مقطعا قصيراً مفتوحاً (su < sū) وهذا يسبب فجوة تخلُّ ببناء الكلمة، فيعوِّض الناطقون بالهمزة لملء هذه الفجوة، فيتحوَّل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع قصير مغلق، على النحو الآتي:

سوقٌ	>	س ـُ قٌ	>	سؤق
sūkun	<	su*kun	<	su>kun
الأصل غير المهموز		تقصير الحركة		التعويض عن المحذوف

وعلى هذا، يمكن أن نقول إن الهدف من التقصير هو الحدّ من اندفاع حركة المدّ الطويلة وانطلاقها، ولكن هذا التقصير يخلُّ ببناء الكلمة، مما يدفع إلى التعويض عن طريق إضفاء مزيد من التوتر والضغط الذي يتولّد عنه الهمزة.

3- الهمز الناتج عن التوهم:

مصطلح التَّوَهُّم عند علمائنا القدامى يعني ما عنى به المعاصرون: القياس الخاطئ، وربما أطلق عندهم على الغلط يقول سيبويه: «فأمّا قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، ذلك أنهم توهّموا أن (مصيبة): فعيلة، وإنما هذه مُفْعِلة»[41]. وأما معنى هذا المصطلح فهو الميل العارض- الذي يمكن التنبؤ بحدوثه- من كلمة أو صيغة، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي، في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما[42] فإذا كانت المشابهة حقيقية، فإن القياس يكون صحيحاً، وإذا كانت متوهمة، فإن القياس يكون خاطئاً أو متوهّماً. وأما ما نعنيه بالتوهم الذي يؤدي إلى همز غير المهموز، فهو أن اللغة قد تتوهم أن مكانا ما، كان مهموزا في الأصل، وأنّ الهمزة قد حذفت من كلمة ما في لهجة ما، كلهجات الحجازيين مثلا، فتقوم اللغة بإعادة الهمزة إليه، قياسا على بعض الصيغ التي تشبهها من حيث الشكل الصوتي، وكانت هذه الصيغ المقيس عليها مهموزة في الأصل. وحتى نوضح هذه القضية، نورد الأمثلة الآتية:

- سويّ : سويئة sawī> un > sawiyyun

تقوم بعض اللهجات، كاللهجات الحضرية في الحجاز بإسقاط الهمزات من وسط الكلمة وآخرها، فكلمة جريء ğarī>un عندما تخفّف همزتها، فإنها ستصبح جري ğariyun فتقوم اللغة بتعويض المحذوف عن طريق التشديد، فتصير الكلمة ğariyyun بتشديد الياء الناتجة عن التخفيف، فإذا ما طرأت حاجة لاستعمال هذه الكلمة في المستوى الفصيح، فإنّ على المتكلم أن يراعي أن هذا المستوى الفصيح قد اتّخذ الهمز شعاراً له، ولهذا، فإنه سيعيد هذه الكلمة إلى أصلها المهموز، وهو جريء ğarī>un فإذا قام الناطق بهذه العملية، فإنه يعيد الكلمة إلى أصلها، ولكنه قد يقوم بقياس بعض الكلمات غير المهموزة في الأصل عن هذه الكلمة؛ لأنها تشبهها قبل إعادتها إلى المستوى الفصيح المهموز، فيهمزها قياساً عليها، وذلك كهذه الكلمة (سويّ) التي تشبه (جريّ)، فإذا كانت (جريّ) العامية ستعود إلى (جريء) في الفصحى، فلا بأس من حمل (سويّ) عليها، وإن كانت ليست مهموزة، خلافا للأصل غير المهموز، وقد جاء مثل هذا في إحدى القراءات التي قرىء بها قوله تعالى: **﴿فستعلمون مَنْ أصحاب الصراط السَوِيّ ومن اهتدى﴾**[43] فقد قرأ يحيى بن يعمر : السويء[44].

- **النبيّ : النبيء** nabī>un : nabiyyun

وقد جاءت هذه الكلمة فيما ورد من قراءات في قوله تعالى: **﴿للذين اتبعوه وهذا النبيّ﴾**[45] فقد همز نافع هذه الآية وكذلك في جميع القرآن، إلا في موضعين في سورة الأحزاب، في قوله : **﴿إن وهبت نفسها للنبي إن أراد﴾**[46]، وقوله تعالى: **﴿لا تدخلوا بيوت النبي إلاّ﴾**[47] فلم يهمز هذين الموضعين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد (nabī>i >in)، (nabī>i . >illā) ولقد روى ورش عن نافع أنه كان يهمز هذين الموضعين أيضاً[48].

ومثل ذلك أيضاً همزة: النبيين، فقد قرأها نافع: النبيئين بالهمز أيضاً[49].

وهذا الأمر إنما يتمّ على أسس القياس على الأنماط المهموزة في الأصل، وخففت همزاتها في اللهجات، ومن ثَمّ، فإنها تدخل في اللغة الفصيحة، وتستعمل جنباً إلى جنب مع النمط الأصلي.

- دَرِّيٌّ : دَرِّيءٌ: darriyyun < darr ī >un

في قوله تعالى : ﴿كأنها كوكب دُرِّيٌّ﴾[50].

قرأ نصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردي وسعيد بن المسيّب وأبان بن عثمان : دِرِّيءٌ بكسر الدال والهمز والمدّ، وقرئت: دَرِّيءٌ[51] بفتح الدال والمدّ والهمز، وعلى الرغم من التوجيه الدلالي للقراءة من أنها جاءت من (الدَّرء) وهو الدفع في الانقضاض وشدة الضوء[52] فإنه يمكن توجيهها على أن اللغة تميل إلى همز هذه الأنماط قياساً على الأنماط المهموزة الأصل، مثل جريء وشيء وغيرها.

- فريٌّ : فريءٌ : fariyyun : farī>un

في قوله تعالى : ﴿يا مريم لقد جئت شيئاً فرياً﴾[53].

قرأ أبو حيوة : فريئاً بالهمزة[54] وهو توهّم أو قياس على الأنماط المهموزة أيضاً.

كما يمكن أن نحمل على هذه الظاهرة ما يمكن أن ينشأ من همزات في تلك المواقع التي كانت تحتوي على حركات مزدوجة، ولكن انكماشها إلى حركات طويلة ممالة، جعلها تشبه بعض الكلمات التي كانت مهموزة وخفّفت همزاتها، كما أن تخفيف الهمزة قد تولد عنه الواو المدّية، فمثلا كلمة (مؤمن) عندما تحذف همزتها تصبح (mūmin) في العامية، فإذا أردنا إعادتها إلى الفصحى، فإننا نعيد إليها الهمزة (mu>min) وينتج عن هذا أن بعض الكلمات ستهمز، وإن كانت لا تحتوي حركات مزدوجة أو همزات في بناها السطحية أو العميقة وذلك كما في همز الحوت، وموسى ويونس ويوسف في لغة بن أسد[55] ويظهر ذلك بوضوح في المخطط الصوتي الآتي:

	(1)		(2)		(3)		(4)
يؤسف :	yūsif	>	yuwsif	>	yusif	>	yu>sif
حؤت :	ḥūtun	>	ḥuwtun	>	ḥutun	>	ḥu>tun

يؤنس : yūnis > yuwnis > yunis > yu>nis

مؤسى : mūsā > muwsā > musā > mu>sā

فالأصل في هذه الكلمات أنها غير مهموزة، كما يبدو من كتاباتنا الصوتية في المرحلة الأولى، ولكنها تحتوي على الضمة الطويلة (ū) التي تكاد تشبه تلك المسببة عن انكماش الحركة المزدوجة (ō) في مثل yawm > yōm أي: يَوْم > يُوم بالإمالة الواوية، فالمتفصّح يصحّح yōm إلى يَوم yawm، وهو في عمله هذا قد لا يفرق بين الكلمات الممالة بسبب هذا الانكماش والكلمات التي تحتوي على حركة الضم الطويلة (ū) كما في هذه الأنماط، فيقوم بتصحيح الصحيح بسبب هذه القياس، فتصير الكلمات محتوية على الحركة المزدوجة الهابطة (uw) في هذه الأنماط، وهي بلا شكّ، حركات غير مقبولة، وفي الخطوة الثالثة تقوم اللغة بالتخلُّص من هذا السياق الصوتي المرفوض، عن طريق إلغاء شبه الحركة(w)، فتحدث فجوة صوتية تخل ببنية الكلمة، مما يدفع إلى التعويض عن المحذوف عن طريق إقحام الهمزة، فينتج عن هذا كلمات مهموزة تستعمل جنبا إلى جنب مع أصولها غير المهموزة.

على أنه يمكن حمل هذه الأنماط على ما أطلقنا عليه تقصير الحركة الطويلة والتعويض عنها بالهمز للحد من اندفاع الحركة الطويلة أيضاً.

4- الهمز الناشيء عن التخلص من الحركة المزدوجة:

تنقسم الحركات المزدوجة بصورة عامة إلى حركات مزدوجة صاعدة وحركات مزدوجة هابطة، ومن الناحية الوظيفية، فإن ما يحدد الصعود والهبوط في الحركات المزدوجة، هو موقع النواة الصائتة من المقطع الذي يحتوي على هذا السياق، أي موقع الحركة، لأن الحركة المزدوجة عبارة عن تتابع حركة وشبه حركة أو شبه حركة وحركة في مقطع واحد(56)، ولا فرق هنا بين الحركة الطويلة أو القصيرة، فكلاهما تقعان في سياق يشكل حركة مزدوجة(57)، فإذا جاءت الحركة قبل شبه الحركة، فإن الحركة المزدوجة هنا هابطة، وإذا حدث العكس فتكون عندئذ حركة صاعدة، وعلى العموم، فإن الذي يحدد الصعود والهبوط في الحركات المزدوجة من الناحية الصوتية المجردة هو الأجهزة الصوتية التي ترسم شكل الحركة على شاشات الأجهزة، وهو أمر قد فرغ منه منذ زمن بعيد.

وعلى أي حال، فإن الحركات المزدوجة صاعدة كانت أو هابطة، من الأوضاع الصوتية التي لا يمكن أن تكون محببة في اللغة العربية، ولهذا نراها تتخلّص من السياقات التي تحتوي على حركات مزدوجة بطرق شتى[58] وما يهمنا هنا هو أن اللغة قد لجأت إلى همز غير المهموز فراراً من المقاطع التي تحتوي في بناها السطحية على حركات مزدوجة، ولتسهيل دراسة هذا الأوضاع، فقد لجأت الدراسة إلى تقسيم الموضوع بحسب شكل الحركة والنواة الصائتة، وفيما يأتي تفصيل أثر الحركة المزدوجة في تشكيل بُنىً مهموزة جديدة من بنى غير مهموزة أصلا:

أ- الحركة المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها كسرة(wi)

وهي حركة مقبولة في النظام الفنولوجي العام للعربية، ولكنها وضع مستثقل في بعض اللهجات، تقوم اللغة فيه باطّراح شبه الحركة(w) ثم تعوّض عنها عن طريق الهمز في مثل(ورث w i r i) التي تتحول إلى (إرث > i r i)[59] مما سبب وجود مادة معجمية جديدة[60]ومنها ما جاء في قوله تعالى :**﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة﴾**[61] فإن المشهور أن (آزر) هو والد سيدنا إبراهيم، كما تذكر كتب التفسير[62] فهو يقول لأبيه آزر: أتتخذ أصناماً آلهة؟ ولكن ابن عباس كما يروى عنه قرأ: إزراً تتخذ، أي وِزراً[63] وبالتالي، فإن الهمزة فيه ناتجة عن حذف شبه الحركة في (wizran) ثم التعويض عنها بالهمزة (>izran).

وجاء مثل هذا في قراءة سعيد بن جبير وعيسى بن عمر وعبيد بن عمير وأبان ابن تغلب واليماني: إعاء[64] في قوله تعالى: ﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾[65].

wi <ā>	<	*i <ā>	<	>i <ā>
الأصل		إسقاط شبه الحركة		التعويض بالهمزة

وقد كان هذا الوضع سبباً في توليد صيغ أخرى كثيرة مثل: إشاح من وشاح[66] وإجاء وإكاء وإجاج من وجاج وإسادة من وسادة[67].

ب - الحركة المزدوجة الصاعدة التي تكون نواتها ضمة:

وهي أيضاً حركة مقبولة من الناحية الوظيفية في العربية، ولكنها مستثقلة، تلجأ

اللغة إلى التخلص منها في بعض اللهجات والاستعمالات (تخلص مقيّد) وهذا يؤدي بدوره إلى نشوء كلمات جديدة مهموزة لم تكن موجودة أصلاً، وهذه المفردات الجديدة تدخل في المعجم العربي وتستعمل جنباً إلى جنب مع الصيغ الأصلية التي تخلو من الهمز، ومن الأمثلة على هذا الأمر:

– في قوله تعالى: ﴿إن يدعون من دونه إلاّ إناثاً﴾(68) قرأ النبي – صلى الله عليه وسلم– وجماعة:وُثُنا وأُثُنا، وقرأ عطاء: أُثْنا(69) ولابد في توجيه القراءة بالهمز من حملها على قراءة الواو الأولى: وُثُنا، التي تشكّل فيها حركة مزدوجة صاعدة نواتها ضمة (wuṯunā) فحذفت شبه الحركة (w) للتخفيف ثم عوِّض بالهمزة التي أقفلت المقطع:

>uṯunā	<	uṯunâ	<	wuṯunā
التعويض عنها بالهمزة		حذف شبه الحركة		الأصل غير المهموز

وعلى هذا تحمل القراءة الثانية(أُثْنا) بسكون الثاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التسكين هنا جاء للتخفيف.

– وفي قوله تعالى:﴿وجوههم مسودة ﴾(70) قرأ أبي بن كعب: أجوههم(71). والأمر تم على وفق المخطط الآتي:

أجوههم	<	ُ جوههم	<	وجوههم
>uǧūhuhum	<	uǧūhuhum	<	wuǧūhuhum
للتعويض عن طريق الهمزة		حذف شبه الحركة		الأصل

– وفي قوله تعالى : ﴿وأنّى لهم التناوش﴾(72) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل: التناؤش بالهمز(73).

وقد ذهب مكي بن أبي طالب في توجيه قراءة الهمز مذهبا دلاليا بحتاً، فذكر أن حجّة من همز، أنه جعله مشتقاً من (نأش) إذا طلب، فالمعنى: وكيف لهم طلب الإيمان في الآخرة وهو المكان البعيد، وذلك أنهم آمنوا في موضع لا ينتفعون بالإيمان فيه،

على أن مكيا نفسه قد أجاز أن يكون من (ناش ينوش) إذا تناول، ولكن لما انضمت الواو أبدلوا منها همزة(74).

ومعنى كلام مكي هنا، هو أنه أبدلت الهمزة من الواو، وما تختلف فيه مع السابقين ، يكمن في أن الإبدال لم يحدث هنا، ولكن الذي حدث هو حذف شبه الحركة (w) من tanāwuš لصعوبة الحركة المزدوجة (wu) فالتقت الفتحة مع الضمّة، ثم عوض عن المحذوف بالهمزة للفصل بين الحركتين، فتولّد من هذه العملية نمط مهموز وهو التناؤش :

tanā>uš < tanā*uš < tanāwuš

التعويض بالهمزة — حذف شبه الحركة — الأصل

– وفي قوله: ﴿اشتروا الضلالة﴾(75) قرأ بعض القرّاء بالهمز، أي: اشترؤا، وهي لغة قيس. وبعض العرب يقولون: عصئوا الله بالهمز(76) والسبب في وجود الهمزة في هذا النمط هو حذف شبه الحركة من الحركة المزدوجة الصاعدة، والتعويض عنها بالهمز، على النحو الآتي:

(>)ištara>uḍḍalālata < (>) ištara*uḍḍalālata < (>)ištarawuḍḍalālata

التعويض بالهمزة — حذف شبه الحركة — الأصل

وغاية هذا التعويض صوتيّة محضة، وهي الفصل بين الحركتين بعد سقوط شبه الحركة، أي:

ra>uḍ < ra*uḍ

ومثل هذا أيضا ما جاء من همز بعض الأعراب لقوله تعالى : ﴿فتمنؤا الموت﴾(77) وفي قوله تعالى : ﴿وإذا الرسل اقتت﴾(78) قرأ أبو عمرو وحده بالواو على الأصل (وقّتت) وقرأ باقي السبعة: اقتت بالهمزة(79) والذي حدث في هذه القراءة، وهو استثقال للحركة المزدوجة(wu)، مما أدى إلى حذف شبه الحركة، ثم التعويض عنها عن طريق الهمزة لإغلاق المقطع:

وقّتت	>	ـُقتت	>	أقتت
wukkitat	<	*ukkitat	<	>ukkitat
الأصل		بعد حذف شبه الحركة		التعويض بالهمزة لإغلاق المقطع

-وفي قوله تعالى : ﴿لترونّ الجحيم﴾(80) قرأ ابن الرومي عن أبي عمرو : لترؤنّ بالهمز، وهو عند اغلب النحويين لحن كما يذكر ابن خالويه(81)، وفي هذه القراءة وجهان:

1- انه عودة إلى الأصل المستغنى عنه في اللغة؛ لان اصل(يرى) هو (يرأى) بالهمز (82).

2- انه حذف شبه الحركة (الواو) من الحركة المزدوجة الصاعدة latarawunna فالتقت الفتحة مع الضمة، وهو سياق غير مقبول في العربية، مما ادى إلى التعويض عن المحذوف عن طريق همزة القطع، للفصل بين الحركتين، ولتبدأ المقطع (un) الذي بدأ بحركة :

لترونّ	>	لترـُـنّ	>	لترؤنّ
latarawunna	<	latara*unna	<	latara>unna
الأصل		بعد حذف شبه الحركة		التعويض عن المحذوف بالهمزة

ج – الحركة المزدوجة الواوية التي تكون نواتها فتحة:

وهي أكثر الحركات المزدوجه قبولا، ربما بسبب خفتها المتأتيه عن أن نواتها هي الفتحة، ومع ذلك فهي عرضة للتغيير والتبديل، عن طريق حذف حدّ الابتداء، وهو شبه الحركة، والتعويض عنه بالهمزة، ومنه امثلته: في قوله تعالى:﴿**ولا تتبعوا خطوات الشيطان**﴾(83) قرأ عمرو بن عبيد وعيسى بن عمر: خطؤات بالهمز(84)وقد تمّ الأمر كما في هذا المخطط الصوتي:

خطوات	>	خطـُات	>	خطؤات
hutuwāt	<	hutu*at	<	hutu>at
الأصل وفيه الحركة المزدوجة		حذف شبه الحركة		التعويض عن طريق الهمزة

وجاء في القراءات الشاذة: ولتناهم والتناهم والتناهم (من والتناهم) أيضا[85] كما جاء في اللغة: ذاي العود بمعنى (ذوى)، وقد وصف ابن منظور هذا الاستعمال بأنه لغة ردئية[86] كما قرأ بعض القراء: لتبلؤن[87]، في قوله تعالى : ﴿**لتبلونّ في أموالكم**﴾[88].

د- الحركة المزدوجة اليائية الصاعدة التي تكون نواتها كسرة(yi)

هي وضع صوتي مستثقل وقليل الإستعمال في حدود ما أعلم، كما في ياء المضارعة في حالة التلتلة، وبعض الأنماط التي تحدث في حالة استعمال بعض اللواحق كنون التوكيد التي تلحق الفعل المضارع المسند إلى المخاطبة، كما في قوله تعالى: ﴿**فإما ترينّ من البشر**﴾[89] فالفعل (ترين tarayinna) يحتوي على هذا الوضع الصوتي المستثقل، وهو وضع مقبول في المعيار الفصيح في مثل هذا السياق، ولكنه صعب، ومن المتوقع أن تسعى اللغة إلى التخلص منه، ومن هذا ما رُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ : ترئِنّ[90] (tara>inna) فقد تخلص من شبه الحركة(y) مع بقاء حركتها، فالتقت الفتحة السابقة عليها مع هذه الكسرة، وهو وضع صوتي غير مقبول: مما أدى إلى التعويض عن المحذوف بالهمزة للفصل بين الحركتين. وأما ما ذهب إليه ابن جني من تحليل هذه القراءة وتضعيفها، ومن أن هذا الوضع ليس مستثقلاً بسبب أن شبه الحركة مسبوقة بفتحة، فهو أمر لا يفسِّر الظاهرة، وإن كان يفسِّر أن ورود هذا النمط قليل في لسان العرب، على أن ابن جني نفسه روى أن الكوفيين قد حكوا الهمزة في نحو هذا، كما في قول الشاعر:

... ...   كمشترئٍ بالحمد احمرةً بُتْرا[91]

والأصل: كمشترٍ (كمشتريٍ)، وعلى هذا فالذي حدث هنا، يمكن تمثيله على النحو الآتي :

tarayinna	>	tara*inna	>	tara>inna
muštariyin	>	(90)muštari*in	>	muštari>in
الأصل		حذف شبه الحركة		التعويض بالهمزة

هـ - الحركة المزدوجة اليائية التي تكون نواتها فتحة:

وليست هذه الحركة من الأوضاع المرفوضة أيضاً، بل هي أخف الحركات المزدوجة نطقاً، ربما بسبب وجود الفتحة نواة لها. ومع هذا فقد طرأ عليها بعض التغيرات، ومن ذلك:

- في قوله تعالى: **﴿هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً﴾**(93) قرأ بعض القراء: ضِئاء(94)، وقد فسر ابن خالويه هذا الموضع على أنه جعله من ضاء القمر ضوءاً أو أضاء، ومع ذلك، فإن هذا التفسير لا يقدّم في أمر تشكُّل الهمزة شيئاً، والذي نراه هنا هو أن الأصل ضياء ḍiy ā>an يحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (yā) وقد حذفت شبه الحركة للتخفيف، فالتقت الكسرة السابقة عليها مع نواتها، وهي الفتحة الطويلة، مما دعا إلى إقحام الهمزة للفصل بينهما، وليستقيم الشكل المقطعي للكلمة، فصارت ḍi>ā>an وقد جاء مثل هذا أيضاً في قوله: **﴿ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء﴾**(95) فقرأ ابن كثير وحده: وضئاء كالموضع السابق(96).

- وفي قوله تعالى: **﴿وجدها تغربُ في عين حمئة﴾**(97) قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي: حامية، من معنى الحرارة، وقرأ الباقون حمئة، وقد فسرت على أنها جاءت من معنى الطين والحمأة(98) ومع ذلك فإنه يمكن التماس وجه صوتي لهذا القراءة يتوافق مع معنى الحرارة، وهو أنه من (حَمِيَة ḥamiyatin) الذي تشكَّلت فيه الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) وقد أسقطت اللغة شبه الحركة (y) فالتقت حركتا الكسر والفتح مشكلتين وضعاً صوتياً غير مقبول (ia) مما ألجأ اللغة إلى التعويض بالهمزة للفصل بينهما، والتلخص من هذا الوضع:

حَمِيَة > حمِـَـة > حمئة

ḥamiyatin > ḥami*atin > ḥami>atin

وإن كنا نقوّي تفسير القراءة دلالياً من الطين أيضاً.

- وفي قوله تعالى :**﴿وكنت نسياً منسيا﴾**(99) قرأ محمد بن كعب القرظي

وبكر بن حبيب السهمي نَسئا بفتح النون والهمزة، وقد ذهب ابن جني إلى تبنّي رأي أبي زيد الانصاري في تفسير هذه القراءة دلالياً، من قولهم : نسأت اللبن أنسؤُهُ نسأً، وذلك أن تأخذ الحليب، فتصبّ عليه ماء، واسمه : النسءُ والنسيء، وعلى هذا يكون تأويل هذه القراءة يا ليتني متّ قبل هذا وكنت كهذا اللبن المخلوط بالماء في قلته وصغاره حالة[100].

وهذا التفسير على الرغم من احتماله لهذه الدلالة، قد يبتعد عن الحقيقة، والأقرب من هذا التفسير أن نلجأ إلى ما نحن بصدده من أمر تأثير الحركات المزدوجة، إذ إنها في أصلها المستعمل(nasyan) تحتوي على الحركة المزدوجة الصاعدة (ya)، وتخلصت اللغة منها عن طريق حذفها والتعويض عنها بإضافة الهمزة لتغلق المقطع (an) حيث لا يجوز فيه الإبتداء بحركة.

– وفي قوله تعالى:﴿إما تُرِيَنّي﴾[101] قرأ بعض القراء بالهمزة، أي: «تُرِئَنّي»[102] وهي ناتجة عن حذف شبه الحركة والتعويض منها بالهمزة، أي:

تريني > تُرِئَنّي

turi>annī < turiyannī

والهمزة هنا للفصل بين الحركتين (ia) ولابتداء المقطع بصوت صحيح.

و – الحركة المزدوجة الهابطة الواوية (uw)

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿بالآخرة هم يوقنون﴾[103] فقد قرأ أبو حية النميري: يؤقنون، بالهمزة[104]،والأصل فيها يُوْقنون yuwķinūna، وفيها الحركة المزدوجة الهابطة (uw)، وهي صعبة جداً، تقوم اللغة في الغالب في التخلص منها عن طريق حذفها ولكنها سارت في مسارين فني التعويض عنها، فالمسار القياسي، أن تعوّض عنها عن طريق إشباع نواتها الصائتة، وهي الضمة، والمسار الثاني أن تغلق المقطع بالهمزة .

yūķinūna < yu*ķinūna < yuwķinūna

yu>ķinūna < yuķinūna < yuwķinūna

ز – الحركة المزدوجة الهابطة اليائية:

ومن الأمثلة على تأثير هذا السياق الصوتي ما ورد في قوله تعالى: ﴿ولا أدراكم به﴾[105] فقد قرأ ابن عباس والحسن وابن سيرين: أدرأتكم به[106]، وقد حار القدماء في أمر هذه القراءة، ولكن ابن جني وجد لها وجها معقولا، وهو أن الأصل أدريتكم، قلبت الياء همزة لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح، كما قالوا في (يَيْبَسُ) : يابسُ، وهي لغة عقيل، ويقولون في (أعطيتك: أعطأتك)[107].

وهذا الذي ذهب إليه ابن جني هو ما نودّ قوله أيضاً، فالأصل أدريتكم (>adraytukum) يحتوي على الحركة المزدوجة الهابطة (ay)، وقد استثقلت لغة عقيل وبعض اللهجات الأخرى هذا الوضع الصوتي، فحذفت شبه الحركة، ثم عوّضت عنها عن طريق الهمزة:

>adra>tukum	<	>adra*tukum	<	>adraytukum
التعويض بالهمزة		حذف شبه الحركة		الأصل

وفي قوله تعالى: ﴿وقالت هيت لك﴾[108] قرأ علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وأبو رجاء العطاردي ويحيى وابن عباس بخلاف عنه وأبو وائل ومجاهد وقتادة وطلحة بن مصرف وأبو عبد الرحمن السلمي: هِئت لك بالهمزة[109]. ولا أرى وجهاً لمحاولة القدماء لتفسير هذه القراءة وتوجيهها دلاليا، فالصحيح أن الهمزة ناتجة عن تأثير الحركات المزدوجة لأن الكلمة ليست عربية:

hi>tu	>	hi*ta	<	hiyta	<	hayta
التعويض بالهمزة وتغيير الحركة لمناسبة ضمير المتكلم		التخلص من الحركة المزدوجة عن طريق حذف شبه الحركة		بالمماثلة		الأصل

الهوامش والإحالات

1- للتفصيل في أشكال المقاطع، انظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مكتبة الشباب، القاهرة (د.ت)ص40، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، في آداب عين شمس، 1983، ص94 وعبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، مطبعة كنعان، إربد،1997، ص3-6 وقد فصلنا الحديث عن المقطع في هذه الدراسة، في الحديث عن المقطع المرفوض.

2- الدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985، ص195.

3- الفاتحة/7.

4- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1994، 46/1. وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، نشره برجشتراسر، دار الهجرة (د.ت)، ص1.

5- زيادة على هذه الحالة، يمكن تثنيته على(اللذان) بتخفيف النون المكسورة، و(اللذا) بحذف النون، انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955(لذا) 245/15.

6- النساء /16.

7- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص٢٥.

8- الحجر/27.

9- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص 71. قد أسكن عمرو بن عبيد الهمزة تخفيفاً.

10- الرحمن/ 56، 74.

11- الكهف /17.

12- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص78.

13- ابن منظور ، لسان العرب (تمر) 94/4 وانظر لمزيد من هذه الامثلة: الدكتور رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ص 198-212.

14- ابن منظور، لسان العرب، (جثل) 100/11.

15- المرجع السابق، (جذار) ٤/١٢٤ وفصول في فقه العربية، ص200

16- ابن منظور ، لسان العرب (جرش) 273/6 .

17- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ، ص56.

18- يونس/24.

19- الدكتور عبدالصبور شاهين، القراءات القرانية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت) ص128.

20- المرجع السابق، ص128.

21- الرحمن/74.

22- ابن جني، المحتسب 46/1-47 .

23- شمس الدين الذهبي، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، لكنو: الهند، (د.ت)264/2 . وانظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت) 602/1.

24- الحج /5.

25- ابن خالويه، مختصر في شواذ القران ، ص 94.

26- يحيى عبابنة، أثر المقطع المرفوض فيه بنية الكلمة العربية، أبحاث اليرموك، م 11 ع2 1993/154-155 .

27- البقرة، 61.

28- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص6.

29- المرجع السابق، ص7.

30- البقرة/ 83.

31- البقرة/106.

32- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) ص168.

33- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981، 258/1 .

34- البقرة /278.

35- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص17.

36- النمل /44.

37- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990، ص272. وانظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، ص553.

38- البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، 1987، 329/2.

39- سورة ص/133.

40- ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص553.

41- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) 356/4 .

42- الدكتور رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1990، ص100. وانظر : ماريو باي، اسس علم اللغة، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ص 141.

43- طه/135.

44- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص 91.

45- آل عمران/ 68.

46- الأحزاب /50.

47- الاحزب/53.

49- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص157-158.

49- المرجع السابق، ص157.

50- النور /35.

51- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن. ص102، وانظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص262

52- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص262.

53- مريم /27.

54- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن. ص84. وانظر: الصغاني، الشوارد في اللغة، تحقيق عدنان الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1983، ص164.

55- المرجع السابق، ص230 في إشارة ابن خالويه إلى قراءة طلحة بن مصرف إلى ماورد من قراءات لآيتي: النساء/163 والانعام 184، وانظر : عبدالصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث،127.

56- انظر مثلا: الدكتور ابراهيم انيس، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص11، والدكتور غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، (د.ت) ص43-44.

57- برتيل مالمبرج، علم الاصوات ، ترجمة الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت) ص 81، وانظر: حديثاً موسعاً عن الحركات المزدوجة في كتاب الدكتور صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي القاهرة، 1981، ص168-202 .

58- في كتاب أثر الحركة المزدوجة لعبدالله الكناعنة حديث موسّع عن طرق التخلص من الحركات المزدوجة، وطرق التعويض عنها في الأفعال والأسماء، وهو من منشورات وزارة الثقافة، (مطبعة كنعان/ إربد) 1997 (الكتاب كاملاً).

59- ابن منظور ، لسان العرب، (ورث) 200/2.

60- المرجع السابق، (أرث) 111/2.

61- الأنعام/ 74.

62- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، 29/2.

63- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ، ص38.

64- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات 348/1 وابن خالويه مختصر في شواذ القرآن، ص65، وانظر: الصغاني، الشوارد في اللغة، ص157-158.

65- يوسف /76.

66- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، منشورات جامعة الرياض، 1977، ص77.

67- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 348/1. وانظر الصغاني، الشوارد في اللغة، ص186.

68- النساء / 117.

69- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص28.

70- الزمر /60.

71- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص131.

72- سبأ/ 52.

73-ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص530، وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 208/2، وابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص295.

74- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 208/2 والرأي الدلالي هنا لابن خالويه، انظر الحجة في القراءات295.

75- البقرة /16.

76- ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات،55/1.

77- الجمعة/6 وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ، ص156.

78- المراسلات/ 11.

79- ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص666. وانظر ابن خالويه الحجة في القراءات السبع، ص360، ومختصر في شواذ القرآن ، ص131 ، وانظر أيضاً، برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، نشره الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982، ص49، وقد حمل بروكلمان وبرجشتراسر مثل هذه الإستعمالات اللغوية على ظاهرة المخالفة، انظر أيضاً بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص77.

80- التكاثر /6.

81- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص84.

82- انظر سيبويه، الكتاب، 546/3 وابن منظور، لسان العرب (رأي) 293/14.

83- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص11.

84- المرجع السابق، ص146.

85- ابن منظور، لسان العرب، (ذوي) 291/14.

86- ابن جني، المحتسب 42/2.

87- آل عمران، 186.

88- مريم /26.

89- ابن جني، المحتسب،42/2، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص84.

90- ابن جني، المحتسب، 42/2.

91- حركة الياء هنا تكون وفقاً للمحل الإعرابي، لأنها حركة إعراب

92- يونس/٥.

93- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص180.

94- الانبياء /48.

96- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص429.

97- الكهف/86.

98- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 73/2-74.

99- مريم /23.

100- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 40/2.

101- المؤمنون/93.

102- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، 98.

103- البقرة/4.

104- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص2.

105- يونس/16.

106- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص56. وانظر:ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات309/1.

107- ابن جني، مختصر في شواذ القرآن، ص 309/1.

108- يوسف/23.

109- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات337/1.

المراجع

1- إبراهيم أنيس، الاصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.

2- باي، ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1987.

3- براجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، نشره رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1982.

4- بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالتواب، منشورات جامعة الرياض، 1977.

5- البناء الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، 1987.

6- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).

7- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، 1994.

8- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990.

9- ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، نشرة برجشتراسر، دار الهجرة، (د.ت).

10- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لكنو، الهند، (د.ت).

11- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

12- رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.

13- الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

14- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم المعرفة، بيروت (د.ت)، مصورة عن طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15- الصغاني، الشوارد في اللغة، تحقيق عدنان الدوري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1983.

16- صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، دراسة مقارنة، دار الاتحاد العربي، القاهرة، 1981.

17- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

18- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مكتبة الشباب، القاهرة (د.ت).

19- عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، دراسة لغوية، مطبعة كنعان، إربد، 1997.

20- غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، (د.ت).

21- فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1983.

22- مالمبرج، ب، علم الأصوات، ترجمة عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، (د.ت).

23- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)

24- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،1981.

25- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955.

26- يحيى عبابنة، أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، م11/ع1993/2.

الفصل السابع

قانون الأصوات الحنكية وأثره في تشكيل الكلمة «دراسة في صوت الجيم»

تقديم

وصف سيبويه الجيم التي ننطقها في الاستعمال اللغوي المعياري (الفصيح) للغة العربية بأنّها صوت من الأصوات المجهورة الشديدة[1]. وقد اتّخذ سيبويه في هذا التعريف معياراً صوتياً يتمثّل في الذوق اللغوي؛ لأن الصوت الشديد عنده هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، حتّى إذا نطقت بالصوت لم يمكنك أن تمدّه إلى الحدّ الذي تريد[2].

وأما ما يمكن أن يقال في هذا الشأن عند المحدثين فهو أنّ صوت الجيم صوت مركّب Affricated وقد وصفه كمال بشر بأنّه صوت لثوي حنكي مركّب، وصفة التركيب تعني أنه انفجاري احتكاكي[3].

والحقيقة أنه لا أحد يمكنه الاعتراض على وصف صوت الجيم عند القدامى أو المحدثين، فقد وصفوه وصفاً صحيحاً، ولكننا نودّ في هذه الدراسة أن نشير إلى موضوع يتعلّق بالتطور الصوتي لهذا الصوت بالنظر إلى الاستعمال اللغويّ الفعلي، كما ترويه كتب التراث والمعاجم اللغوية التي نقلت لنا كثيراً من الصور الاستعمالية التي لا بدّ من تعليلها.

وقد انطلقت هذه الدراسة في سبيل تعليل وجود هذه الأشكال الصوتية من أنّ الأصل في نطق هذا الصوت لا يشتمل على صفة التركيب المشار إليها، وإنّما هو صوت مفردٌ خالٍ من التعطيش، وهي نتيجة أشار إليها كثير من الدارسين المعاصرين، وقد حاولت الدراسة تأييدها بما هو وارد في مكانه.

وتأتي هذه الدراسة لتفسير كثير من التحوّلات التي طرأت على هذا الصوت، وقد قسمتها إلى الأقسام الآتية:

1- قانون الأصوات الحنكية وأثره في تشكيل صفات الجيم.

2- قضية انحلال الصوت المركب.

- انحلال الجيم إلى الدال.

-انحلال الجيم إلى الشين.

3- تطوّر الجيم إلى الياء والعكس.

4- التداخل في الصفات بين الجيم المفردة والقاف المجهورة.

قانون الأصوات الحنكيّة وأثره في تشكيل صفات الجيم

صوت الجيم كما بينا مركّب في استعماله الفصيح، ومن اليسير أن يتبادر إلى الذهن أنّ الأصوات المركّبة قد وجِدَتْ في مرحلة تالية على الأصوات المفردة، وهذا ما يؤدي إليه الحسّ اللغوي، وإن كان هذا الحسّ لا يكفي لإصدار حكم علمي مقنع تماماً، ولهذا، فلا بدّ من وجود أدلّة لغوية بحتة تؤيد هذا الحسّ اللغوي، حتّى يصبح الحكم أمراً يُطمأَنُّ إليه.

وأول هذه الأدلة أن اللغات السامية بصورة مجملة لا تجد فيها صوت الجيم المركّب، إلاّ في تلك الكلمات المستعارة من لغات أخرى، وأما الكلمات السامية الأصيلة، فإن نطقها لا يكون إلا بالجيم الخالية من التعطيش، ومثال ذلك من اللغة الجعزية (الإثيوبية) الكلمات الآتية :

(hagar) بمعنى قرية أو بلدة (هجر)(4)، ومنها كلمة (gāmus) بمعنى (جاموس)(5) و (gundan) بمعنى مورد ماء او عنكبوت(6) و (gannat) بمعنى (جنة)(7) و (rigs) بمعنى رجس أو نجاسة (8)، ومنها أيضاً كلمة (masgid) بمعنى (مسجد)(9)، وكلّها تنطق نطقاً خالياً من التعطيش.

وأما في العبرية، فنجد الكلمات الآتية، على سبيل المثال لا الحصر :(gāram) بمعنى قضم و (gāraf) (10)، بمعنى (جرف)، و (gādal) (11) بمعنى (عَظُمَ)(12)، و (gad) بمعنى (جد) او (حظ)(13)، وهي ايضاً مما ينطق بالجيم الخالية من التعطيش.

وأمّا من اللغة السريانية، فنورد الأمثلة الآتية: (gaddal)، بمعنى جدل ونسج[14] و (gébā)، بمعنى (جبى) من جباية الضريبة[15] (gabrā) ، بمعنى رجل أو جبر[16] و (gūrbā) بمعنى جورب[17]، وغيرها مما يحتوي على صوت الجيم أصلاً من أصولها غير مستعار من غيرها من اللغات الأخرى.

كما أنّ هذا النطق لم يختلف عن هذا الشكل الصوتي في اللغة الأكادية، فنجد فيها مثلاً كلمة (gamaru) بمعنى(أتمّ) أو (أنهى)[18] و (migru) بمعنى (اتّفاق) أو (رضا)[19]، و (regamu) بمعنى (دعا) أو (صرخ)[20]وغيرها كثير أيضاً.

والإشكال الذي يكمن هنا هو: ما هو المسوّغ الذي يجيز لنا أن نحمل العربية على اللغات السامية في هذه القضية؟ وبكلمة أخرى: لماذا لا يكون ما في العربية أصلاً قائماً بذاته، لا يقاس على غيره مما في اللغات السامية من ظواهر صوتية، على الرغم من التقارب القوي بين العربية وهذه اللغات؟[21].

وللإجابة عن هذا التساؤل، فإننا نقول زيادة على ما سيأتي من حديث عن هذا الموضوع، إنّه من البداهة أن نحتكم إلى الكثرة أولاً، فمن السهل أن نعلّل كيف تغيّرت واحدة من اللغات إلى صورة ما من الصور الاستعمالية، في حين أنّه من الصعب أن نعمد إلى تعليل صورة صوتية أخرى في عدد من اللغات، فالكثرة أصل لا يستهان به هنا.

وأمّا الدليل الذي نستند إليه في عدّ النطق الإفرادي الخالي من التعطيش أصلاً، فهو وجود هذا النطق في بعض المتحجرات اللغوية، ونعني بالمتحجرات اللغوية هنا، أنّ الظاهرة اللغوية عندما يصيبها التطوّر أو تموت أو تتغيّر لأي سبب من الأسباب، فإن هذا التطور أو الموت لا يكون نهائياً في جميع جزئيات الظاهرة اللغوية، بل لا بدّ من أن يبقى ما يدلّ على أن الظاهرة كانت موجودة ومستعملة في يوم من الأيام، وهو بعض الأوجه الإستعمالية التي تسرّبت إلى المستوى الجديد واستطاعت أن تفلت من فعل قوانين التطوّر اللغوي التي فعلت فعلها في اللغة.

ولعلّ الفائدة الكبرى من وجود هذه المتحجّرات اللغوية، هي أنها تساعدنا في عملية التأريخ للغة وظواهرها المختلفة، ومن ذلك ما نحن بصدده من الحديث عن

الأصل في نطق الجيم هو الإفراد أو الصورة الصوتية المفردة الخالية من التعطيش.

وقد حفظت لنا المعاجم اللغوية بعض هذه الأمثلة، فمنها ما رواه لنا ابن الأثير من الحديث النبوي الشريف المعروف بحديث الاستنجاء، فعندما طرح موضوع الاستنجاء بالروث قال: إنّه ركس[22]، ولا نعتقد أن هذا اللفظ المرويّ هنا بعيد عن النطق بالجيم على هيئة ما يسمى بالجيم القاهرية الخالية من التعطيش، إذ إنه من المرجّح أن يكون الرسول صلّى الله عليه وسلم نطقها (rigs)، ولكن لمّا لم يكن في المعيار الصوتي للغة الفصحى صورة لهذا الصوت، فقد قرّبوه من الكاف، ولا غرابة في هذا التقريب البتة، فالقاف والكاف تشتركان معاً في المخرج نفسه،(وفقاً للصورة الصوتية المجهورة التي وصفها سيبويه).

كما قرأ بعض القرّاء قوله تعالى: **﴿حتّى يلجَ الجمل في سم الخياط﴾** بالصورة الإفرادية، أي : (yaliga)، و [23](gamalu).

والحقيقة التي أود الإشارة إليها هنا، هي أنّ الأمثلة على هذا الأمر ليست قليلة في المعجم العربي، بل هي كثيرة، نذكر منها مثلاً ما جاء في حديث حذيفة في موضوع المسيح الدّجّال:" نعتَ لنا المسيح الدّجّال، وهو رجلٌ عريضُ الكبهة، أراد: (الجبهة)، وأخرج الجيم بين مخرجها ومخرج الكاف"[24].

ومنها أيضاً "الجبولاء، وهي العصيدة، وهي التي تقول لها العامّة الكبولاء"[25] ، وهو مثالٌ أورده المعجم من الاستعمال العامّي في وقت تدوين هذه الكلمة في لسان العرب، وأغلب الاعتقاد أنّها كانت تلفظ بالجيم المفردة الخالية من التعطيش، أي : (< gabūlā)، ومنها أيضاً : الكُفُرّى والجُفُرّى، (kufurrā) و (gufurrā) [26].

كما نقول أيضاً: خطيب مُسْهِجٌ و مُسْهِكٌ، وريح سيهوجٌ وسيهوكٌ وسيهكٌ، والسَّهك والسَّهجُ: مرُّ الريح، وقد ذكر بعض أصحاب المعاجم والمهتمّين باللسان العربي أن الجيم في هذه الأمثلة بدلٌ من كاف (سيْهك) و(سيْهوك)، وهو وعاء الطلع[27].

والحقيقة التي أعتقد أنّها أكثر جلاء هي أن هذه الكاف هي صورة عن

النطق الأصلي القديم الذي نعتقده لنطق الجيم، وهي الصورة الإفرادية غير المركّبة.

ومن الأمثلة على هذا النطق أيضاً، ما جاء في كلمة (العُكَلِط). وهو اللبن الخاثر، فقد رُوِيَت صور استعمالية مختلفة لهذا النمط اللغوي القديم، بعضها يمكن أن يفضي إلى ما نتصوره من أصل لنطق الجيم القديمة، إذ رُوِيَ عن الأصمعي أنّه سمع (عُثَلِط) و(عُجَلِط) ، (عُكَلِط) وجميع هذه الأوجه الاستعمالية تقضي إلى دلالة واحدة وهي اللبن الثخين الخاثر، وهو أمرٌ أيّده أبو عمرو بن العلاء وابن برّي كما يذكر ابن منظور[28].

ونورد مثالاً آخر على هذا الذي نعدّه تسرُّبا من الصورة النطقية القديمة لصوت الجيم، وذلك من المرحلة التي سبقت اتّخاذ اللغة الفصحى الصورة المركّبة لنطق الجيم شعاراً لها، وهي كلمة (الأموج) التي روت المعاجم صورة أخرى لها بالكاف، أي: الأموك، وهذه الصورة الاستعمالية تعني المعنى نفسه الذي تعنيه الصورة الأخرى، فقد ذكرت المعاجم أن الأموك والأموج واحد، وأن الهوكَ كالهوجِ : الحمق[29].

وعلى هذا يمكن القول إن صورة النطق التي رُوِيَت بالكاف قد يكون الذي حدث فيها أحدَ أمرين:

1- أنّ النطق الذي سمع عن العرب إنّما كان بالجيم المفردة، وقد حدث أنّ النظام الكتابي العربي لم يكن وضع رمزاً للجيم المفردة الخالية من التعطيش، (g) فرُسِمت على هيئة الكاف، وهو أمر ممكن الحدوث.

2- وقد يكون الناطقون قد احسّوا بتغيّر صورة نطق الجيم، وأنّها صارت صوتاً مزدوجاً، فغيّروا الصورة النطقية إلى هذه الصورة، أي: (ǧ)، ولكنّهم لم يميّزوا في بعض الاستعمالات اللغوية بين نطق الجيم المفردة(g)، والكاف (k)، لشدة التقارب بين مخرجيهما وصفاتهما، فهما من الأصوات الأقصى حنكيّة[30]، فقرّبوا هذه الجيمات من الكاف كما في الأمثلة السابقة الذكر.

والذي يشهد على ذلك اشتراكهما في المعنى، فهما يفضيان إلى الدلالة نفسها،

وإن لم يتساويا غالباً في النظرة إلى فصاحتهما، فقد عدّ سيبويه الصورة الصوتية المفردة في بعض هذه الأنماط من الأصوات غير المستحسنة[31]، وأعتقد انه يذهب في هذا التصنيف إلى مقارنتها بالمعيار الفصيح لهذا الصوت، وليس بالمعيار الاستعمالي، فهو على وعي تامّ بأنّ هذه الأنماط مستعملة في بيئاتها.

كما يمكن أن نستدلّ على أصالة صوت الجيم في صورته غير المركّبة، بما نسمعه اليوم من بعض أشكال الاستعمال اللغوي في بعض مناطق العالم العربي، كالجيم القاهرية، وبعض مناطق اليمن وعُمان.

وعلى هذا، فإنه يمكن القول إن اللغة العربية في فترة من فترات عمرها، وصلت إلى أن تغيّر صوت الجيم الخالية من التعطيش، إلى صوت مركّب يتكوّن من الدال اللثوية الأسنانية، وينتهي بالشين المجهورة.

ولكن هذا الأمر لم يحدث بصورة عشوائية، ولهذا فلا بدّ من طرح تساؤل آخر في هذا الصدد، وهو: لماذا تحوّل صوت الجيم (g) المفردة إلى صوت الجيم (g) المركبة؟

لقد توصّل علماء اللغة إلى أن هذا التحوُّل ناتج عن قانون أطلقوا عليه مصطلح (قانون الأصوات الحنكيّة)، فقد وصلوا في "مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين الإغريقية واللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر، إلى قانون سمّوه قانون الأصوات الحنكيّة"[32] وهو ما أطلق عليه ماريو باي مصطلح التغوير (palatalization)، هو يعني به نقل مخرج الصوت إلى منطقة الحنك الصلب، أو الغار، كما في الكلمة اللاتينية (centum)، التي تنطق بصوت طبق (حنكي ليّن) مثل نطق الحرف (k)، ولكنّها انتقلت إلى الايطالية : (cento)، بصوت غاريّ يماثل ما في نطق كلمة (church) [33].

وأما أثر قانون الأصوات الحنكيّة في الأصوات التي يكون مخرجها من منطقة أقصى الحنك، فإنه يتمثّل في أنّ هذه الأصوات إذا جاءت متلّوة بحركة أمامية كالكسرة القصيرة والطويلة، سواء كانت خالصة أو ممالة، فإن هذه الكسرة تجتذبها إلى الأمام قليلاً، فتنقلب إلى مخرج آخر، غالباً ما يكون وسط الحنك، ويغلب أن تكون الأصوات الجديدة مزدوجة، أي تجمع بين الشدّة والرخاوة[34].

وفي العربية صوتان مخرجهما أقصى الحنك، وهما الجيم المفردة القديمة (g) والكاف (k)، ويبدو أنّ الفرق بينهما ليس في صفة النطق أو المخرج، وإنما في الجهر والهمس، إذ إنّ الجيم (g) صوت مجهور، في حين أن الكاف (k) صوت مهموس.

وفي بداية تدخّل قانون الأصوات الحنكيّة المشار إليه في الجيم المكسورة والكاف المكسورة على النحو الآتي :

ǧi ← gi

ǧe ← ge

وكذلك الحال بالنسبة للكسرات الطويلة:

ǧī ← gī

ǧē ← gē

وبعد هذا التأثير المباشر تشكّل في العربية صورتان صوتيتان للجيم، وهما الصورة القديمة في الأصوات غير المكسورة (g:gū,gu,gā,ga) والصورة المركبة الجديدة في الأحوال السابقة.

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن تعدّد الصيغ ليس مما تحبّذه اللغة، ولهذا، فإنها ستلجأ في سبيل توحيد علاماتها إلى تعميم أثر القانون على تلك الجيمات التي لا تكون مكسورة، قياساً عليها، فتغيّرها إلى الصورة الجديدة طرداً للباب على وتيرة واحدة.

ǧi ← gi
ǧe ← ge — الخاضعة للقانون

ǧa ← ga
ǧe ← gu — غير الخاضعة للقانون
ǧ: ← g:

وبهذا، فإنّ صورة صوت الجيم المفردة (g) قد ضاعت من النظام الصوتي للمعيار الفصيح، وإن ظلتّ موجودةً في بعض اللهجات القديمة والحديثة، زيادة على أصالتها، وربما تفردها في اللغات السامية الأخرى في أغلب الصور الاستعمالية للجيم.

وما قيل عن تأثير هذا القانون في الجيم، يمكن أن يقال عن تأثيره في صوت الكاف، والفرق بينهما أن الصوت الجديد الناتج في الحالة الأولى، قد اتّخذته الفصحى شعاراً لها ومكوناً أساسياً من مكونات النظام الصوتي في معيار اللغة الفصيح، وهو إبدال مطلق، وأما الصوت الجديد الناتج عن تدخل هذا القانون في الكاف، فقد اقتصر أثره على الإبدال الصوتي التاريخي المقيد في بعض اللهجات العربية القديمة والحديثة، فيما يعرف بظاهرتي الكشكشة والكسكسة، وليس هذا هو المكان المناسب للحديث عن صور الكاف، وإنما ذكرناه لتوضيح الفرق بين عمل القانون في كلّ من الصوتين.

انحلال الصوت المركّب:

لقد انتقل صوت الجيم إلى صورته المركّبة بفعل تدخُّل القانون السابق، وهذا التدخل اختياري وليس إلزامياً، فقد رأينا أن تأثيره كان محدوداً في صوت الكاف، فقد اقتصر على بعض السياقات في بعض المواضع، وأما في صوت الجيم، فقد كان أثره مطلقاً في جميع السياقات اللغوية الفصيحة. مما دفع بسيبويه إلى وصف الجيم المفردة بأنها من الأصوات غير المستحسنة.

ومع هذا التحوّل الاختياري فيه، فإنه يمكن القول إن صوت الجيم المركب لا يعدّ من الأصوات السهلة، بل هو صوت يقتضي من الناطقين النطق بصوتين مختلفين في آن واحد، وهما صوت الدال اللثوية الأسنانية المجهورة وصوت الشين المجهورة، (وهو صوت غير مستحسن في المعيار الفصيح من وجهة النظر المعيارية) بما يناسب صفة الجهر الموجودة في صوت الجيم المفرد الخالي من التعطيش، وهذه الصعوبة المتأتية عن الازدواج، مدعاة إلى تدخّل قانون السهولة والتيسير، وهو

قانون عامّ له كثير من الآثار التي أشار إليها الدارسون في سقوط الهمزة والأصوات بين الأسنانية، وأدى إلى التخلص من صوت الضاد القديمة التي نراها في وصف سيبويه، وتخفيف التفخيم في بعض الأصوات المفخمة، وإن كانوا لم يشيروا إلى تدخل هذا القانون في هذه الظاهرة، إذ من الممكن أن يتدخّل عن طريق ما يمكن أن يسمى تفكيك الصوت المزدوج أو انحلال الصوت المركّب، وهو قانون غير إلزامي أيضا، من الممكن أن يتدخّل، من الممكن أن لا يتدخل أيضا، وقد لاحظنا هذا من خلال الأمثلة التي رويت عن انحلال الجيم المركبة، وهي أمثلة استعمالية لا نستطيع أن نصفها بالكثرة، بل كانت محدودة ومقيدة.

وإذا كانت الجيم المركبة الحادثة مكونة من صوتين مختلفين وهما الدال والشين المجهورة، فإننا نتوقع أن ينحلّ الصوت المركب إليهما، إذ ستنطق بعض الاستعمالات اللغوية المحتوية في بنيتها العميقة على صوت الجيم المركبة بأحد مكوني الصوت، أي أن البنية العميقة ستكون مركبة، في حين ستكون البنية السطحية (الاستعمال النهائي) بالدال أو بالشين المجهورة، والدليل على هذا الذي نقول الأمثلة الآتية :

1- ما جاء بالدال والجيم

استعمل الناطقون بالمعيار اللغوي الذي يعتدّ به في معيار الفصاحة الأنماط الآتية في صورتين صوتيتين:

- جاء في لسان العرب: « الإِجْلُ : وجع في العنق، ابن الأعرابي: هو الإِجْلُ والإِدْلُ، وهو وجع في العنق عن تعادي الوسادة» [35].
- وجاء فيه أيضاً : « الدّشُّ: اتخاذ الدشيشة، وهي لغة في الجشيشة.. وفي الحديث : روى عن أبي الوليد بن طخفة: كان أبي من أصحاب الصُّفّةِ وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يأمر الرّجل يأخذ بيد الرجلين، حتى بقيت خامس خمسة، فقال : انطلقوا فانطلقنا معه إلى بيت عائشةَ، فقال : يا عائشةُ: أطعمينا، فجاءت بدشيشة فأكلنا» [36] ولم أعثر على هذا الحديث في

النهاية، بل جاء الاستعمال فيها بالجيم في حديث آخر[37] وقد عدّها الأزهري لُكنةً، ولم يعترف بها لغة [38].

- وجاء في كتب لحن العامة أن (دَشَّيتُ) نمط مستعمل في مكان (جشأت) لهواء يخرج من الفم عند الامتلاء[39]، وهذه الكلمة وأمثالها في كتب لحن العامة مما يخضع لانحلال الصوت المركب، وهو ما نجده الآن في بعض الاستعمالات العامية في بعض مناطق الوطن العربي، حيث يقولون: دشّي الطفل، وهو أن تطلب المرأة من أخرى أن تقوم بدق الطفل بين كتفيه دقاً لطيفاً لإخراج الهواء الذي يمكن أن يكون تجمع في معدة الطفل بعد عملية الرضاعة.
- وجاء في لسان العرب أيضاً أنّ الدّعظاية كثير اللحم، أو القصير في رأي ابن السكّيت، ويقال فيه أيضا الجعظاية[40] وأغلب الظن هنا أن الأصل هو الجيم، وأنه انحلّ إلى أحد مكونيه في لهجة من اللهجات، فقالوا (الدعظاية) في مكان (الجعظاية)؛ لأنه مستعمل في باب الجيم أيضاً[41].
- وجاء أيضاً أنه يقال للرجل الجافي العزيز النفس: عَيْدَهية، وعُنْدُهية وعنجهية، كل ذلك إذا كان فيه جفاء[42].
- والأغلب أيضاً أن تكون الجيم المركبة هي الأصل، وأنها تعرضت إلى ما أطلقنا عليه انحلال الصوت المزدوج (المركب) فنطقها بعض العرب بالجيم المركبة وآخرون بالدال، مما أدّى إلى نشوء نمطين لغويين بمعنى واحد.

وقد أشار الدكتور رمضان عبد التواب إلى هذه الظاهرة، وأثرها في اللهجة المصرية في الصعيد، فقال: «ومن التغييرات التاريخية لهذا الصوت، انحلاله إلى أحد عنصرية المكوّنين له في اللهجات العربية الحديثة، إذ ينطق كالدال في صعيد مصر، فترى أهالي مدينة (جرجا) مثلاً يسمّون مدينتهم (دردا) كما يقولون: (دمل) و(داموسة) في : (جمل) و(جاموسة) وغير ذلك [43].

2- ما جاء بالجيم الشين:

ما أودّ أن أشير إليه أولاً هو أن الشين المهموسة التي ترويها المعاجم العربية في

بعض الأنماط اللغوية الاستعمالية ليست من مكونات صوت الجيم، وإنما هي الشين المجهورة التي وصفها سيبويه بأنها الجيم التي كالشين، وهي من الأصوات غير المستحسنة عنده (44)وهي صوت لثوي حنكي، كالشين المهموسة(45)، والفرق بينهما في الجهر والهمس فقط، ومن الممكن أن يطلق عليها الجيم المشبعة(46).

وعلى هذا، فإننا لا نتوقع أن تتحلّ الجيم المركبة إلى الشين، ذلك أن الشين مهموسة والجيم مجهورة، والأصل أن تتحل إلى الصوت السابق الذي عدهُ سيبويه من الأصوات غير المستحسنة لخروجها على النظام الصوتي للعربية الفصحى، وهو ما حدث في اللهجات الحديثة، كالصوت الذي ينطق به بعض أبناء المغرب العربي ومدينة دمشق ونابلس وغيرها من المدن الحضرية في بلاد الشام لكن الذي حدث في اللغة العربية أن الناطقين الذي أوصلوا الجيم المركبة إلى هذا الأمر، قد نطقوا الجيم شيناً مجهورة، ولكنها قد رويت عنهم وصفاً بأنها الجيم التي كالشين وكتبت شيناً، ثم أصبح الأمر كما لو أنه حدث إبدال صوتي تاريخي بين الجيم المركبة والشين المهموسة، وأوردت المعاجم بعض الأنماط على هذا الإبدال منها:

- يقال : دَمَجَ الأمر يَدْمُجُ دُمُوجاً: استقام، وأمرٌ دُماج ودِماج: مستقيم، وادمَجَ الحبلَ: أجاد فتله، وقيل: أحكم فتلهُ في رِقّة، و مُدمش بهذا المعنى، فأبدل الشين من الجيم، قال الشاعر:

إذ ذاك إذ حَبْلُ الوصال مُدمَش (47)

- جاء في الحديث النبوي الشريف أن رجلاً قال لبعيره: شأ لعنك الله، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن لعنه (48)، وشأ : زجر، وبعض العرب يقول جأ بالجيم، وهما لغتان(49).
- وجاء في لسان العرب :« مكانٌ شَئِسٌ: وهو الخشن من الحجارة، قال: وقد يخفف فيقال للمكان الغليظ شَأْسٌ وشأز، ويقال مقلوباً : شاسئ وجاسيء: غليظ»(50)، مما أدى إلى نشوء كلمتين بمعنى واحد، وهما شاسئ وشاسيء، ويبدو الأمر كما لو كان انحلالاً للصوت المركب (ج).
- ويقال في اللغة: حنشه عن الأمر يحنشه، بمعنى: عطفه، وهو بمعنى طرده، وقيل عَنَجَهُ، فأبدلت العين حاءً والجيم شيناً»(51).

تطور الجيم إلى الياء والعكس

تتّحد الجيم المركبة والياء في المخرج، فمخرجهما هو الغار أو سقف الحنك الصلب، كما أنهما تشتركان في صفة الجهر، أي: تهتزُّ الأوتار الصوتية في أثناء النطق بهما، ولعلّ ما يختلفان فيه، يكمن فقط في أنّ الجيم المركبة من الأصوات التي تجمع بين الشدة والرخاوة، أي بين الانفجار والاحتكاك، وأمّا الياء فهي صوت متوسط فيه بعض الرخاوة، أي أنه ينطق بشيء من الاحتكاك[52].

وعلى هذا فمن السهل أن يحدث تطور الجيم إلى الياء، ولا سيما أن الياء أسهل منها، وإن كان هذا لم يمنع من حدوث العكس، كما هو الحال في ظاهرة (العجعجة)، ومن المواضع التي جاءت في الاستعمال العربي الفصيح:

- جاء في لسان العرب: «الإِجِلُ: لغة من الإيَّل، وهو الذكر عن الأوعال، ويقال: هو الذي يسمى بالفارسية (كوزن)[53] وأميل إلى عدّ الجيم أصلاً والياء تطوراً عنها، لما يقتضيه قانون السهولة والتيسير من طبيعة ميالة إلى عدّ الأسهل تطوراً عن الأصعب.
- وجاء في اللسان أيضاً: «بعير أزجم: لا يرغو، وقيل: هو الذي لا يفصح بالهدير، وقد يقال بالسين، الأحمر: بعيرٌ أزْيَمُ، وأسجمُ، وهو الذي لا يرغو، قال شمر: الذي سمعته بعير أزجمُ، قال: وليس بين الأزيم والأزجم إلاّ تحويل الياء جيماً، والعرب تجعل الجيم مكان الياء؛ لأن مخرجهما من شجر الفم، وشجر الفم الهواء وخرق الفم: الذي بين الحنكين»[54].

وما أرجّحه هنا هو أن الجيم الأصل وليس الياء.

- وجاء في مادة (يضض): «ويضّضَ الجرو مثل: جصص، وفقّح، وذلك إذا فتح عينه... يصص ويضّض، وجصّص بمعنى واحد، لغات كلها»[55].
- كما روت لنا المعاجم كثيراً من المواد التي تعاقبت فيها الياء الجيم، مما يدل على إمكانية حدوث التبادل بينهما، فقد جاء في اللغة أن الخسيجَ والخسيَّ على البدل: كساء أو خباء يُنْسج من ظليف عنق الشاة [56].
- والصهريج: واحد الصهاريج، وهي الحياض يجتمع فيها الماء، وأصله فارسي، وهو الصّهريّ على البدل[57].

وتقول العرب: ما بالدار دِبِّيجٌ بالكسر والتشديد، أي: ما بها أحد، وما في الدار سَفَرٌ ولا دِبِّج ولا دَبِّيج، ولا دِبِّيٌّ، فالجيم في هذين المثالين مبدلةٌ من الياء من وجهة نظر المعجميين العرب[58]، وإن كنا نفضل أن تكون الياء مبدلة من الجيم لسهولتها وصعوبة الجيم النسبية.

وقال الدكتور رمضان عبدالتواب: "ولهذا السبب (أي للتقارب بين الجيم والياء) لا نعجب حين نرى الصوتين يتبادلان في اللهجات العربية القديمة والحديثة، فهذه هي العجعجة عند قضاعة، وهي إبدال الياء جيماً، وهناك عكس هذه الظاهرة، وهو إبدال الجيم ياء.. وهذه الظاهرة تشيع في عصرنا الحاضر، في بعض قرى العراق وبعض بلدان الخليج العربي، إذ يقولون في (مسجد) مثلاً :(مَسْيد) وفي (دجاج): (دياي) وغير ذلك"[59].

كما حفظت لنا كتب الإبدال كثيراً من الأنماط التي تعاقبت فيها الياء والجيم، مثل: العشيّ والعشجّ والبرنيُّ و البرنجّ وكندي وكندجّ، و حجتي وحجُتج، ولا أفعل ذلك يد الدهر وجدا الدهر وغيرها[60].

وأكثر هذه الأمثلة الأخيرة فيها إبدال الياء جيماً وهو عكس ما نرى من أمثلة نرجِّح فيها أن يكون الأصل بالجيم.

التداخل في الصفات بين الجيم المفردة والقاف المجهورة ودوره في تشكيل بنية الكلمة

صوت القاف عند القدماء صوت أقصى حنكي (back velar) مجهور[61]، ويتمُّ نطقه بأن يندفع الهواء من الرئتين حتى موضع اللهاة التي تكون مرتفعة، لتغلق مجرى الأنف، ويكون أقصى اللسان مرتفعاً أيضاً، وملاصقاً لأقصى الحنك اللين، (أقرب ما يكون إلى اللهاة)، فيتمّ حجزه فترة وجيزة، ثم ينخفضُ اللسان، فينطلق الهواء بصوت القاف [62] .

وعلى الرغم من وصفه عند القدماء بالجهر، فإن الدراسات الحديثة تصفه بأنه لهويٌّ مهموس [63] ، وعلى هذا، فالفرق بين القدماء والمعاصرين كان في المخرج،

والجهر والهمس، ويمكن أن نعيد السبب في هذا الخلاف بين الفريقين إلى أنّ للقاف الوفونين (أي أن له صورتين صوتيتين في الواقع الاستعمالي الفعلي المنطوق)، إحداهما تمثّل الصورة المجهورة التي وصفها القدماء، وما زلنا نسمع هذه الصورة إلى يومنا هذا في اللهجة اليمنية حتّى عندما يستعملون العربية الفصحى، كما نسمعها في اللهجات العربية البدوية ولهجات الأرياف في أغلب مناطق الوطن العربي، وأما الألوفون الثاني، فهو الصورة الصوتية المهموسة، وهي التي استقر عليها النظام الصوتي للعربية الفصحى، واتّخذها شعاراً وحيداً له، وهو الصوت الذي وصفه المعاصرون.

وما يمكن أن نقوله في هذا الصدد، هو أنّ القاف بصورتها التي وصفها القدماء، لا تختلف عما يحدث عند نطق الجيم المفردة الخالية من التعطيش إلاّ اختلافا يسيراً، حيث لا يختلف نطق القاف التي نسمعها الآن في الأوساط البدوية والريفية في كثير من مناطق الشام والعراق وجزيرة العرب وأجزاء من مصر وغيرها، عن نطق الجيم في استعمال أهل القاهرة لصوت الجيم، ويبدو أن هذا الازدواج قد وجد في اللغة العربية في وقت تدوينها، ولذا، فقد جاءت فيها بعض الأنماط الاستعمالية على صورتين، إحداهما بالقاف (وهي المجهورة بلا ريب) وأخرى بالجيم المركبة، (بعد انتقال صورة الجيم المفردة إليها)، وهذا الحكم بأنّها هي المجهورة ينطلق من أن القاف بصورتها المهموسة، بعيدة عن الجيم المفردة الخالية من التعطيش من حيث المخرج والصفة، ومن هذه الأنماط الصور الاستعمالية الآتية:

- يقال: قوّبته بالسوط وجوّبته، إذا قطعته(64).
- ويقال: انباقت عليهم بائقة شرٍّ وانباجت، أي: انفتقت(65).
- والرَّدَقُ: لغة في الرَّدَج، وهو عِقْيُ الجدي(66)، أي ما ينفيه ويرميه ويخرجه. وقد جاء في هذا الموضع أيضاً أن الشّيْرَقَ لغة في الشّيْرَج.
- والمزلاق: مزلاج الباب، أو لغة فيه، وهو الذي يغلق به الباب ويفتح بلا مفتاح (67).

- ويقال للحانوت: كُرْبَجُ وكُرْبَقُ، وهو فارسيّ معرّبٌ[68]، وكثيراً ما تتصرّف العربية بالكلمات المعرّبة بما يوافق نظامها اللغوي، ويبعدها عن النظام اللغوي الذي استعيرت منه .
- والكَوْسَقُ هو الكَوْسَجُ أيضاً[69]. وهو معرّبٌ أيضاً.
- ورُوي عن الليث أن المالق هو الذي يُمَلِّس الحارث به الارض، ويقال لمالج الطّيّان مالِقٌ وملقة، كما يقال: ولدت الناقة، فخرج الجنين مليقاً من بطنها، أي لا شعر عليه، والمَلَقُ: الملوسةُ، وقال الأصمعي: الجنين مليطٌ بالطاء، بهذا المعنى[70].
- كما جاء في لسان العرب ايضاً أنه يقال: اقتلَّت، أي : اجتثّت، ويقال: اقْتُثُّ واجْتُثُّ، إذا قُلِعَ من أصله، واقْتَثَّ حجراً من مكانه، إذا اقتلعه[71].
- وجاء في بعض الاستعمالات اللغوية المرويّة عن العرب: الالقاف: جوانب البئر والحوض، مثل الألجاف، والواحد منهما: لَقَفٌ ولَجَفٌ [72].
- والقريث لغة في الجريث، وهو نوع من انواع السمك[73].
- والنَّقَفَةُ كالنَّجَفَة، وهي وُهَيْدَةٌ صغيرةٌ تكون في رأس الجبل أو الاكَمَة[74].
- والقَصّةُ والقِصّةُ والقَصُّ هو الجَصُّ في لغة الحجازيين كما اشار ابن منظور، وقيل هي الحجارة من الجَصّ، وقد قصّص داره، أي جصّصها، ومدينة مُقَصَّصة: مطلية بالقَصّ، وكذلك قبرٌ مقصَّصٌ، والتقصيصُ هو التجصيص[75].
- العزجُ هو الدفع، وقد يُكَنّى به عن النكاح، ويقال: عزج الأرض بالمسحاة، إذا قلبها، كأنّه عاقب بين عَزَقَ وعَزَجَ [76].

وقد ذكرنا سابقاً أننا نعتقد بأصالة النطق المفرد لصوت الجيم، انطلاقاً من مثل هذه الأمثلة، ذلك أنّ القاف المجهورة تكاد تكون متطابقة مع الجيم المفردة الخالية من التعطيش، ولهذا فقد تداخل النطقان، مما أدى إلى وجود كلمتين متقاربتين في اللفظ (الفارق بينهما أن إحداهما جاءت بالجيم والأخرى بالقاف) كما أنّهما متفقتان في المعنى أو أنه يمكن التقريب بينهما من حيث الدلالة.

وبهذا نكون قد أتينا على ما يمكن أن نقوله بالخصوص صوت الجيم، وما طرأ

عليه من تحوّلات تاريخية أدت إلى إغناء المعجم العربي، أو قل إلى توسعته، عن طريق إدخال كلمات جديدة تراوحت بين الجيم المفردة والجيم المركّبة، والكاف والقاف والياء.

الهوامش والإحالات

1- سيبويه، الكتاب، 434/4.

2- المرجع السابق، 434/4.

3- كمال بشر، الأصوات اللغوية، ص90، وانظر ص125-126.

4- Leslau.W.,Comparative Dictionary of Geʿez, p.216

5- Ibid, P . 195.

6- Ibid, P . 197.

7- Ibid, P . 199.

8- Dillmann, A., Ethiopic Grammar, P .49.

9- Ibid,P . 245 .

10- علي العناني: الأساس في الأمم السامية، ص326.

11- Lambdin , T., Introduction to Biblical Hebrew. P 101 & Harrison , R, Biblical Hebrew, P. 100.

12- Gesenius, A Hebrew & English Lexicon. p.152.

13- Ibid, P . 150. & Gesenius, Hebrew & Chaldee Lexicon ..., p.157

14- Costaz, L. Syriac English Dictionary , P. 42.

15- Ibid,P . 41.

16- Ibid,P . 41.

17- Ibid,P . 45.

18- عامر سليمان ، اللغة الأكدية، ص351.

19- المرجع السابق، ص361.

20- المرجع السابق، ص 365.

21- مصطلح اللغات السامية مصطلح غير علمي، وهو توراتي المنشأ، حيث تنسب مجموعة من الشعوب إلى سام بن نوح، وقد اتُّخذ هذا المصطلح للتعبير عن مجموعة اللغات التي ذكرت التوراة أن شعوبها الناطقة بها هم أبناء سام بن نوح، وقد سميت بتسميات أخرى، كاللغات العربية، أو لغات الجزيرة العربية، وهذه المصطلحات بمجملها غير دقيقة لإطلاقها على اللغات مجتمعة، وإن كان بعضها أدق من مصطلح اللغات السامية الذي استعملناه هنا ؛ ولكننا فضلنا استعماله لأنه مصطلح ترسّخ في الاستعمال العملي فقط.

22- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر، 259/2.

23- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 336.

24- ابن منظور، لسان العرب، (كبه) 533/13.

25- المرجع السابق، (جبل) 99/11.

26- المرجع السابق، (جفر) 144/4 و(كفر) 149/5.

27- ابن خالويه، رسالة في أسماء الريح، ص30 ، 31، وانظر لسان العرب،(سهج) 302/2.

28- المرجع السابق ،(عثلط) 349/7 ، و(عجلط) 349/7 و(عكلط) 353/7.

29- المرجع السابق (هوك) 508/10 و(هوج) 394/2.

30- Roach, English phonetics & phonology... , PP. 28-29

31- سيبويه، الكتاب، 432/4.

32- رمضان عبدالتواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص132.

33- ماريو پاي، أسس علم اللغة، تعريب أحمد مختار عمر، ص144.

34- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص132.

35- ابن منظور، لسان العرب(أجل) 11/11، وانظر لسان العرب(أول) 13/11 .

36- المرجع السابق، (دشش) 302/6.

37- ابن الاثير، النهاية في غريب الحديث والاثر، 273/1.

38- الأزهري، تهذيب اللغة (دشش)، وانظر لسان العَرب (دشش) 302/6.

39- ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص92، وابن أيبك الصفدي، تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص182.

40- ابن منظور، لسان العرب (دعظ) 444/7.

41- المرجع السابق، (جعظ) 438/7.

42- المرجع السابق ، (عدم) 514/13.

43- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص25.

44- سيبويه الكتاب، 432/4.

45- كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات اللغوية، ص90.

46- O'Connor, Better English Pronounciation. P . 35 & Roach, P. 40. & Al-Ani, S. Arabic , Phonology, P. 32.

47- ابن منظور، لسان العرب (دمج) 274/2.

48- ابن الأثير النهاية في غريب الحديث الأثر، 436/2.

49- ابن منظور، لسان العرب، (جلجا)، 41/1-42.

50 – المرجع السابق ، (شسا) 99/1.

51- المرجع السابق (حنش) 289/6.

52- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص132، وانظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص48.

53- ابن منظور ، لسان العرب (أجل) 11/11 و(عبس) 129/6 وانظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، 259/1.

54- المرجع السابق ،(زجَم) 262/12، و (زيم) 280/12.

55- المرجع السابق (يضض) 119/7 وانظر (بضض) 119/7 و(بصص) 109/7.

56- المرجع السابق (خسج) 255/2.

57- المرجع السابق (صهرج) 312/2 وأبو الطيب اللغوي، الإبدال، 211/1.

58- المرجع السابق (نَبَج) 262/2.

59- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص132-133.

60- أبو الطيب اللغوي، الإبدال، 257/1-261 ، وانظر: ابن السكيت، الابدال، ص 95-96.

61- سيبويه، الكتاب434/4، وانظر:

Ashraf , M.Arabic Phonetics, Ibn, Sina's Risalah ...(1963).P. xiv

62- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية، ص135 .

63- كمال بشر، علم اللغة العام، الأصوات اللغوية، ص109،

وانظر . Al-Ani,S., Arabic Phonoglogy, P. 32

64- ابن منظور، لسان العرب، (بنق) 29/10 .

65- المرجع السابق، (بوق) 30/10.

66- المرجع السابق، (ربق) 114/10.

67- المرجع السابق ، (زلق) 144/10.

68- المرجع السابق، (فريق) 323/10، وانظر (كريج) 352/2.

69- المرجع السابق، (كسق) 326/10.

70- المرجع السابق، (ملق) 349/10.

71- المرجع السابق ، (قعف) 287/10، وانظر (قثث) 177/2.

72- المرجع السابق ، (لقف) 321/9.

73- المرجع السابق، (قرث) 178/2.

74- المرجع السابق، (نقف) 339/9.

75- المرجع السابق، (قصص) 77/7.

76- المرجع السابق، (عزج) 323/2.

ثبت المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت).

2- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1991.

3- ابن أيبك الصفدي. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق الدكتور سيِّد محمد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ت).

4- بروكلمان ، فقه اللغات السامية، ترجمه إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب، منشورات جامعة الرياض، 1977.

5- ابن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

6- ابن خالويه، رسالة في أسماء الريح، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، ضمن كتاب نصوص في اللغة، تحرير طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.

7- رمضان عبدالتواب، التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

8- رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.

9- ابن السكيت، كتاب الإبدال، تحقيق الدكتور حسين شرف، راجعه علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1978.

10- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعرفة، بيروت، (مصورة عن طبعة الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة)، (د.ت).

11- أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، 1960.

12- عامر سليمان. اللغة الأكّدية، (البابلية- الآشورية)، تاريخها وتدوينها وقواعدها، مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.

13- علي العناني وليون محرز ومحمد عطية الأبراشي. كتاب الأساس في الأمم السامية ولغاتها وقواعد اللغة العبرية وآدابها، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، 1935.

14- كمال محمد بشر، علم اللغة العام، الأصوات العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، 1987.

15- ماريو باي، أسس علم اللغة ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، (د.ت).

16- ابن مكّي الصقلّي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

17- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955.

18- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات جامعة مؤتة، 1997.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1- Al-Ani, S., Arabic Phonology, Accoustical & Physiological Investigation, Indiana Univesity, USA,1970.

2- Ashraf, M., Arabic Phonetics, Ibn Sina's Risalah, on the Point of Articulation of Speech - sounds, Translated from Medival Arabic by Khalil Semaan, M.A. Ph.D., Lahore, 1st Edition, 1963.

3- Costaz, L., Syriac - English Dictionary, Imprimirie Cathlique, Beyrouth, 1982.

4- Dillmann, A., Ethiopic Grammer, Translated by James Crichton, London, 1907.

5- Gesenius, W., Herbrew & Khaldee Lexicon of the Old Testament..., Michigan, USA, 1978.

6- Gesenius, W., Herbrew & English Lexicon of the Old Testament..., Brown, Driver, Briggs, Clarendon Press, Oxford, 1979.

7- Harisson, R.K., Biblical Hebrew, London, 1984.

8- Lambdin, T.O., Introduction to Biblical Hebrew, Harvard University, Charles Scribner's Sons, New York, 1971.

9- Leslau, W., Comparative Dictionary of Geez, Classical Ethiopic, Ge˂ez - English- Ge˂ez, Otto Harrassowitz, Weisbaden, 1987.

10- O'Connor, Better English Pronounciation, Cambridge, Cambridge University Press, 4th Edition, 1984.

11- Roach, English Phonetics, & Phonology, Practical Course, Cambridge University Press, 6th Edition, 1987.

الفصل الثامن

الأصل التاريخي
لصورة الحرف النبطي

لقد انتشرت في أوساط الباحثين في تطور الخطوط السامية القديمة وما تفرع عنها أن الخط العربي يعدّ الحلقة الثانية في حلقة من حلقات التطور في حين تعدّ صورة الحرف النبطي هي الصورة الأصل لهذه الحلقة، والحقيقة أن هذه الدراسة لا تنقض هذه المقولة تماماً، ولكنها تمثل اعتراضا عليها من جهة أخرى ، وهي أنها وإن كانت تقر بأن الخط النبطي واحد من الروافد القوية جدا، التي ساهمت في توطيد أشكال الحروف العربية، ولكنه لم يكن بدعة رمزية استطاع الأنباط التوصل ليها بأنفسهم بمثل هذه البساطة. إذ يجب أن نسلم تسليماً لا ريب فيه بأن وضع نظام رمزي متكامل في الأصوات على هيئة رموز كتابية مجردة أمر في غاية التعقيد، إذ لا بد في الحقيقة من أن تمر الخطوط بمراحل متعددة تنتقل فيها صورة الحروف من الصورة المجسمة البسيطة إلى الرمز المجرد الخالي من التصوير، بل إن الصورة غالباً ما ينسى أمرها حتى كأنها لم تكن ، فتتحوّل الصور بعد أن تتعرض لفعل التطور الطبيعي إلى رموز تخفي أصولها حتى على أصحاب الخط ، وعلى هذا فمع تسليمنا بأن الخط العربي قد أفاد من التجربة الحضارية للأنباط ، فإننا مضطرون في الحقيقة إلى تفسير شكل الحرف النبطي وربطه بأصوله الشكلية، لنقرر في النهاية أن الخط النبطي لم يكن بدعا من الأنباط أنفسهم ، بل كان حلقة من حلقات الخطوط السامية التي من الممكن أنها أفادت من تجارب شعوب أخرى لا نستطيع التأكد من أصولها السامية ، كتجربة المصريين القدامى المعروفة بالكتابة الهيروغليفية، التي انتقلت كما نعتقد إلى الشعوب السينائية التي

سكنت في سيناء ، والتي ربما افادت من تجربة المصريين هذه وطورتها لتضع لنا اول نظام سامي صوري بحت. يعتمد على ما يعرف بالطريقة الاكروفونية، وهي ما ستوضحه هذه الدراسة، ثم نقل الكنعانيون هذه الطريقة إلى كتابة رمزية إلى حد ما، واستمرت الكتابة بالتطور حتى وصلت إلى الأنباط مرورا بعدد كبير من الحلقات الاخرى، وكانت في كل حلقة منها تتخلص من ملامح الطريقة الصورية شيئا فشيئا حتى غدت في الكتابة النبطية كتابة رمزية إلى أبعد الحدود.

وتحاول هذه الدراسة الربط بين صورة الحرف النبطي وصورة الحروف نفسها في الكتابات السابقة عليها.

ويبدو من كلام الباحثين أن الانباط قوم من البدو الرُّحَّل الذين انطلقوا بداية من شبه جزيرة العرب، ثم انتشروا في مناطق متفرقة من الهلال الخصيب، ونفيد من تاريخهم أن الذين تفرقوا في هذه المناطق ذابوا في المجتمعات التي انتشروا فيها ذوباناً تاماً، حتى إنه لم يبق منهم أي اثر فاعل في الحضارات التي انصهروا فيها، ما عدا تلك المجموعة التي ظلت محافظة على تماسٍّ جغرافي وحضاري مع المنطقة الأصل التي عاشوا فيها، إذ إنهم شكَّلوا دولة قوية امتدَّ نفوذها على شبه جزيرة سيناء وأجزاء من بادية الشام وشمال بلاد الحجاز حتى حدود يثرب، وامتد نفوذهم شرقا حتى وصل إلى منطقة الفرات، واتخذوا البتراء عاصمة لهم (1).

وأما ديمومة هذه الدولة فلم تكن طويلة ، إذ إن نفوذهم كما يبدو من متابعة الباحثين التاريخيين، لم يتعد مائتي سنة إلاَّ قليلاً، تمكنوا في هذه المدة من أن يعمِّروا بعض المدن الأخرى كمدائن صالح والعلاَّ في شمال بلاد الحجاز ، وبصرى من اعمال الشام(2).

إن هذا التحديد الجغرافي يعني أن هذه القبائل التي سميت بالأنباط قد تفاعلت مع حضارة قوية من حضارات الأمم القديمة، وهي الحضارة الآرامية التي كانت صاحبة تجربة طويلة مع الكتابة، ولهذا فإنه من المتوقع أن يتأثر الانباط بالآراميين، وينقلوا تجربتهم الكتابية، ويفيدوا منها، ولا سيما أن هذه الدولة الجديدة، كانت دولة تجارية تحتاج إلى الكتابة لتسيير معاملاتها مع الحضارات التي تتفاعل معها.

ولن تتطرق هذه الدراسة كثيرا إلى أثر التجربة النبطية في نشوء صور الحروف العربية، فالذين فعلوا كُثُر[3] بل لقد انتشر في أوساط الباحثين، أن الخط العربي يعد الحلقة الثانية من حلقات التطور ، وأما الخط النبطي، فهو الصورة الأولى الأصلية للخط العربي، ولكن هذه الدراسة ستدرس الأصول التاريخية لصورة الحرف النبطي، وهو أمر لم يتلق فيما أرى نصيباً وافياً من البحث العلمي الذي يستند إلى دراسة صورة الحرف نفسه، وربطها بالصور السابقة عليها، ما عدا ما ذهب اليه الباحثون من أن الخط النبطي قد أفاد من الخطوط الآرامية[4].

وستقوم الدراسة بدراسة كل حرف على حدة، معتمدة على تلك النقوش التي خلفها لنا الأنباط في مناطق مختلفة من مناطق نفوذهم، على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين صور الحروف في نقوشهم المختلفة التي ربما أمكننا أن نردّها إلى أسباب عديدة ، قد يكون أقواها القدرة على توظيف آليات الكتابة المعروفة في تلك الحقبة من الزمان.

ونشير هنا إلى أن عدد الحروف في الكتابات النبطية، بلغ اثنين وعشرين حرفا تكتب من اليمين إلى الشمال، ووصلت إلى نوع من الوصل، ولكنها في مجملها خالية من النقط والإعجام، وربما كان هذا بسبب عدم نضج الكتابة النبطية، ذلك أن هذه اللغة لم تكن شبيهة بالآرامية صوتياً، بل كانت أقرب إلى العربية، وكانت بلا ريب بحاجة إلى ان تعبّر صورها الكتابية عن النظام الصوتي المعياري للغتهم ، ولهذا فإنهم عبّروا بالدال عن الدال والذال وبالحاء عن الحاء والخاء وبالطاء عن الطاء والظاء، وبالعين عن العين والغين، وبالصاد عن الصاد والضاد، وبالتاء عن التاء والثاء أيضاً، علماً بأن النظام الصوتي للغة الآرامية يخلو من الذال والثاء والخاء والغين والظاء والضاد، وهذا سبّب نوعا من ازدواجية الحروف في التعبير عن أشكال صوتية أخرى ، كالزاي مثلاً التي عُبّر بصورتها الشكلية عن صورة الذال أيضاً، وهذا فيما يبدو لي مما يمكن أن يرد إلى تعدد اللهجات النبطية واختلافها، وإلاّ فإن الدال هي التي يعبّر بها عن الذال في أغلب السياقات الاستعمالية.

كما نشير أيضا إلى أن هذه الدراسة لن تكون معنية بالحديث عن الأصوات إلاّ بما يخدم صورة الحرف إن وجدت، وفيما يأتي تفصيل أشكال الحروف في الكتابة النبطية وربطها بأصولها في الكتابات القديمة.

1- الهمزة :

أورد جان كانتينو في كتابه Le Nabatéen أشكالا مختلفة استعملتها النقوش النبطية للتعبير عن صوت الهمزة يمكن الربط فيما بينها شكلياً، وربطها بالأصول السامية القديمة، فقد أورد الرموز:([illegible]) وهي مجموعة مستخرجة كما هو ظاهر، من النقوش الحورانية والسينائية، ونقوش منطقة(الحجر) في شمال الجزيرة العربية.

كما أورد مجموعة أخرى من الرموز من حوران والحجر وهي :

([illegible])[5].

إن تعدّد صورة الحرف النبطي التي نراها في هذه الأشكال، ليست نابعة من وجود مصدرين لصورة الحرف كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن هاتين المجموعتين نابعتان من أصل واحد، وهو الأصل الذي يعتقد بأنه مصدر أغلب الكتابات الرمزية عند الشعوب التي يطلق عليها اسم الشعوب السامية القديمة، ويمكن التوفيق بين هذه الأشكال في ضوء الأصل القديم، وقد وجد رمز هذا الحرف الكتابات السينائية القديمة[6] على هيئة رأس ثور ([illegible]) يكون أحيانا بعينين ([illegible])، ويبدو فيها صورة قرني الثور ووجهه واضحين تماما[7] .

وقد انتقل هذا الرمز إلى الكتابة الشمالية الغربية التي استعملها الكنعانيون على هيئة أكثر تجريداً، فهو فيها ([illegible]) [8]وإن ظل هذا الرمز محتفظا بصورة القرنين وملامح وجه الثور أيضاً، وهو مستعمل في الأنظمة الكتابية المتفرعة عن الكنعانية، كالمؤابية،[9] كما أنه مستعمل أيضا في الآرامية القديمة بصورته التي رأيناها في المصادر الكنعانية كما في نقش (بر ركب)[10] ولعل التدمرية والنبطية اللغتان

اللتان طورتا تطويرا ليس قليلا في صورة هذه الحروف زيادة على الخط العبري المربع.

وعلى أي حال، فإنه يمكن القول: إن رموز المجموعة الأولى التي أوردناها سابقاً قد حافظت على ملامح الرمز السينائي الأصلي (ربما أكثر مما فعلت الكنعانية والآرامية)، فيبدو وجه الثور واحد قرنيه واضحين، وإن لمحنا فيها توجُّها نحو الترميز، وأما الرمز (ﻜ) فيعدُّ بداية لتوليد الرمز (ﻟ)، الذي فقد ملامح وجه الثور نهائيا مع انفتاح حلقته السفلى، مما كان دافعا قويا إلى التوجه نحو الرمز المجرد الذي رأيناه في الرمز الأخير منها، وهو (/).

وليس بدعا أن نقول إن الرمز(ﻜ) قد استعمل في الخطوط العربية القديمة المشوبة بالآرامية، كنقش النمارة الذي جاء فيه كلمة (...) أي: القيس، وكلمة (...) أي : العرب[11]. وظل هذا الرمز مستعملا في بعض مستويات الكتابة العربية إلى يومنا هذا، ولا سيما في الاستعمال العلمي والرسوم الهندسية، ولكنه بصورة مقلوبة، أي (ρ).

وأما المجموعة الثانية التي أوردها كانتينو، فقد ظلت محتفظة بشكل القرنين، وضاعت ملامح الوجه ضياعاً يكاد يكون تاماً، وهو ما لجأت اليه الكتابات الثمودية المتأثرة بالآرامية، والخط العبري المربع أيضاً، وهو ميل قوي باتجاه الترميز، بعيدا عن الصورة، ويبدو فيها ميل الكاتب إلى الحدَّة في الزوايا في بعض أشكال الحرف.

2- الباء

اتخذت النقوش النبطية أشكالا مختلفة للتعبير عن الباء، وهذه الاشكال هي (...) في نقوش سيناء النبطية والبتراء والحِجر، ثم صار الرمز إلى (...) في نقوش البتراء ، وأما الرموز السينائية، ورموز نقش النميرة فهي (...)، وربما كانت هذه الرموز من الرموز الموصولة في وسط الكلمة، فقد عرفت الكتابات النبطية شكلاً من أشكال الوصل التي لم تكن معروفة في

الرموز القديمة الأصلية، ونجد أيضا في الكتابات التي عثر عليها في الحجر الرمزين (ﮐ ، ﮐ) وهي الرموز التي نعتقد بتأثر الخط العربي بها كما يبدو، ولا سيما في الخط النسخي الذي أورد كانتينو مقارنة له بهما (12).

وأشار الدكتور رمزي بعلبكي إلى أن نقوش سيناء النبطية استعملت أيضا الرمز (ﮐ ﮐ ﮐ) والرمزان الأخيران شبيهان بالرمز الذي اتخذه الخط العبري المربع (ב).

وأما عن تفصيل هذه الأشكال، فإننا نذكر بداية أن شكل هذا الحرف قد ارتبط بمعناه الذي بُني الشكل انطلاقا منه(13). وأقدم صورة وصلت إلينا تؤيد هذا التوجه، فقد رسم على هيئة مربع (□) في الكتابات السينائية القديمة، وهذا الشكل تناسب مع اسم الحرف(bēt) بمعنى (بيت)(14)، وقد استعمل هذا الرمز في الكنعانية، التي طورته أيضا في مراحلها التالية إلى الرمز (◻) أو (ﮐ)
وهو شكل يحافظ على صورة من صور البيت الموجودة في الكتابة الأصل.

وأما الكتابة الآرامية فقد استعملت الرمز (ﺑ)، ويكاد هذا الرمز يشبه الرمز الكنعاني، والفرق بينهما في الفتحة العلوية، وأعتقد أن الكنعانية والآرامية قد طورتا شكل البيت البدائي الذي نجده في النقوش السينائية القديمة إلى بيت ذي مدخل، أي :(◻)، ثم مالت الكنعانية إلى الرمز، فبسطت الشكل إلى (ﮐ)، في حين أن الآرامية اتجهت اتجاهاً آخر نحو الترميز، حين فتحت أعلى الشكل (ﺑ)، وعن هذا الرمز الأخير نقل الأنباط رموزهم السابقة (ﮐ ﺑ) وما أشبهها.

وأما الرموز الأخرى ، فهي حلقة متقدمة من حلقات التخلص من الصورة الأصلية، والاتجاه نحو الرمز المجرد الذي تتطلبه عملية الكتابة لما فيه من سهولة ويسر، وربما أمكننا القول فيها إن شكل الباء مما يتناسب مع البيئة البدوية الجديدة وشكل البيوت النبطية التي لا نشك في أنها كانت كهوفاً أو خياماً، مما أدى إلى رسمها على هيئاتها الأخرى (ﮐ ﮐ ﮐ)، ثم بعد ذلك حدث تصرف فيها ، تقتضيه طبيعة الاتجاه نحو الرمز، وعن هذه الرموز ، تطور الشكل العبري المربع

وبعض اشكال الحرف العربي القديمة، كالخط الكوفي مثلا، وأما الخطوط الأخرى فقد وصلت إلى صورتها متأثرة بصور الحرف الاخرى، (د ب د ـد) .

3- الجيم

إن أول ملحظ لنا على صورة الجيم في كتابات النبطية هو أنه لم تتعدد صورة فيها، فهو يكاد يكون على صورة واحدة في كتابات حوران النبطية ونقوش البتراء والحجر والنقوش السيناتية النبطية، وصورته فيها هي( ) وقد تختلف صورة الحرف اختلافاً يسيراً جداً، فيحذف الطرف المتَّجه نحو الأسفل، فيصبح الرمز ( ) (15). وهو اختلاف لا يكاد يذكر، ويمكن أن نعيده إلى الية الكتابة المستعملة فيه، إذ إن التخلص من هذه الجزئية لا يحدث خللا في الرمز، وهو توجّه نحو السهولة واليسر في الخط بما يتناسب مع ادوات الكتابة، والمادة التي كتب عليها النقش، وهي غالباالصخور الصلدة، كما اننا نجد هذا ايضا في اشكال الحرف العربي، الذي يرسمها في اغلب صوره دون وجود هذه الزائدة التي كانت موجودة في الخط العربي القديم، كنقش حرّان مثلا.

وأما عن الاصل الذي استقيت منه هذه الصورة التي نجدها في الخطوط النبطية، فإنه أول ما ينبغي الإشارة اليه هو أن اسم هذا الحرف هو gīmal المشتق من لفظ gamal، وهو معنى اشار اليه الخليل بن أحمد الفراهيدي(16) والحقيقة انه يمكن التقريب بين شكل الجيم وصورة وجه الجمل وعنقه في الكتابات القديمة ، فهو في الكنعانية الشمالية والكتابات العربية الجنوبية لا يختلف عن هذا الأمر (7) وهو اقدم إشارة يمكن ربطها بصورة الجمل ، فالخط الافقي هو وجهه ، في حين يمثل الخط المتجه إلى اسفل صورة عنقه، على أن بعض العلماء، ربط بين هذا الشكل وصورة العصا المعقوفة، وهو رأي اشار إليه Driver و Albright وإن كنا غير مقتنعين به، بسبب أن الدلالة التي استند إليها هذان العالمان وهي كلمة (gamlu) بمعنى عصا، غير موجودة إلاّ في لغة سامية واحدة، وهي الاكادية(17).

وأما الرمز النبطي (والتدمري ايضا). فقد اتجه نحو الرمزية ايضا، فقصر إشارة العنق وامال خط الوجّه ( ).

4- الدال

لم تتعد أشكال الدال كثيراً في الكتابات النبطية المتوافرة بين أيدينا حتى الآن، فصورها متقاربة في جميع أماكن وجودها، فقد اتخذت النقوش الحورانية النبطية الرموز ( ) ، وهي رموز متقاربة، وقد لا نجد اختلافاً بينها إلاّ في درجة الليونة والاستدارة التي يتطلبها سعي الكتابة نحو السهولة، أو درجة قدرة الكُتّاب على الكتابة فيما يبدو، وأما نقوش البتراء ، فقد أخذت رمزاً واحداً، وهو ( )، وتفردُ هذا الشكل يعني أن الكاتب هنا قد وصل إلى درجة رفعية من إتقان الكتابة ، و أما نقوش الحجر، فنجد فيها الرمزين ( ) في حين نجد في نقوش سيناء النبطية أشكالا اخرى، ففيها الرموز الآتية ( )[18] مما يدل على عدم استعرار هذا الرمز في هذه الكتابات،واما من حيث تأصيل هذه الرموز في مجملها، فإننا لا نجد فيها رمزا واحداً يمكن أن يخرج على الأصل، ففيها ملامح من شكل الباب، إذ إن الرموز التي اتخذت شكل الزاوية ( ) على اختلاف يسير بينها، تشير إلى جزء من باب، في حين يمكن تأوّل فاصل الباب في الرموز الأخرى وإن كان ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ان هذه الرموز قد تخلصت من الدلالة الصورية واتجهت نحو الرمزية المجردة، وأنه يمكن ربطها بالرمز الآرامي كما اقترح جان كانتينو [19].

5- الهاء :

تتعدد صور التعبير عن الهاء كتابيا في الكتابة النبطية كما هو الحال في العربية، وقد يكون أحد أسباب هذا التعدد، هو أن الهاء حرف قابل للوصل في اللغتين، أي أنّ موقع الهاء يحدّد شكلها، وهذا الأمر واضح جدا في الخط العربي بسبب ما وصل إليه من نضج واستقرار، وأما في الكتابة النبطية، فأميل إلى الاعتقاد بأنه يصعب تحديد هذا ، بسبب عدم استقرار هذا الرمز في مواقعه المختلفة على هيئة واحدة، ولذا فإننا نجد فيها الرموز المتقاربة الآتية ( )، وهي رموز مستعملة في أغلب النقوش النبطية في البتراء وسيناء، كما نجد فيها الرموز الآتية :

(...)، وهي رموز مستعملة في آخر الكلمة، وموصولة من اليمين في الأغلب، ولعلها مما يخص كتابات الحجر [20] على أن هذا لا يمنع أن تكون مستعملة في البتراء نفسها أيضاً.

وعلى أي حال، فإن ما يمكن أن نقوله في أمر هذه الرموز هو أنها تعدّ مما وصل إلى مرحلة عالية من الرمزية، أبعدها عن أصلها الصوري الذي اعتمدت عليه الحلقات السابقة، ونعني بذلك الأصل السينائي القديم ، فمعنى حرف الهاء الذي اشتقوا منه هذا الشكل في الأصل المذكور ، جاء من الصوت الذي يحدثه الإنسان في فرح أو ابتهال [21]، ولذا فقد جاء مرسوما في النقوش السينائية على هيئة رجل ينادي، على الرغم من التبـاين القليل في أشكال الهـاء في هذه النقـوش (...) [22] . فالصورة الأولى صورة شخص كامل الأطراف والرأس، والثاني كذلك، وإن كان ينقصه الرأس، وأما الثالث ففقد إحدى رجليه أيضـا، وربما كان السبب في هذا الاختلاف ، أن هذه الرموز كتبت في أزمان متباعدة نسبيا، فهذا ميل إلى التطور والابتعاد عن الصورة، والتوجه نحو التجريد والرمز.

وبعد ذلك جاءت الكتابات الكنعانية لتطور هذا الرمز تطويرا كبيراً ، مع الاحتفاظ ببعض ملامح الأصل، فهو فيها هكذا (...) ، في حين كان احتمال التجربة الجنوبية للصورة أكثر وضوحا ، فهو فيها (...)، ونرى فيها شكل اليدين المرفوعتين واضحا كل الوضوح، وظلّ هذا الأثر واضحا في النقوش الصفاوية التي أخذت خطها عن الخط المسند (العربي الجنوبي) وإن كانت هذه الكتابات تميل إلى الفظاظة والخشونة، فهو فيها(...) [23] وأما الآرامية، وهي الحلقة الثانية من حلقات الخطوط السامية الشمالية، فقد استعملت الرمز الكنعاني(...) أيضا، وظل هذا الرمز مستعملا في كتاباتها حتى القرن السادس قبل الميلاد ، ثم تطور فيها إلى الرمز (ה) وهو الرمز الذي استعملته الكتابات النبطية، وطورت فيه إلى ما رأينا من صور ، كما استعمله الخط العبري المربع (ה) والخطوط التدمرية أيضا.

6- الواو

أو ل ما نلاحظه على رمز الواو في الكتابات النبطية هو أنها عمدت إلى رمز يكاد يكون واحداً في جميع أماكن وجودها، وهذا الرمز هو (٩) وربما أميلت جهته السفلى قليلا في بعض الأحيان ، بحيث يصبح (و)، وهو الرمز الذي استعملته الكتابات العربية فيما بعد، ويمكن أن نعيد السبب في هذا إلى سهولة الرمز ومناسبته لآليات الكتابة المستعملة في ذلك الوقت، ويمكن ربط هذا الرمز دون الحاجة إلى تأويل ، بشكل السمار الذي اقترحه ألبرايت Albright (24) أو الوتد الذي اقترحه بعض المهتمين بالدراسات المقارنة (25) وهو رأي قوي بالنظر إلى استعمال الرمز الكتابي في الكتابات السينائية القديمة، فهو فيها(٩ ٥ــ)، وتطور بعدها إلى رموز قد تكون قريبة منه، فهو في الكتابات الكنعانية والآرامية على هيئة وتد مفتوح الحلقة (Y)، وأما في النقوش النبطية فقد استعمل الرمز الأصلي، كما هو ظاهر من الكتابات السينائية النبطية كما في كلمة (٩٧٩٤)، أي : أوسو = أوس (36).

ونذكر أخيرا أن الخط العربي قد استعمل هذا الرمز تماما، ثم طوره بعد ذلك بإضجاع نهايته السفلى لمناسبة شكل السطر العربي وآليات الكتابية المستعملة فيما بعد.

7- الزاي

إن ما قلناه عن شكل حرف الواو في الكتابات النبطية، يمكن أن نقوله عن شكل حرف الزاي، فلم تستعمل هذه الكتابات إلا رمزا واحدا، في جميع السياقات وأماكن وجود النقوش المكتشفة حتى الآن، وهو الرمز (I)، وهذا ما حدث في أغلب النقوش القديمة، فهو في الكنعانية (Z) أو (I)، وفي الآرامية كذلك ، وجاء في السريانية هكذا (٢)، وهو الرمز العربي القديم (27). كما استعملت العبرية في خطها المربع ، الرمز نفسه مع شيء قليل من التطور، فهو فيها (ז).

بقي أن نذكر هنا أن هذا الرمز قد عُبّر به عن الذال كما ذكرت المرحومة سهيلة

الجبوري(28)، وقد أشرنا إلى هذا ، علماً انني لم أقف على رمز الزاي في هذا السياق.

8- الحاء

اتّخذت نقوش حوران النبطية رمزين متقاربين للتعبير عن صوت الحاء، وهما : ( ) وربما وجدنا في هذه النقوش صورا قريبة من هاتين الصورتين. وذلك نحو: ( )، في حين استعملت نقوش البتراء، الرمز ( )، وهو الرمز المستعمل في نقوش الحجر، بالإضافة إلى الرمزين ( ) (1).

واللافت للانتباه هو هذا العدد الكبير من الأشكال المتقاربة التي استعملتها النقوش السينائية النبطية للتعبير عن الحاء، ففيها الرموز: ( )، والرمزان الاول والثاني، يعانيان من الازدواجية، فهما قريبا الشبه جداً من رمز الجيم في الكتابات النبطية ( ).

ويظهر في الشكل ( ) الملامح الصورية الأصلية التي استعملت بداية في كتابة حرف الحاء في الكتابات القديمة، فقد أشارت نظرية Albright إلى ان معنى هذا الحرف هو السياج مما دعا الساميين إلى تسميته باسم (ḥēṭ)، ويؤيد هذه التسمية رسمه في الكتابات السينائية على هيئة سياج ( ) (30)وبعد هذا، قل عدد الحواجز التي تتقاطع مع الخطين الرئيسين في صورة هذا الحرف إلى حاجزين فقط ( )، ذلك في الكتابة المؤابية، كما في كلمة ( ) yḥlph بمعنى: وخلفه (31).

ويبدو أن بعض هذه الرموز قد حافظت على الملامح الأصلية لصورة السياج، في حين اتجهت الرموز الأخرى إلى إجراء بعض التغييرات على الرمز الذي استعملته الآرامية ( ) (32) وذلك بإجراء بعض التغييرات الكمية على الزوائد العلوية، بتقصيرها أو بالتخلص منها نهائيا ، في حين عمدت الكتابت التدمرية إلى الرمز ( ) واستعملته ، وقد استعارت العبرية في خطها المربع الرمز ( )، واستعملته في نظامها الكتابي.

9- الطاء

نستطيع القول إن الكتابات النبطية الحورانية ونقوش البتراء ، والحجر، والسينائية الحديثة، قد عمدت إلى صورة واحدة، واستعملتها للتعبير عن صوت الطاء. وأما هذه الخلافات التي نراها، فتعود من وجهة نظري، إلى درجة اتقان الكتابة ، فهي في النقوش الحورانية (ﻁ) أو (ﻁ)، وهي كذلك (ﻁ ﻁ)، في نقوش البتراء والحجر والسينائية النبطية، التي زادت الصورتين (ﻁ ﻁ)، وهما قريبتان جداً من الرموز الاولى.

والشبه واضح جداً بين هذه الرموز والرمز العربي (ط) المستعمل للتعبير عن هذه الصورة الصوتية.

وأما من جهة ارتباط هذه الصورة بالحلقات الكتابية التي سبقتها ، فنشير أولا إلى إنّ اقدم الوثائق المرموقه التي وصلت إلينا، تشير إلى ان الكتابة السينائية القديمة رسمت الطاء على هيئة مغزل ( )، وأما الكتابات السامية الشمالية الغربية (الكنعانية) فقد استعملت الرمز (⊗) أو (⊕) للدلالة عليه[33]، وظل هذا الرمز مستعملا في ارامية القرن الثامن، ولكن ارامية القرن السادس طورته إلى رمز قريب منه، وهو ( )، الذي يعدُّ بداية الاتجاه نحو الرمز الذي استعملته التدمرية والنبطية، ثم الرمز العبري المربع ( )، والرموز السريانية ( )و ( ) [34].

كما أنه الرمز المستعمل في الخط العربي القديم في نقش أم الجمال، كما في كلمة (المرطول = المرطول[35] وهذه المقارنة تثبت أنّ الكتابة النبطية كانت حلقة من حلقات الكتابة السامية واستمراراً لها، ولكنها واحدة من أكثر الحلقات ميلا إلى التجريد والرمزية والبعد عن الصورية.

10- الياء

استعملت النقوش الحورانية النبطية الرموز : ( )، وأما نقوش البتراء فقد استعملت الرمز ( ) ، في حين كانت نقوش الحجر أكثر بعدا في بعض رموزها، وهي :( ) [36] كما انها استعملت الرموز السابقة أيضا.

ويظهر في النقوش السينائية الياء الوسطية المتصلة من اليمين واليسار معا (ـطـ) زيادة على الصور الأخرى التي ظهرت في الكتابات النبطية الأخرى[37]، ويمكن القول استنادا إلى هذه الأشكال، إن الياء العربية تعد صورة من صور الياء في الكتابت النبطية، وعند مقارنة الاشكال النبطية بالحلقات السابقة عليها، نجد ان الياء فيها امتداد لهذه الحلقات، فقد رسمت في الكتابات المصرية القديمة (الهيروغليفية) على شكل يد متقنة الرسم ( ) كما رسمت في الكتابات السينائية القديمة على هيئة يد ايضا ( )، أو ( ) وذلك وفقا لقراءة Sprengling وأما وفقا لقراءة Grimme، فالرمز في السينائية هو( ) [38]وهو ترميز واضح لصورة اليد تتطلبه فكرة التيسير، وقد انتقل هذا الرمز إلى الكتابات السامية الشمالية الغربية بهيئات متقاربة فهو في الكنعانية والمؤابية مثلا ( )، واستعمل بعد ذلك في الكتابات الآرامية التي تفرعت عنها الكتابة النبطية والتدمرية، ففي آرامية القرن الثامن والسادس قبل الميلاد استعمل الرمز الكنعاني ( ) .

ثم استعمل السريانية الرمز (ـ) أو (ـ) وفقا لموقعه من الكلمة، في حين استعملت التدمرية الرمز (ـ)، وهي في مجملها رموز مستقاة من الرموز القديمة، واجتزاء منها يمكن القول فيه إنه يمثل مرحلة الانتقال إلى الرمز المجرد خير تمثيل.

11– الكاف

تشير النقوش النبطية في مواقعها المختلفة إلى توجهٍ توجهت إليه بعض الكتابات السامية، وهو رسم الكاف وفقا لموقعها ، فإذا وقعت في أول الكلمة او في حشوها ، فإن لها رمزا خاصا، وإذا وقعت في آخر الكلمة، فإنها ترسمها على غير الصورة الأولى ، وهو ما سارت فيه العبرية في خطها المربع ايضا.

فـإذا جـاءت الكاف في أول الكلمـة ، فـإنهـا ترسم على الوجـوه الآتيـة: ( ) فالرمز الاول (ك) هو الرمز العربي في بعض صوره الكتابية، ولاسيما في بعض صور الخط النسخي، كما أن الرمز الثالث ( ) استعمل في الكتابات العربية في القرن الرابع، والخامس، إلى أن أضيف إليه الخط الافقي فصار (ك) وهو صورة من صور الخط النسخي العربي[39].

وأما إذا جاء في آخر الكلمة، فيمكن أن يكتب أحيانا على هيئة بعض الأشكال السابقة، أي :( ) ولكن النبطية استعملت بصورة أكثر جلاء الرمزين ( ) على أن العربية أيضا توجهت إلى هذا بصورة مختلفة، حيث اتّخذت الشكل (ك) في أول الكلمة أو حشوها ، في حين اتخذت الصورة (ك)، وهي صورة اللام، أضيف إليها صورة كاف صغيرة جدا في آخر الكلمة، وربما كان الدافع إلى هذا في العربية مختلفا عنه في النبطية، لأنه فيما يبدو لي، تأثر بالروح التعليمية، ومحاولة تقريب شكل الكاف من اللام.

وأما عن تأصيل هذه الصورة فيبدو تطورها عن الصور القديمة أمراً سهل التفسير ، فمعنى الكاف هو (الكفّ)، وهو معنى يكاد يتفق عليه أغلب الدارسين، ما عدا Driver الذي ذهب إلى ربطه بمعنى آخر وهو سعف النخيل [40]، ولكننا – بعيداً عن مناقشة رأي Driver نتبنى الرأي الأول، فقد جاء في الكتابات الهيروغليفية على هيئة كف مفتوحة الأصابع واضحة كل الوضوح، وقد تطور هذا الرمز إلى رمز مجرد في الكتابات الكنعانية وما تفرع عنها كالمؤابية ( ) [41]، وهو ما استمرت عليه الحلقة الثانية من الكتابة الشمالية وهي حلقة الكتابة الآرامية [42].

وأشار Littmann إلى أن الصفاوية استعملت الرمز (ك) [43]، فإذا كان هذا النقش صفاويا أصيلا، فإنه يمكن الاستنتاج منه أن الصفاويين كانوا على صلة بالكتابة النبطية ليست قليلة، ولكن الذي ضعف من شأن هذا الاستنتاج، أن هذا الرمز غير شائع في النقوش الصفاوية.

وأما الكتابة التدمرية، فقد اتخذت صورة تكاد تكون شبيهة بما نراه في النبطية، وهي الصورة ( ) .

12- اللام

تشير النقوش النبطية المختلفة إلى أنها استعملت الرموز ( ) للتعبير عن اللام، كما استعملت الرمز ( ) للتعبير عن اللام إذا جاءت في آخر الكلمة، وفيها أيضا الرمز ( ) وهو ما يقابل الرمز العربي(لا)، أي: (لام ألف).

والرمز الاول (ﻟ) والثالث (ﻟ) من المجموعة الأولى قريبان من الرمز التدمري (ﻟ) وشبيهان تماما بالرمز الذي اتخذه الخط العبري المربع (ﻟ). وأما الرمز الثاني (ﻟ) فقد ذكر Cantineau أنه شبيه بالرمز المستعمل في نقش (زبد) [44] .

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الرموز مستقاة من الرمز السينائي القديم ( ) الذي اتخذ للتعبير عن اللام ، وهو أمر مستقى عن معنى العصا المعقوفة[45] وهو ما استمر استعماله في الكنعانية، ثم طورته الآرامية إلى (ﻟ) وأما في العربية فقد صار على عكس هذه الصورة، اي (ل).

13- الميم

لقد اتخذت الكتابة النبطية صورا مختلفة للتعبير عن صوت الميم، ويمكن أن نرّد هذا التعدد في الصورة إلى أمور مختلفة، منها:

-كتبت النقوش النبطية في فترات متباعدة نسبيا، وبعضها ولا سيما في أوائلها، متأثر بالكتابات السابقة.

– كما أن موقع الميم يتحكم في شكلها في النبطية، ولا سيما أنها كتابة وصل في كثير من الاشكال ومنها شكل الميم.

– وقد اتخذت النبطية الرموز الآتية للتعبير عن الميم في أول الكلمة وحشوها : ( )، وأما إذا جاءت في آخر الكلمة فالرمز فيها( )[46] .

ولا يمكن فصل الرموز العربية عن بعض هذه الرموز، كما أن الرمز ( ) شبيه بالرمز العبري المربع ( ) وقريب الشبه من الرمز السرياني ( )، وهو تطوير للرموز الآرامية كما يبدو [47].

14- النون

يشير الجدول الذي أعدّه كانتينو Cantineau للحروف النبطية إلى استعمال عدة رموز للتعبير عن النون، ويعود السبب في تعددها إلى موقع النون في الغالب، وهذه

الرموز هي: (ـلـ ا ـب)، تمثل النون في أول الكلمة وحشوها، وأما الرموز (ل] ٦ ٦) فهي تمثل النون في اخر الكلمة (48).

ويمكن أن نقول في هذا الرمز المجرد إنه من اكثر الرموز في النبطية التفاتاً إلى الأصل الصوري، والسبب في ذلك يعود إلى أن الاصل الصوري كان سهل الاستعمال ومناسبا لآليات الكتابة المستعملة عبر تلك العصور، وهو رمز الأفعى أو الحنش(49) الذي اتخذته الكتابات السينائية القديمة، التي تعتد بالصورة اعتداداً كبيراً، وقد نقلت هذه الكتابات الرمز الهيروغليفي المستعمل للتعبير عن الذال فيها إلى نظامها الكتابي، و لكن للتعبير عن النون، وهو الرمز ( )، ومن ثم انتقل إلى الكنعانية والعربية الجنوبية بصور متقاربة جدا، فهو في الكنعانية المؤابية والآرامية مثلا ( )، ونلاحظ أن الحرف قد تخلص من رأس الافعى ، وفي ارامية القرن السادس قبل الميلاد صار الرمز أكثر تجريدا ( )، وهو الرمز الذي عبرت به العربية الجنوبية عن النون، مع ما يعرف عنها من حدة في الزوايا وبعد عن الليونة والاستدارة، وأما الكتابات النبطية، فقد مالت إلى الرمز المجرد مع احتفاظ الحرف بملامح الأصل، زيادة على التطوير الذي اقتضته طبيعة الوصل (الكتابة الموصولة) وهي سمة جديدة على حلقة الخطوط السامية عامة.

15- السين (السامخ)

عبّرت عنه الكتابات النبطية في مواقعها المختلفة بالرموز الآتية: ( ) ما عدا الكتابات النبطية الحورانية التي لم تستعمل هذا الرمز ، والسبب في هذا يعود إلى التداخل بين رمزي السين الشين، مما حدا بكثير من اللغات إلى اعتماد رمز واحد لهما(50).

وأما دلالة شكل السامخ في الكتابات النبطية، فنعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها ترتبط بالمعنى الذي اشتق منه هذا الشكل، وهو (السمكة)، وقد وجدنا أن الكتابات السينائية النبطية قد رسمته في بعض النقوش النادرة على هيئة سمكة واضحة المعالم بعيدة عن الرمزية المعروفة عن الكتابات النبطية، فهو فيها( ) (51).

وأعتقد أن استعمال هذه الرموز يثبت استقلال شخصية الخط النبطي عن الخط الآرامي في بعض الرموز، ولا سيما في رمز السين؛ لانه رسم على غير الهيئة التي نراها هنا ، فهو في ارامية القرن الثامن قبل الميلاد (₮) وفي آرامية القرن السادس قبل الميلاد (ۍ) (52).

16- العين

استعملت النبطية شكلين من أشكال الرموز للتعبير عن العين، وهما:

1- [illegible] [illegible] [illegible]

والعين الأولى تستعمل للتعبير عن عين آخر الكلمة، وأما الثانية والثالثة، فقد ذكر كانتينو Cantineau أنها تكون في بداية الكلمة(53)، على أن كانتينو نفسه أورد بعض النقوش الدالة على استعمالها للرمز ([illegible]) في أول الكلمة (54).

2- ع ـعـ [illegible]

وهي رموز تستعمل في أول الكلمة وحشوها.

وهذه الرموز في مجملها مستعملة في جميع مواقع استعمال الرموز النبطية، سواء في حوران او سيناء أو الحجر أو البتراء، وهي ترتبط إلى حدٍّ ما بالرمز السيناني القديم وهو ([illegible])، مع ما نجده من تباعد سببه الميل نحو الرمز المجرد الذي يسهل الكتابة، ويوفر على الكاتب عناء الرسم، وقد انتقل هذا الرمز إلى الكنعانية على هيئة دائرة (O) في توجّه مبكر نحو الرمز، وهو رمز بارز في نقش ميشع المؤابي، واستمر حتى وصل إلى النقوش الصفاوية.

وأما ما حدث في الكتابات النبطية، فهو مزيد من التطوير والرمزية، فقد استغنت في الرموز المفتوحة من اليمين، عن جزء من جانب العين الأيمن: والخط الأخير معتمد لغايات الوصل من الجانب الأيسر، ([illegible] > [illegible] > [illegible]) وقد حذت الكتابة العربية حذو النبطية في هذا ، وكذلك الخط العبري المربع ، مع اختلاف فرضه على الخط العبري الطبيعة الحادّة البعيدة عن الليونة (ע)، على أن

بعض اللغات قد اتجهت إلى حذف الجانب الأيسر من العين، كالسريانية (ܥ)، وهو حرف قابل للوصل من الجهتين فيها.

وأما الرموز الأخرى (ـعـ ـع) فقد حذفت الجزء الأعلى من العين الموصولة، ولكن العربية أعادت هذا الجزء محافظة على الأصل (ـعـ ، ـع).

17- الفاء

اتخذت النبطية أشكالا متقاربة للتعبير عن الفاء، بالنظر إلى موقعها، فإذا كانت في أول الكلمة فهي (...)، وأما إذا كانت في حشوها فالرمز موصول من اليمين والشمال (...)، وإذا كانت في آخرها فرمزها يشبه فاء الأول (البداية)، مع إطالة الخط المتّجه إلى اليسار (...) [55] ويمكن أن تكون الدائرة في أعلى الحرف مفتوحة في بعض الكتابات، ولا سيما في الحورانية النبطية [56].

ويبدو من ملاحظة شكل هذا الحرف أنه قد أفاد من التجربة السابقة، فقد رسم على هيئة فم في الكتابات السينائية القديمة (...)، وهو مأخوذ في دلالته واسمه من كلمة (فو) وما يقاربها في اللغات السامية الأخرى [57].

وأما الكنعانية والآرامية اللتان استعارتا الرمز السينائي القديم (...)، فقد جنحتا نحو الرمزية، فاستغنتا عن جانب منه، فهو فيهما(...) و (...)، وقد سهل على الكتابات النبطية إغلاق الحلقة العليا أو أنها عادت إلى الأصل السينائي القديم، وهو الرمز الذي انتقل إلى الكتابات العربية المختلفة للتعبير عن هذا الصوت.

18- الصاد

الرموز التي عبّرت بها الكتابات النبطية في مواقعها المختلفة عن الصاد قليلة، فهو فيها (... ... ...) [58].

ويمكن ربط هذا الرمز بأشكاله هذه، مع الرموز القديمة التي نرى أنها تنبثق من كلمة (صياد) أو ما يشابهها في اللغات الأخرى، ولاسيما أنها تحتوي على هذا الجذر (ṣyd) كما يؤيد هذه الدلالة صورة الحرف في السينائية القديمة (...)؛

وقد تطور هذا الرمز إلى (ܩ) في آرامية القرن الثالث قبل الميلاد، وعن هذا الرمز تطور الرمز النبطي، الذي كان الحلقة التي تطورت عنها الصاد في الخطوط العربية المختلفة.

19- القاف

اتخذت النبطية الرموز الآتية للتعبير عن القاف: ([illegible]) [59] ويبدو أن الاختلافات الضئيلة التي نلحظها هنا تعود بالدرجة الأولى إلى موقع الحرف من الكلمة.

وأما عن ربط هذا الحرف بالصور الكتابية التي تعبر عنه في الكتابات السابقة، فيمكن القول إن أمر ربطه بها ليس عسيراً، إذا انطلقنا من المعنى الذي اقترحه ولفنسون لمعنى القاف، وهو (سم الخياط)[60]، والذي يدعم هذا الرأي اجتهاد Grimme في قراءته للنقوش السينائية القديمة التي رسمته على هذه الصورة (—o)وانتقل هذا الرمز إلى الكنعانية ولهجاتها التي استعملت الكتابة على هيئة (φ)، وهو الرمز الذي استعملته الآرامية أيضاً، وذلك في كتابات القرن الثامن قبل الميلاد، وأما كتابات القرن السادس فقد طورت الرمز قليلاً فهو ، فيها (ק) الذي طورته النبطية على ما يبدو إلى الرموز السابقة، في حين اكتفت العبرية في خطها المربع بنقل هذه الصورة بعد إضفاء الحدّة والتربيع عليه (ק)، وأما الخطوط العربية فقد استعملت الرموز النبطية مع ما اضفته عليها من التطوير القليل الذي يناسب الروح الجمالية التي نظر إليها العرب ومجيدو الخط العربي.

20- الراء

استعملت النقوش الحورانية النبطية الرموز الاتية للتعبير عن الراء : ([illegible]) في حين استعملت كتابات البتراء الرمز ([illegible]) الذي يختلف عن الرموز السابقة في انفراده تقريبا وفي شدة انحداره إلى الأسفل وحدته وعدم ليونته، وأما نقوش الحِجْر، فقد استعملت الرمزين ([illegible])، وهما شبيهان بالرمزين الأخيرين من رموز الكتابات الحورانية، كما أن نقوش سيناء

استعملتها إلى جانب الرمز (|) [61]، ولا تختلف هذه الرموز من حيث الشكل العام عن رموزه في الكتابات العربية القديمة[62] أو المعيارية الحديثة، وربما أعدنا الاختلاف الموجود بينها إلى طبيعة الكتابة العربية التي تلتزم السطر، مع ما يتطلبه هذا الالتزام من جماليات الكتابة وتجويدها، وأما عن أصل هذا الحرف، فنذكر بداية أن شكل الراء قد أخذ من معنى الاسم الذي أطلق عليه، وهو (rʾēš) بمعنى (رأس)، والذي يدعم هذا رسمه في الكتابات السينائية القديمة على هيئة رأس كامل الملامح[63]. وطورته الكنعانية إلى (◁)، وتبدو استدارة الرأس واضحة، كما يبدو فيه امتداد العنق، وأما الآرامية فقد رسمته على هيئة قريبة من هذا الرمز، فهو فيها (٩) [64].

وقد طورت الآرامية هذا الرمز ابتداء من القرن السادس قبل الميلاد إلى (٧) مما سهل تطويره على الكتابات النبطية إلى هذه الأشكال بعد التخلص من الزوائد (٧ > ٦ > ٦ > |).

21- الشين

للشين صورة واحدة قابلة للوصول من طرفيها، وهي (٧) [65] وهذا الرمز هو الذي طوره الخط العربي للتعبير عن السين والشين معا، ثم أضاف إليه قيمة شكلية أخرى، وهي النقط الثلاث التي أضيفت إلى الشين.

وقد تميزت معظم الخطوط القديمة بما تميزت به النبطية من وجود رمزين للسين، أحدهما مشترك مع الشين، ولعل السبب في هذا وجود صوت قريب النطق من السين والشين، فالكنعانية رسمت السين السامخ على هذه الصورة (╤) ورسمت السين الأخرى والشين هكذا(W) في حين كانت هذه الرموز في السينائية المبكرة (W، ⌓)، وأما الخط المؤابي، فقد استعمل الرمزين الكنعانيين، وأما العربية الجنوبية، فقد اتخذت ثلاثة رموز للتعبير عن السين وهي (ﷲ) و (ﻛ) و (ñ). مما يؤيد وجود أكثر من صورة صوتية للسين فيها، وهذا يفسر لنا هذا التداخل الحميم بين السين والشين في الكتابة النبطية أيضا.

22- التاء

تعد صور التعبير عن التاء في اللغة النبطية، مما يمكن ربطه مع رموز الكتابة الآرامية في القرن السادس قبل الميلاد التي اتخذت الرمز (ʎ)، وأما آرامية القرن الثامن فقد اتخذت الرمز (X)، وهو الرمز المستعمل في السينائية المبكرة (X , +)، بمعنى علامة أو إشارة[66] وقد ظل هذا الرمز مستعملا في الكتابات الكنعانية، وطورته الآرامية تدريجيا (X ʎ)، وعن الرمز الأخير تطورت الرموز النبطية (ʎ)، كما تطور عنه الرمز التدمري (ʎ)، والعبري المربع (ת)، وأما الرمز العربي، فقد وضع قياسا على الباء بصورة تكاد تكون خاضعة للروح التعليمية التي سادت نظام ترتيب الحروف في العربية.

ويمكن القول بعد هذا إن صورة الحرف النبطي كانت متشعبة إلى أقسام: فالأول منها كان خاضعا لصورة الحرف الآرامي، ولم يجر عليه إلاّ تطوير محدود ، والثاني ما استثنى صورة الحرف الآرامي وعاد إلى الأصل الكنعاني والسينائي القديم ، في حين كان بعضها مطورا تطويرا ذاتيا، مما يوحي باستقلال شخصية الخط النبطي الذي كان يخرج في بعض الحروف عن الأصل خروجا قويا ، وإن أمكن ربطه بها على تأويل.

كما أن الخط النبطي من الخطوط القليلة الرائدة في التوجه نحو الليونة والاستدارة التي تمثلت في التخلص من الزوائد الحادة الزوايا، وهذا يناسب طبيعة الوصل التي تعطي الخط مزيدا من الجماليات، وقد جاراه في هذا الخط السرياني بنوعيه: الشرقي والغربي، ثم أفادت التجربة العربية من تجربتهم، مما جعل الخط العربي من أكثر الخطوط ليونة وقابلية لإضفاء الجماليات الكتابية عليها.

الهوامش والإحالات

1-جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، 13/3، وانظر: ولفنسون، تاريخ اللغات السامية ، ص34، وانظر ايضاً:

Grobmann , A., Arabische Paiaogaghie, P.10

2- Diringer ,D., Writing, P. 140.

3- انظر مثلاً دراسة سهيلة الجبوري: أصل الخط العربي ونشأته حتى نهاية العصر الأموي.

4- المرجع السابق نفسه، ص31 , 37.

5- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

6- مصطلح الكتابات السينائية يتخذ دلالتين: الأولى : الكتابة السينائية القديمة التي تعد أصلاً لما استعملته الكنعانية من رموز صارت فيما بعد أصلاً للخطوط الرمزية، وهي كتابة صورية أفادت من التجربة المصرية الهيروغليفية، وأما الثانية فهي الكتابة السينائية النبطية، وقد فرقنا بينهما في هذه الدراسة باستعمال القيد:(القديمة) أو (النبطية).

7- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص27.(النقش السينائي رقم358) وانظر : تركي الجبوري، الكتابات والخطوط القديمة، ص94.

8- ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص63.

9- نقش ميشع/ السطر الأول (الحرف الأول من كلمة (ʾnk) بمعنى(أنا).

10- نقش بر ركب، الكلمة الثالثة / السطر التاسع.

11- يحيى عبابنة، النظام السيميائي للخط العربي، ص27.

12- Cantineau, J., Le Nabateen, Vol. 1, P.29.

13- تعرف طريقة وضع الرموز هذه بالطريقة الاجتزائية أو الأكروفونية، فقد اعتمدت ما يأتي: اتخاذ صورة أو شكل ما، ثم تسمية الصورة باسم سامي معروف أو مألوف، ثم اجتزاء الصامت الأول، أو المقطع الأول من اسم الشكل المكون من صامت وصائت ليكون اسماً لهذا الشكل الكتابي.

14- Naveh, j.,Early History of the Alphabet, p24.

15- الدكتور رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص 166، وانظر

Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

16- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معاني الحروف ، ضمن كتاب: ثلاثة كتب في الحروف، ص35.

17- يحيى عبابنة، النظام السيميائي للخط العربي، ص37. ولايمكن الربط بين الرموز السامية الشمالية الغربية أو العربية الجنوبية وما تفرع عنها من جهة، والرمز السينائي القديم، وفقا لقراءة Sprengling بسبب التباعد الشديد بينهما، فهو في السينائية القديمة( ).

18- الدكتور رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166.

19- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.31.

20- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

21- Naveh, J., P. 25.

22- Ibid , P. 32.

23- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية في ضوء الفصحى واللغات السامية، ص30.

24- Naveh, J., P. 25.

25- تركي الجبوري، الكتابات والخطوط القديمة، ص94، وقد اقترح محمد بدر، أن يكون من (المشبك) وهو الدبوس، والأمر ليس بعيدا عن المعاني السابقة أيضا، انظر: محمد بدر، الكنز في قواعد اللغة العبرية، ص55.

26- Corpus Inscriptionum Smiticarum, P. 14, No, 1566 .

27- غانم الحمد، رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية، ص748. ورمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص116.

28- سهيلة الجبوري، أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، ص36.

29- Cantineau, J., Le Nabateen, Vol. 1, P.29 وانظر: رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166.

30- Naveh, j., p. 25.

32- نقش ميشع، السطر السادس.

32- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص168.

33- Naveh, j., p23.147-180.

ويمكن القول بخصوص الرمز (⊕) إن العلامة (+) أو (x) هي التاء وإن الدائرة، قد أضيفت للإيحاء بقيمة التفخيم، نظراً للمخرج الواحد بين الصوتين مما جعلهم يستعيرون رمز التاء للتعبير عن الطاء مع هذه الإضافة.

34- الدكتور رمضان عبد التواب، في قواعد الساميات، 183، وانظر: Naveh; j, p. 147

35- الدكتور رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ص57.

36- الدكتور رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166.

37- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

38- الدكتور رمزي البعلبكي، الكتابة العربية السامية، ص97.

39- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

40- Driver, S., Semitic Writing, P. 163 .

41- تركي الجبوري، الكتابات والخطوط القديمة، ص 94.

42- يحيى عباينة، النظام السيميائي للخط العربي،ص81-82.

43- Littmann,E,Syria, pp.10. 38.

44- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

45- ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، ص100.

46- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

وانظر رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص 166.

47- يحيى عباينة، النظام السيميائي للخط العربي، ص91-92.

48- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P.29.

49- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص36.

50- صلاح الدين صالح حسنين، المدخل إلى علم الاصوات، ص216.

51- انظر في هذا : يحيى عباينة، النظام السيميائي في الخط العربي، ص52، ولمزيد من الامثلة من الكتابات المختلفة ينظر :

Corpus Inscription Smiticarum,(CIS), pp,10,11,12,339,340,242 .....

52- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص168.

53- Cantineau, J., Le Nabateén, Vol. 1, P30.

54- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 2,p.35,36.

55- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P30.

56- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166.

57- انظر : يحيى عباينة، النظام السيميائي للخط العربي، ص 71-72.

58- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166 وانظر :

Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P30.

59- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P30

60- ولفنسون ، تاريخ اللغات السامية، ص100.

61- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص166.

62- المرجع السابق، ص 167.

63- Naveh, J., P.25.

64- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، ص168، وانظر: ص249.

65- Cantineau, J., Le Nabatéen, Vol. 1, P30.

66- يحيى عبابنة، النظام السيميائي للخط العربي ص33-34 .

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

- بروكلمان، ك ، فقه اللغات السامية، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977.

- تركي الجبوري، الكتابات والخطوط القديمة، مطبعة بغداد، بغداد، 1984.

- جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام، بغداد(دت)

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معاني الحروف، منشور ضمن كتاب : ثلاثة كتب في الحروف، حققه الدكتور رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.

- رمزي البعلبكي، الكتابة العربية والسامية، دار العلم للملايين، بيروت، 1981.

- رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1994.

- رمضان عبدالتواب، في قواعد الساميات، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985.

- سهيلة الجبوري، أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي، منشورات جامعة بغداد، 1977.

- صلاح الدين صالح حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، 1986.

- غانم الحمد، رسم المصحف دراسة وصفية تاريخية، منشورات اللجنة الوطنية العراقية للاحتفال بالقرن الخامس عشر الهجري، بغداد 1982.

- محمد بدر، الكنز في قواعد اللغة العبرية، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، 1926.

- ولفنسون، إ.، تاريخ اللغات السامية، دار القلم، بيروت، 1980.

- يحيى عبابنة، النظام السيميائي للخط العربي في ضوء النقوش السامية ولغاتها، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، 1997.

- يحيى عبابنة، النظام اللغوي للهجة الصفاوية ي ضوء الفصحى واللغات السامية، منشورات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة مؤتة، الاردن، 1997.

2- المراجع الأجنبية :

1-Cantineau, J., Le Nabatéen , Notions Générales Écriture Grammaire, Paris, 1930.

2- Corpus Inscriptionum Semiticarum, (CIS), pars v.,section 1-1.

3-Diringer , D., Writing, Holland 1962.

4- Driver , G. R., Semitic Writing from Pictogragh to Alphabet London , 1976.

5-Grohmann, A., Arabische Palagroghie, vien, 1971.

6- Littmann, E., Syria, Semitic Inscriptions, Safaitic Inscriptions, Liedin, 1943

7- Naveh, j. Early history Of The Alphabet, An Introduction to the West Semitic Epigraghy and Palaeograghy, Jerusalem, 1982.

3- النقوش الحية:

1. نقش بر ركب الآرامي.
2. نقش حران.
3. نقش زبد.
4. نقش ميشع المؤابي.
5. نقش النمارة.
6. النقوش النبطية الواردة في كتاب جان كانتينو.

الفصل التاسع

المشترك (اللفظي) بين اللغة العربية واللغات السامية

غرضنا من هذا الفصل هو عرض بعض الألفاظ المشتركة بين اللغات السامية، اشتراك أصالة ، لا اشتراك اقتراض، وهو جانب ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تأصيل بعض الأنماط اللغوية المشتركة بين لغات الأرومة السامية، بسبب موت اللغة السامية الأم من جهة، وتباعد هذه اللغات فيما بينها، وذلك حتى لا يقع الباحث في وهم الاشتراك، في حين أن الأمر قد يكون على سبيل الاقتراض اللغوي ،الذي قد يحدث بين اللغات المختلفة، حتى تلك اللغات التي تنتمي إلى عائلات لغوية لا رابط بينها كالعربية والفرنسية مثلا، ويمكن رد هذا الاقتراض إلى التمّاس الحضاري في الغالب.

ولعل من أهم فوائد البحث في المعجم المشترك بين اللغات السامية، أنه يساهم في التقدم في رسم ملامح اللغة السامية الأم المفترضة حتى الآن ، مما قد يعين في المستقبل على إعادة تجميعها.

كما أن من فوائده، أنه يساهم في وضع الأطر العملية للمعجم التاريخي العربي، وذلك ابتداء من خطوة وضع المعجم المقارن الذي سيكون عوناً اكيدا على حل المعضلات التي تواجه الذين يحاولون خوض غمار تجربة في العمل في المعجم التاريخي.

وربما أفاد أيضا في تحديد هوية اللغات السامية الكثيرة، وتصنيفها ، بعيدا عن التصنيف الجغرافي (الوجيه حتى الآن)، فإن التقارب بين العربية والإثيوبية مثلا يفيد في أن زمان انفصال هاتين اللغتين ليس بعيدا كما هو الحال بين العربية والاكادية وهكذا.

وأشير هنا إلى قضية تتعلق بالتوثيق العلمي، فقد اعتمدت في هذه المفردات التي سترد لا حقا على بعض المعاجم السامية. وأهمها : المعجم الإثيوبي الجعزي المقارن الذي وضعه (Leslau) ومعجم اللغة السريانية لـ (payne Smith) ومعجم (Costaz) السرياني أيضا. ومعجم ألفاظ الكتاب المقدس (عبري) الذي وضعه (Gesenius) والمعجم السبئي الذي وضعه (Beeston) ومحمود الغول وغيرها.

ونورد فيما يأتي مجموعة من الألفاظ المشتركة بين مجموعة من اللغات السامية، مرتبة على وفق الطريقة العربية في ترتيبها الألفبائي [1]:

– آدم (u) >ādam

وهو أبو البشر، والنسبة إليه: آدمي. وفي الإثيوبية (>addumawi) بمعنى (آدمي)، وفي اللهجة الحضرمية (آدم) والنسبة إليه (آدمي) ، ويجمع على (أوادم) بمعنى (بشر) كما هو الحال في اللهجات المعاصرة في الأردن وفلسطين وسائر أجزاء سورية .

وفي العبرية (>ādām) بمعنى (إنسان) أو (نوع بشري)، ويقابلها في الكنعانية (>dm) والأوغاريتية (adm).

ومن هذا الجذر أيضا (الأديم) ، أي : الجلد ، ولعله مأخوذ من (الأدمة)، أي: لون الجلد المائل إلى الاحمرار. وفي اللغة الإثيوبية (adīm) بمعنى: (جلد) ، وهو أيضا من الحمرة، كما هو الحال في العربية، إذ نجد في هذه اللغة أيضا (>adama) بمعنى: (احمرّ)

– أتى >atā

فعل بمعنى (جاء) يقابله في الإثيوبية الفعل (>atawa) بمعنى: (جاء) أو (عاد) ، ويلاحظ عليه أنه بالواو، في حين أن الفعل العربي بالياء، وفيها أيضا (ma>tāw) اسم مكان من الفعل نفسه.

(1) لقد شرعنا في إعداد معجم عربي سامي مشترك منذ مدّة طويلة، ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الانتهاء منه قريباً.

وفي العربية الجنوبية (ᵓtw) بالواو أيضا، وهو جذر الكلمة الصامتي، ولا نملك وسيلة ترشدنا إلى الحركات (الصوائت الطويلة والقصيرة) في هذه اللغة البائدة، لأنها ماتت قبل أن تطور نظاما كتابيا خاصا بالحركات، وهو ما ينطبق على كثير من اللغات السامية الأخرى، كالكنعانية والمؤابية، والعبرية القديمة، والكتابات الصفاوية والثمودية واللحيانية وغيرها.

وفي السوقطرية (ᵓete) بمعنى: (مر)، وفي العبرية (ᵓāṯā) بمعنى (أتي) أو (جاء)، وجذر هذا الفعل في العربية مشترك بين الياء والواو، أي (ᵓty/w).

وفي الآرامية (ᵓāṯā) كالعبرية، ثم صار الفعل (ᵓēṯā) في اللغة السريانية، والمنداعية (ata). وفي الأغاريتية (atw) بالواو. ونرجح أن يكون الجذر الواوي (ᵓtw) هو الأصل في السامية الأم (المفترضة حتى الآن)، وأن العربية قد مالت إلى استعمال الجذر اليائي (ᵓty) واستقرت على هذا الاستعمال طلبا للخفة، وفرارا من ثقل الواو.

– أثر (un) ᵓaṯar

وهو بقية الشيء في اللغة العربية، ويقابل هذا الاستعمال اللغوي في الإثيوبية (ᵓasara) بمعنى (تتبع الأثر) أو (قص الأثر)، تحولت الثاء إلى سين، فقد تخلصت الإثيوبية من الأصوات بين الأسنانية تخلصا نهائيا، وتحولت الثاء إلى سين مطلقاً.

وربما بولغ في تحقيق الهمزة في بعض استعمالات هذه اللغة في هذا الجذر، وهذه المبالغة تحوّل الهمزة إلى عين فقد جاء فيها (ᵓasara) أي: عسر بالمعنى نفسه.

كما جاء فيها (ᵓasar) بمعنى (أثر) أو (علامة) أو (إشارة) كالعربية. وفي العربية الجنوبية (ᵓṯr) والسوقطرية (ᵓihor) بمعنى (تبع) وفي العبرية (ᵓāšar) بمعنى (مشى)، وهو نوع من التطور الدلالي، وفي الآرامية (ᵓăṯar) والسريانية (ᵓaṯrā) والمنداعية (atrā) بالتاء، كالسريانية والآرامية (ولكن الذي حدث في هاتين

اللغتين من عودة الثاء هو تلوين الفوني ناتج عن وقوع التاء الانفجارية بعد حركة، مما أدى إلى تغييرها إلى النظير الاحتكاكي أو اقرب الأصوات الإحتكاكية، وهو الثاء.

وفي الأوغاريتية (aṯr)، وفي الأكادية (ašaru) بالشين.

– أحدٌ (ʾaḥaduh) – واحد (wāḥid "un").

يقابل هذا الاستعمال العربي في اللغة الإثيوبية (ʾaḥadu) بالمعنى نفسه، وفيها أيضا (taʾāḥada)، بمعنى:اتحد وامتزج. وفي العربية الجنوبية (ʾḥd)، والعبرية (ʾēḥaḏ) ، وفي الآرامية والسريانية (ḥaḏ) والمنداعية (had) بالهاء بدلا من الحاء، والأوغاريتية (aḥd)، والكنعانية (ʾḥd)، والاكادية (wēdu) بسقوط الصوت الحلقي منها، كما حدث مع غيره من الأصوات الحلقية في الاستعمالات اللغوية عامة.

وهذا النمط الاستعمالي، مستعمل هنا للدلالة على المذكر، ونجد في مقابله للمؤنث، لفظ (إحدى) أو (واحدة) في اللغة العربية، وفي الإثيوبية (ʾaḥatti) وفي الكنعانية والعربية الجنوبية (ʾḥt). وفي اللغة العبرية (ʾāḥaṯ) وفي الآرامية (ḥăḏā) وفي السريانية (ḥéḏā) والمنداعية (hda) بالهاء.

– أخ / أخت ʾaḫun - ʾuḫtun

ويقابل هذين الاستعمالين في اللغة الإثوبية (ʾeḫew): اخ للمذكر، (ʾeḫt) : أخت للمؤنث، وربما جاء فيها أيضا ʾchʷ بمعنى (أخ)، والواو التي رسمت مرتفعة هنا تعني أن حرف الخاء من الحروف المرواة (wawed Lettery). ويجمع على (ʾa*ḫāw) وفي العربية الجنوبية (ʾḫ) والسوقطرية (ʾaʾḥā) بالحاء، وفيها أيضا: (ʾa*ḥet) بمعنى (أخت) بالحاء أيضا، وفي المهرية (ġā) بالغين ، وهو إبدال مسوغ لما بين الخاء والغين من تقارب وفي الصفات وتماثل في المخرج، والفرق بينهما في الجهر والهمس، فالخاء صوت مهموس والغين صوت مجهور. وفي العبرية (ʾaḥ): اخ، و (ʾāḥōṯ): أخت، وهما في الآرامية (ʾāḥā) و (ʾāḥāṯ)، وفي

السريانية (>éḥā) و (ḥāṯā) بمعنى (أخ) و (أخت) على التوالي، وقد جاء الاستعمال بالحاء في اللغات الثلاث الأخيرة. وفي الأوغاريتية (aḫ) و (aḫt) بالخاء فيهما، وفي المنداعية (ahā) بالهاء. وفي الأكادية (aḫu) و (aḫātu) بالخاء كالعربية .

- أخذ >aḫaḏa

يقابل هذه الكلمة في اللغة الإثيوبية (>aḫaza) بالزاي مكان الذال، وقد أشرنا سابقا إلى ان الإثيوبية قد تخلصت من الأصوات بين الأسنانية في وقت مبكر من تاريخها، ومضارعة فيها (yé>ḫaz) ، ودلالته كحالها في اللغة العربية.

وفي العربية الجنوبية الجذر (>ḫḏ) كما هو الحال في العربية الشمالية ولهجاتها المختلفة، وفي العبرية (>āḥaz) بالحاء والزاي، وفي الآرامية (>áḥad) بالحاء والدال، ثم تحولت الدال إلى ذال لوقوعها بعد حركة، لأنها اصوات مجموعة (بجد كپت) .

وفي السريانية (>éḥaḏ)، ويقال فيها ماقلناه في الآرامية، وفي المنداعية: (ahd) بالهاء والدال، وفي الأوغاريتية (>ḫd) و (>ḫḏ) ، وفي الأكادية (aḫāzu).

- أذُن (>uḏunun)

وهي عضو السمع، ويقابلها في الإثيوبية (>ézn) وتجمع فيهاعلى (>a>zān)، تحولت الذال فيها إلى الزاي، وفي السوقطرية (>idihan) وفي العبرية (>ōzen)والآرامية (>udnā) وفي السريانية (>ednā) بالدلالة العربية نفسها.

وفي المنداعية (<udnā) بالعين بدلا من الهمزة، مبالغة في تحقيق الهمز، مما ولد العين، كما ضاع منها الصوت بين الأسناني (الذال) الذي تحول فيها إلى (دال)، وهي في الأوغاريتية (udn) وفي الأكادية (uznu) بالزاي .

-أرنب (un) >arnab

وهو الحيوان المعروف، ويقابل هذا الاستعمال في الإثيوبية (>arnab) كالعربية تماما، مع ضياع حركات الأواخر منها.

وفي العبرية (ʾarnĕḇeṯ) بالتأنيث اللفظي لها، كما هو الحال في الإستعمال العامي. وفي الآرامية (ʾarnéḇā)، وفي المنداعية (arnab) والأوغاريتية (anhb) بسقوط الراء وزيادة الهاء. وفي الأكادية (annabu) و (arnabu).

–اسر ʾasara

بمعنى ربط وشد وثاق. ويقابل هذا الاستعمال في اللغة الإثيوبية الفعل (ʾasara)، ومضارعه (yéʾser) بمعنى : ربط وقيد واعتقل في الحرب، ولا تختلف هذه الدلالات عما جاء في اللغة العربية، وفيها صيغة السببية (ʾaʾsara) وأما صيغة المبني للمجهول فيها، فهي (taʾasara)، واسم المفعول (ʾésūr) بمعنى (أسير).

وفي العربية الجنوبية (ʾsr) بمعنى (اسر) أو (أخذ رهينة) والسين فيه هي السين الثالثة في هذه اللغة التي تحتوي في نظامها الصوتي على ثلاث سينات. وأما في العبرية ، فالفعل هو (ʾāsar) والمعنى: شد وربط وأسر أيضا. وفي الآرامية (ʾásar) والسريانية (ʾésar)، والمنداعية (asr)، والأوغاريتية (ʾsr) والأكادية (esēru).

– آسي ʾāsā/ آس ʾāsin

من الشفاء، ويقابها في الأثيوبية (ʾasawa) بالواو، بمعنى (شفي) وفيها (ʾasāwi) بمعنى (شاف)، اسم فاعل منها. وفي الأكادية (asu) بمعنى (اس). أي: طبيب، أو معالج، وقد ذكر بعض أصحاب المعاجم أن هذه الكلمة الأكادية من أصل سومري، فالكلمة في السومرية (azu) ولا نقر هذا الربط بين اللغتين على هذه الصورة ، بل ربما كانت الكلمة السومرية ذات أصل سامي، إذ ربما كانت من قبيل التفاعل المتبادل في مراحل التماس الأولى.

والكلمة في الآرامية والسريانية (ʾāsāyā) بمعنى: (طبيب)، وفيهما أيضا (ʾassī) بمعنى: (شفاء).

– إصبع (un) ʾiṣbaʿ

ويجمع في العربية على (أصابع)، ويقابل هذا الاستعمال في اللغة الأثيوبية (ʾaṣbāʿet) بالتأنيث اللفظي، ويجمع فيها على (ʾaṣābiʿ) أي: أصابع ، كما هو الحال في اللغة العربية.

وفي العربية الجنوبية (ʾṣbʿ)، وفي السوقطرية (ʾeṣbaḥ) بالحاء في مكان العين، وهو ابدال مسوغ، بسبب التقارب في الصفات بين الحاء والعين .

وفي العبرية (ʾeṣbaʿ)، والآرامية (ṣibʿā) والسريانية (ṣebʿā) والمنداعية (ʿṣba) بالعين (عنعنة) وضياع العين الأخيرة، أو ربما كانت على طريقة القلب المكاني (metathesis) .

وفي الأوغاريتية uṣbʿt بالتأنيث اللفظي.

– افعى ʾafʿā

بمعنى (حية) ، ويقابلها في اللغة الإثيوبية : (ʾafʿōt)، وكأن التاء الأخيرة علامة تأنيث لفظي أيضا.

وفي العبرية (ʾēfʿēh) بالمعنى نفسه، وقد بولغ في تحقيق الهمزة فتولد عنها العين في أول الكلمة. وفي الأوغاريتية (ʾpʿ) بالمعنى نفسه أيضا .

– أكَلَ (ʾakala) وأكْلٌ (ʾakl)

جاء في اللغة الإثيوبية (ʾekl) أي: أكل، بمعنى (طعام) أو (خبز) أو (قمح) أو (حبوب). وهي في العربية الجنوبية (ʾkl) بمعنى (حبوب) أو (محاصيل) . وفي العبرية (ʾāḵal) بمعنى (أكل)، وفي الآرامية (ʾáḵal) و السريانية (ʾeḵal)، والمنداعية (akal). وفي الكنعانية والأوغاريتية (ʾkl) دون وجود حركات تسعفنا في نطق الكلمة، وفي الاكادية (akālu).

- أمر

جاء في اللغة الإثيوبية (ˀammara) بالتشديد، بمعنى (عرف)، أو (أخبر) أو (أرى). وفي العربية الجنوبية (ˀmr)، بمعنى (علم) أو (اشار).

وفي اللغة العبرية (ˀāmar)، بمعنى : (قال) ، وفي الآرامية : (ˀámar) والسريانية (ˀēmar) ، والمنداعية (amr) وفي الكنعانية والأوغاريتية (ˀmr) وفي الاكادية (amāru) من القول أيضا.

- أمٌّ ˀumm (un)

يقابل هذا الإستعمال في اللغة الإثيوبية (ˀémm) كما هو الحال في بعض اللهجات العربية القديمة والحديثة ، وتجمع فيها على (ˀimmāt) وفي العربية الجنوبية (ˀm)، وفي السوقطرية (ˀam) والمهرية (hām) بإبدال الهمزة هاء وهو إبدال مسوغ، لما بين الهمزة والهاء من تقارب صوتي.

وفي العبرية: (ˀem)، وفي الآرامية : (ˀimmā)، والسريانية : (ˀemmā)، والمنداعية: (ˁmā) بالعين الناتجة عن المبالغة في تحقيق الهمزة، وفي الكنعانية (ˀm)، والاكادية (ummu). ويلاحظ على أغلب هذه اللغات محافظتها على تشديد الميم.

- أمَة ˀamat(un)

أي: جارية، ويقابلها في الإثيوبية (ˀamat)، بمعنى : (جارية) أو (فتاة) ، وفي العربية الجنوبية (ˀmt)، وفي العبرية (ˀāmah) والآرامية (ˀamtā)، وفي السريانية (ˀamétā) ، والمنداعية (amta) بسقوط الهمزة، وفي الكنعانية (ˀmt) والأوغاريتية (amt) والاكادية (amtu).

- أمِنَ ˀamina

من الأمن والأمان ، ويقابل هذا الفعل في اللغة الأثيوبية الفعل (ˀamna) ومضارعه (yéˀman)، بمعنى (امن) أيضا، كما تاتي بمعنى: (اعتقد أو امن) بمعنى (وثق).

وفي العربيةالجنوبية (ˀmn) ودلالته لا تختلف عما هي عليه في الاستعمال العربي الشمالي، وفي السوقطرية (ˀemon)، بمعني : أخبر الحقيقة وقال الصدق.

وفي العبرية (niˀman)، وفي الآرامية كلمة (hêmin) من الجذر (ˀmn) بمعنى (اعتقد) و(صدّق)، وفي السريانية (ˀāmīn) بمعنى (حقيقة)، وفي المنداعية (amn).

-أنا ˀanā

ضمير المتكلم في اللغة العربية، ويقابله في الاستعمال الإثيوبي الكلاسيكي (ˀana) ، وفي العربية الجنوبية (ˀn) ولا بد أنها كانت تنطق (ˀana) كالعربية الشمالية، وفي العبرية (ˀánī) وفي العبرية القديمة (ˀānōḵī)، وفي المؤابية (ˀnk) وهو كذلك في الكنعانية أيضا، كما استعملت الكنعانية الضمير (ˀn)، وفي الآرامية (ˀana)، وقد استعملت الآرامية الضمير (ˀnk) أيضا، وفي السريانية (ˀēnā) والمنداعية (ana) وفي الأوغاريتية (an)، كما نجد فيها (ank) ، وفي الأكادية (anāku).

ويبدو أن صيغة (ˀānōḵī) أو (ˀnk) أو (ˀanōkī) صيغة قديمة، كانت مستعملة في الساميات القديمة،ثم تحولت عنها اللغات السامية إلى الضمير (ˀanā) وما يقارب هذا اللفظ، بدليل وجود صورتين للاستعمال اللغوي في بعض هذه اللغات .

– آنسة (un) ˀānisat أو أنثى (ˀunṯa)

جاء في الإثيوبية (ˀanést)، وتجمع على : (ˀaˀnus)، بمعنى: (امرأة) أو (زوجة) أو (أنثى) . وإذا كان المقصود بالأنثى هنا أنثى الحيوان فإن هذه اللغة تلحق اسم الحيوان بالكلمة، وذلك نحو: (ˀanest ˀafrās) بمعنى (مهر)، وفي العربية الجنوبية (ˀnṯ -t)و (ˀtt) بضياع النون، وفي المهرية (tēt). وفي العبرية (ˀiššā) التي تطورت عن ˀunṯā < ˀinšā، ثم سقطت النون لخفائها، وعوض عنها عن طريق التشديد حصارت ˀiššā.

وفي الآرامية (ˀintétā) التي تطورت بعد ذلك إلى (ˀiṯṯāṯā) وفي المنداعية:

(anat) أو (ʾanta). وهي في الكنعانية (ʾšt) والأوغاريتية (at -t) وفي الأكادية (aššatu) المتطورة من (anšatu).

– أنف ʾanf(un)

عضو الشم، وتطلق في العربية على مقدمة كل شيء ويقابله في اللغة الإثيوبية (ʾanf)، وفي العربية الجنوبية (ʾf) بسقوط النون وربما كانت بتشديد الفاء، ولكن هذه اللغة تخلو من علامة التشديد في نظامها الكتابي، وأما سقوط النون فهو ناتج عن خفاء هذا الصوت، والدليل على أصالة النون فيه أن جمعه يعيد هذه النون الساقطة، فهو فيها (ʾnf) التي ربما كانت (أنف) ولم يشر Beeston ومن معه إلى وجود هذه الكلمة في معجمهم عن اللغة السبئية ، وإن أشاروا إلى الجذر وإلى كلمة (ʾnf) دون أي إشارة إلى معناها .

وفي اللغة العبرية (ʾaf)، وفي الآرامية (ʾappē)، وأما في السريانية فالكلمة فيها (ʾappē) أيضا، ولكنها تفيد إلى جانب معنى (الأنف) معنى (الوجه) وهو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح تعميم الدلالة.

وجاءت الكلمة في المنداعية على صورة (anpia) بمعنى (وجه) أيضا، ولا أدري إذا كان النظام الصوتي لهذه اللهجة الآرامية يسمح بالتقاء الحركة مع الحركة ، كما في التقاء الكسرة مع الفتحة في آخر الكلمة، أي ما يطلق عليه في الدراسات الصوتية (Hiatus) ، أو أنه وهم وخلط من Leslau، وفي هذه الحالة فإن اللفظ الصحيح هو (anpya). وفي الأوغاريتية (ap) وفي الأكادية (appu) بمعنى (أنف) فيهما.

– حبل ḥabl (un)

في اللغة الإثيوبية (ḥabala)، وهو فعل ماض، مضارعه (yeḥbel) بمعنى: ربط بالحبل. وفي العربية الجنوبية (ḥbl) بمعنى (رزم) أو (حزم) أو (عقد حبلا) وربما تطورت دلالة هذه الكلمة إلى (عقد البيع) أو (الميثاق) أو الحلف).

وفي السوقطرية (ḥabehol) بمعنى (حبل) ، بزيادة الهاء، وهي ظاهرة ليست

غريبة في السوقطرية، وفي العبرية (hēḇel) بالمعنى نفسه، وربما أطلقت فيها على مساحة من الأرض تقاس بالحبل، وهو أمر مألوف في حياتنا المعاصرة ، وفي الآرامية والسريانية (ḥaḇlā)، وفي الأوغاريتية (ḥbl)، وفي الأكادية (eblu).

-درس darasa

من الدراسة والتعليم، ويقابل هذا الفعل العربي الفعل الإثيوبي (darasa) بمعنى (درس)، وفيها (darāsi)، اسم فاعل من (darasa)، أي : كاتب.

في السوقطرية (deros)، والعبرية (dāraš) ومعناها مشتق من البحث والدراسة، وفي الآرامية والسريانية (déraš)، بمعنى: (امتحن) وفي المنداعية (drš) بمعنى (علم)و(درس)، وفي الأوغاريتية (drš)، بمعنى (بحث).

-دَوِيَ dawiya

ومعناها: أصيب بالداء أو المرض، ويقابلها في الإثيوبية (dawaya) و (dawya)، بمعنى (مرض)، وفيهما أيضا (dawwaya) بالتشديد بمعنى (أمرض).

وفي العبرية (dāwā) من الجذر (dwy) وفي الآرامية (déwā) و (déwē)، وفي السريانية (déwā) و (déwī)، وفي الأوغاريتية (dw) بمعنى (مرض). والكلمة بعد في المنداعية: (dwā) ولكن معناها فيها هو: أصيب بالحزن أو السحر، (سُحِرَ).

– ضبط ḍabaṭa

وهي من الضبط أو المسك، ويقابلها في الإثيوبية (ḍabaṭa) كالعربية، ومضارعه (yéḍbeṭ)، كما انه جاء فيها بالصاد (ṣabaṭa) وهو إبدال صوتي تاريخي مقيد، لم يصل إلى حد الإطلاق في هذه اللغة، ولكنه وصل إلى حد الإطلاق في العبرية والاكادية، وله أمثلة ليست قليلة في اللغة العربية.

كما أنه وارد في اللغة الأوغاريتية ، فقد جاءت فيها هذه الكلمة على صورة (ṣbṭ) بالصاد، بمعنى (ملقط)، وفي الأكادية (ṣabātu) بالصاد والتاء كما أن الأمر

وارد في المنداعية، فـفيـهـا الجـذر (šbṭ) بمـعـنى (ضـم) وأمـا عـبرية العـهـد المسيحي الوسيط (PbH)، فقد جاء فيها šābat بالصاد، والثاء المنقلبة عن تاء انقلابا سياقيا.

– ضبـع (un) < ḍabu

الحيوان المفترس المعروف، وهو لفظ مؤنث في اللغة العربية، ويقابله في الإثيوبية (ḍéb<)، ويجمع على (ʾaḍbāʿāt) وصيغة الجمع هنا تدل على أصالة تأنيثه في المجموعة السامية.

وفي السوقطرية : (ḍabuʿah) بالتأنيث في حالة الإفراد، أي: ضبعة والكلمة في اللغة العبرية šābuʷa< ، والفتحة هنا هي ما يسمى في دراساتنا الحديثة الفتحة المستعارة.

وفي السريانية (ʾap̄ʿā) وهي الصورة الآرامية أيضا، وربما كان لها علاقة بلفظ (أفعى) أيضـا، وقد صـارت الكلمـة في الأكـادية (būšu) بالقلب المكاني، وتحـول الضاد إلى الصاد، وضياع صوت العين الحلقي منها.

– ضَرَّ (ḍarara/ ḍarra)

وهو فـعل يدل على (الضـرر) ، ويقـابله في الإثيـوبية الجـذر (ḍarara)، وفـيـه (ʾaḍrara)و (ʾašrara) بمعنى (عادى) من العداوة، و (ḍarāri) بمعنى (عدو).

وفي العـربيـة الجنوبيـة (ḍrr) بمعنى (الحـرب) وهو من الضـرر أيضـا، وفي السوقطرية (ḍerr) والعبرية (šārar) بمعنى (أبدى العداء أو باشر الضـرر)، وفيها أيضا (šar) بمعنى (عدو).

وفي المنداعية (sara)، والآرامية (ʿar) بالعين، وهو إبدال تاريخي مطلق فيها، وفي الأكادية (šerr) من الضرر، و (šerrutu) بمعنى (ضرة) أي المرأة الثانية .

– ضَمَدَ ḍamada

بمعنى (عصب الجرح) ، والفعل في الإثيوبية (ḍamada)، كالاستعمال العربي

تماما، في اللفظ والدلالة، فمعناه هنا (عصب) أو (ربط)، وربما ضاعت الضاد في بعض الاستعمالات، فتصبح الكلمة (šamada)، وفي العبرية (nišmad) على زنه (nif<al) من الجذر (šmd) وفي عبرية العهد المسيحي الوسيط (PbH): (šāmad)، وفي الآرامية والسريانية (šémad) والمنداعية (šmd) والأوغاريتية (šmd) أيضا، وفي الأكادية (šamādu).

– عَدَا ada (dw).

من الجذر (عدو) ، بمعنى (ركض) والاستعمال في الإثيوبية (<adawa) وربما قلبت العين همزة على طريقة ضياعها عن نطق اللغات التي لا تحتوي على العين، فقد جاء فيها(>adawa) وربما كان هذا من قبيل تأثير اللغات الإغريقية غير السامية .

وفي العربية الجنوبية (<dw) بمعنى : (مشى) أو (تحرك). وفي السوقطرية (<dy) بالياء، بمعنى (عبر) ، وفي العبرية (<ādā) من الجذر (<dy) وفي الآرامية (<ádā) والسريانية (<édā) والمنداعية (ada) بضياع العين و (<da) بالعين على الأصل، وفي الأوغاريتية (<dy)، ولعل الصيغتين العربية والإثيوبية تمثلان أقدم الصيغ في اللغات السامية لمحافظتهما على الواو.

– عربون <urbūn / <arbūn

وهو ما يدفع من سعر مقدم للسلع المشتراة ، من أجل توثيق عملية البيع، والفعل منه هو (عَرَّب) ، ويقابل هذا الإستعمال من الإثيوبية (<arbōn) بالعين والفتحة الطويلة الممالة ، وربما جاء فيها (>arbōn) بالهمزة بعد ضياع العين على هيئة ما يجري في اللغات غير السامية التي لا يحتوي نظامها الصوتي على صوت العين . وفي العربية الجنوبية (t - <rb) بمعنى (أعطى رهنا) أو (أعطى مواثيق) ، وفيها (<rb) بمعنى (قدم) أو (قرب) ، و (h<rb) بالمعنى نفسه.

وفي العبرية (<ārab) والآرامية (>árab) والسريانية : (<érab) بمعنى: (حمى نفسه) أو (أمن) من التأمين، وفي الأوغاريتية (<rb)، و الأكادية (erubbātu)، وعلى

أي حال، يمكن مقارنة هذه الاستعمالات الواردة في اللغات السامية بالجذر الموجود في اللغة الإغريقية (arrhābōn).

-عطس <aṭasa

يقابله في الإثيوبية الفعل (<aṭasa)، وفيها (<éṭās) بمعنى عُطاس، وفي السوقطرية (<eṭōš) بالشين، وفي العبرية (<āṭaš) وفي الآرامية (>áṭaš) وفي السريانية (<éṭāšā) بمعنى (عطاس)

- عَظْم (< aẓm "un")

في الإثيوبية (<aḍm) بالضاد، وفيه أيضا (<aṣm) بالصاد، و (ʾaṣm) بالهمزة بدلا من العين.

وفي العربية الجنوبية الجذر (<ẓm)، بمعنى (عظم) ، وفي العبرية (<ēṣem)وفي الآرامية (<iṭmā) بالطاء، والأوغاريتية (<ẓm) بالظاء كالعربية ، وفي الأكادية (eṣmu)، وفي السريانية (<aṭmā) وفي الكنعانية (<ṣm).

-عقد <akada

بمعني أكدّ أو كتب عقدا، وهي في الإثيوبية كما في العربية تماما أي: (<akada)، بمعنى (عقد) أو (ربط)، وفي العربية الجنوبية : (m - <kd) من التصميم وهي صيغة اسم مفعول من الجذر (<kd) وفي الشحرية (<akod) بمعنى (عقد الزواج) كالعربية، وفي العبرية (<ākad) بمعنى (ربط) ، وفي الآرامية (<ákad)والمنداعية (akd) بضياع العين.

- عقرب / عقراب (un)<akrab / <akrāb

الحشرة السامّة المعروفة، وهي في الإثيوبية (<akrab) أو (<akrāb) كالعربية تماما، وفي الشحرية (<akreb) بالكاف بدلا من القاف والإمالة الخفيفة ، وفي العبرية (<akrāb) والآرامية (<akrabbā)، والسريانية (<ekkarbā) ، والمنداعية (arkaba) بضياع العين، والقلب المكاني، وفي الأكادية (akrabu).

- عَمُق (من العُمْق) ˂amuḳa

يقابلها في الإثيوبية (˂amaḳa) و (˂amḳʷa) بالكاف المؤواة ، وفي السوقطرية (˂amḳ) بمعنى أوسط ، وفي العبرية (˂āmaḳ) بمعنى (عمق) ، وفي الآرامية (˂ámaḳ)، والمنداعية (˂mḳ) وفي الأوغاريتية (<mk) بمعنى (واد) والكنعانية (˂mk) والاكادية (emḳu) بضياع العين.

- عنبر ˂anbar(un)

لنوع من العطور، وفي مقابلة في اللغة الإثيوبية (˂anabr) و (˂anbarī)، وتجمع فيها على (˂anābért)، وربما ورد فيها أيضا (˃amber) بالهمزة في مكان العين والمماثلة بين النون والميم، وكلها استعمالات لاسم الحوت المعروف بحوت العنبر، المخلوق البحري الذي يصنع منه عطر العنبر . وفي السوقطرية (˂ambeher) بزيادة الهاء، وفي الأكادية (amru) ويمكن أن نضيف هنا أن هذه الكلمة قد انتقلت إلى لهجة حامية إفريقية وهي الصومالية، إذ نجد فيها (nabiri) و (˂ambar).

- عين ˂ayn (un)

عضو الإبصار أو عين الماء أو الجاسوس، وهي في الإثيوبية (˂ayn)، وربما قصد من إطلاقها معنى (الوجه) ، كقولهم (˂ayn ba ˂ayn) أي : وجها لوجه، والمعنى الحرفي (عين لعين).

وفي العربية الجنوبية (˂yn)، وفي السوقطرية (˂ēn) كالعامية، وفي العبرية (˂āyin)، في الآرامية (˂ēnā) والسريانية (˂aynā) والمنداعية (ēnā) والأوغاريتية والكنعانية (˂n) وربما كانت (˂ēn) كالعامية ، وفي الاكادية (īnu).

- غرب (للشمس) ġaruba

في الإثيوبيسة (˂arba) و (˂araba) بالغين بدلا من الغين، بمعنى: (غابت الشمس). وفي العربية الجنوبية (m˂rb) بمعنى: (غرب) أو (مغرب) ، وفي العبرية (˂ārab) بمعنى: (غابت الشمس) أيضا.

وفي الآرامية (ʿárab̠) والسريانية (ʿērab̠) والمنداعية (arb)، والكنعانية (ʿrb) والأوغاريتية (ʿrb) والاكادية (erēbu).

– غفر ġafara

بمعنى (غطى) ، ومنها : غفرة بمعني (غطاء) وغفارة، وهي غطاء الرأس، ويقابلها في الإثيوبية (ʿafara) بالمعنى نفسه، وفي العبرية (ʿāfer) بمعني : غطاء الرأس أيضا ، ولكن الإستعمال جاء بالهمزة مكان الغين أو العين .

وفي السريانية (ʿappar) بمعنى (خمار)، وفي الاكادية (apāru)و (epēru): غطاء الرأس.

وهذه الأمثلة قليل من كثير، يثبت أن هذه اللغات في مجملها تنتمي إلى أرومة واحدة، وهي ما اصطلح عليه العلماء المستشرقون باسم اللغات السامية التي أصبح من الثابت أنها تنتمي إلى لغة واحدة ، هي اللغة السامية الأم (المفترضة حتى الآن). وأشير في نهاية الحديث من هذه النقطة إلى إن مصطلح (اللغات السامية) لم يعد مصطلحا مرضيا عنه عند العلماء العرب، إذ إن كثيرا منهم ارتضى استعمال مصطلح (اللغات العربية) وهو استعمال جيد، ويحمل كثيرا من روح الولاء والانتماء إلى هذه اللغة الشريفة ولكن الذي منعنا من استعماله هو أنه يحتاج إلى روح عاطفية عالية لا تحتملها لغة هذه الدراسة التي حاولت فيها الالتزام باللغة العلمية الصارمة البعيدة عن الانتماء الوجداني، زيادة على رسوخ مصطلح (اللغات السامية) في الدراسات اللغوية الحديثة، على الرغم من أن المصطلح الأخير يعاني من خلل علمي، لأنه يستند إلى روايات العهد القديم التي فقدت جزءا كبيرا من سندها العلمي، فلم يعد يركن اليها.

كما أشير أيضا إلى أن بعض الباحثين العرب آثروا استعمال مصطلح (اللغات الجزرية) نسبة إلى الجزيرة العربية التي يعتقد قسم كبير من الباحثين بأنها موطن الساميين الأول وهو ادعاء نظري ليس له ما يسنده علميا .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين